لافتات فكرية وخلقية
في تيه الإنسان المعاصر

تأليف
مهدي الموسوي الجابري

مركز الدليل العقائدي

مركز بحثي متخصص في الرد على شبهات المخالفين

هوية الكتاب	
اسم الكتاب:	لافتات فكرية وخلقية في تيه الإنسان المعاصر
تأليف:	السيد مهدي الموسوي الجابري
التدقيق اللغوي:	الشيخ تحسين البلداوي
الناشر:	مركز الدليل العقائدي
الإخراج الفني:	صفاء أحمد الشمري
الطبعة:	الأولى
عدد النسخ:	١٠٠٠ نسخة
سنة الطبع:	١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٦ م

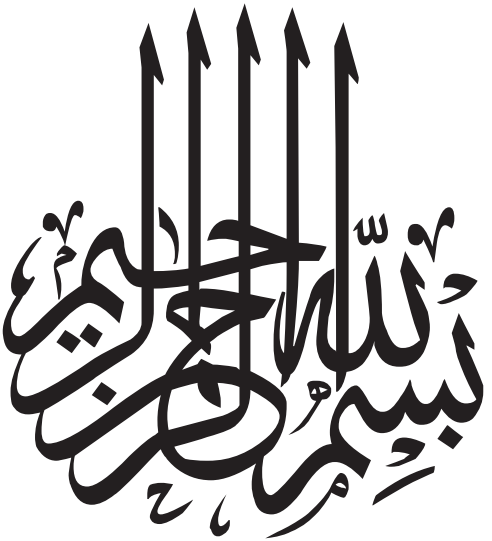
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

باسم الله الذي هدى الإنسانَ إلى ما به صلاحُه، فعرّفه بالعقل ما ينبغي له أنْ يعرفه، وبيّن له بالشرع سبيلَ العمل، فلا يصحّ فهْمٌ إلّا مع التزامٍ، ولا يستقيم عملٌ بلا بصيرةٍ، والحمد لله ربّ العالمين، الذي لم يتركْ عباده في حَيرةٍ، بل عرَّفهم الحقّ، ونهاهم عن اتّباع الظن، وأمرَهم بالتثبُّت والرجوع، فحفِظ بذلك العقولَ من الغلط، والنفوسَ من الضلال، وصلّى الله على محمّدٍ وآله الطاهرين، الذين كانوا أدلّاءَ على الحقّ، وقادةً في الطريق، دعَوا إلى الله بعلمهم وعمَلهم، فبان بهم السبيلُ، وارتفعتْ بهم الشُّبهة، واستقام لمن أخذ عنهم الفهمُ والعملُ.

هذا الكتابُ وضعتُه تنبيهًا في زمنٍ كثرتْ فيه المشتبهات، والتبس فيه الاسمُ بالحقيقة، حتى غدا المعروفُ عند جماعةٍ من الناس غريبًا، وصار المنكَر مألوفًا، لا لخفاء الدليل، بل لخلَلٍ في المدارك، وكثرة ما يُلقى على النفوس من دواعي الشهوة وحبّ الظهور، وتتابُع ما يُضعِف التثبُّت، ويُهوّن من حرمة القِيَم، ويعوِّد القلوب على الاسترسال. ومَن يطالعْ هذه الصفحات يلمس أنّني لم أكتبْ كلامًا في وقائع متفرّقةٍ، بل نبهتُ على أحوالٍ تتكرَّر في الفكر والسلوك، فإذا اجتمعتْ أورثتْ حَيرة، وإذا أُلِفَت صارت

للإنسانِ عادةً يعتذر عنها بدل أنْ يراجعها.

وجعلتُ عنوان الكتاب جامعًا بين الفكر والخُلق؛ لأنّ الانحراف الخُلُقيّ في الغالب لا يقع دفعةً واحدة، بل يسبقه خلَلٌ في النظر، أو تسويغٌ في الذهن، أو تبريرٌ يتدرّج حتى يُلبَس الباطل لباس المقبول. وكذلك الخطأ في النظر لا يقف عند حدّ الذهن، بل ينحدر إلى مقام العمل، فتَظهر آثاره في القول والمعاملة، وفي صلة الرحم، وفي ستر البيوت، وفي معنى الحياء، وفي طريقة التديُّن، وفي الموقف من الحقِّ، وفي السكوت عنه مع معرفته، وفي تداول البهتان، وفي هجر الكتاب إلى الشاشة، وفي تغيُّر المفاهيم، وفي غير ذلك ممّا عرضتُه في هذا الكتاب.

وسلكتُ في عرض هذه المواد نهجًا يقوم على تقريب المعنى إلى نفس القارئ، ثم كشفتُ موضع الاشتباه، وبيّنتُ مَنشأه من جهة العقل والفطرة، فإنّ الفطرة السليمة لا تطمئن إلى الباطل وإنْ كثُر الداعون إليه، والعقلُ لا يقبل دعوًى تُلقى بلا بيِّنة. ثم ربطت ذلك بما في الكتاب العزيز من القواعد العامّة التي تُثبِت للعلم شأنَه، وللتثبُّت موضعه، وللحقِّ حرمته، وللخُلق حدوده، وللمسؤوليّة معناها، وذكرت كلمات أهل العصمة عليهم السلام في مواضعها للإيضاح وتقوية المعنى، ثم أشرت إلى ما يترتّب على ذلك في مقام العمل، لئلّا يبقى الكلام معرفةً لا أثر لها.

ولم أقصدْ محاكمة أشخاصٍ بأعيانهم، ولا تتبُّع زلّاتهم، ولا

فتح باب التشهير، بل قصدت تشخيص أحوالٍ تتكرَّر، والتنبيه على طرق دخولِها إلى النفس، وبيان كيف يُستدرَج الإنسان من تهاونٍ يسيرٍ إلى سقوطٍ كبيرٍ، ثم كيف تُستعاد سلامة النظر والسلوك إذا حصلتِ المراجعة الصادقة، ولم يُتّخذ العذرُ وسيلةً للهروب، ولم يُجعَلِ السكوت حيلةً عند وجوب البيان.

وقد رَتَّبتُ هذا الكتاب على مقدّمةٍ، ثم بابين، ثم خاتمة، على النحو الآتي:

المقدّمة

الباب الأوّل: لافتات فكريّة

- خديعة الخاطر
- تعمّد ترك السؤال عن الحكم
- هجر قراءة الكتب والتوجُّه نحو مواقع التواصل يورث الجهل
- انتقال الناس من اللقاء المباشر إلى التواصل عبر الشاشات
- تبدّل مفهوم القوّة
- ازدواج الحرّيّة في الفكر الغربيّ ومعيارها في الإسلام
- تطبيع الشذوذ والانحراف
- الجهل المعذور والصمت المُدان
- غربة الحقِّ وقلّة أهله

- مخلوقاتٌ على هامشِ الفطرة
- أجيالٌ تصنع قدوتها من الوهم
- العجز عن رؤية الأمر على حقيقته عندما يكون الإنسانُ واقعًا في دائرته
- خالِفْ تُعرَف

الباب الثاني: لافتات خُلقيّة

- البهتان المكتوب
- التديّن المزيَّف وصناعة التشهير
- خلط الصراحة بإيذاء الناس
- تحويل الخطإ المتكرِّر إلى أمرٍ مألوف
- التوسّع في الأعذار حتى تذوب المسؤوليّة
- الخلط بين اللين والتنازل
- الانشغال بعيوب الناس عن عيوب النفس
- طلب الكمال من الآخرين مع التفريط في التزام النفس
- استبدال راحة الضمير براحة النفس
- تقديم السلامة على الاستقامة
- تأجيل التوبة بحجّة الأمل
- غربة المتمسّكين بالأخلاق والقِيَم

- الحياء تحت المقصلة
- الاستهانة بالصغائر تجرّ إلى الكبائر
- النصبُ والاحتيالُ الإلكتروني
- السّتر والغيرة في زمن العرض الرقميّ

الخاتمة

ونسأل الله تبارك وتعالى أنْ ينفعَ به، وأنْ يجعله سببًا لليقظة لا للمراء، وللإصلاح لا للنزاع، إنّه وليّ التوفيق.

البَابُ الأَوَّلُ

لافتات فكرية

لاقتة

خديعة الخاطر

إنّ التمييز بين ما يَصدر عن تعقُّل، وما ينشأ عن توهُّم أو انفعالٍ نفسيٍّ، يحتاج إلى مراقبةٍ دقيقةٍ؛ لأنّ كثيرًا ممّا يخطر للإنسان في لحظةٍ من اللحظات لا يكون نابعًا من فهمٍ أو تدبُّرٍ، بل من ميلٍ نفسيٍّ يَلبِس على صاحبه، فيحسَبه رأيًا راجحًا أو بصيرةً صائبةً، بينما هو بعيدٌ عن ذلك؛ ولهذا كان الإنسانُ محتاجًا دائمًا إلى التثبُّت، لئلّا ينخدِع بخاطرٍ يلمَع أو فكرةٍ تُعجبه لحظتَها، ثم لا يجد لها أساسًا بعد هدوء الانفعال، ويشهد لهذا المعنى ما رُوِي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «التثبُّت رأس العقل، والحدّة رأسُ الحمق»[1].

ومِن أوضح الأمثلة على هذا الخلط ما يقع عند سوء الظنّ؛ إذ يخطر للإنسان فجأةً أنّ فلانًا يكرهه أو يتعمّد الإساءة إليه، مع أنّه لا يمتلك دليلًا ولا قرينةً ظاهرةً، وهذا الانقداح السريعُ ليس ثمرةَ تعقُّلٍ ولا مبنيًّا على تثبُّتٍ، بل هو من خداع النفس؛ لأنّه قائمٌ على مجرّد الإحساس لا على البرهان. وقد أشار القرآنُ إلى مثل هذا حين قال: ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ﴾[2]، فنبّه على أنّ قوّة

(١) بحار الأنوار، للعلامة المجلسي، ج١، ص١٦٠.
(٢) سورة الحجرات، الآية:١٢.

الشعور بالظنّ لا تجعل منه حقيقة؛ لأنّ الظنّ بطبيعته لا يستندُ إلى أساسٍ مُحرَزٍ، وقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إيّاكم والظنَّ؛ فإنّ الظن أكذَب الكذِب»[١].

ومثالٌ آخر يظهر عند اتخاذ قرارٍ خطيرٍ، كترْك عملٍ أو الدخول في مشروعٍ؛ فقد يجد الإنسانُ اندفاعًا قويًّا نحو خطوةٍ ما، ويشعر لحظتها بأنّها هي الصوابُ، لكنّ هذا الاندفاع سرعان ما يتحوّل إلى اضطرابٍ عند أوّل مراجعةٍ، فيبدأ بالتساؤُل عمّا إذا كان الدافعُ تعقُّلًا أو مجرّد انفعالٍ نفسيٍّ. وهنا يظهر الفرق بين الخاطر النفسيِّ والتعقُّل؛ فإنّ العقل إذا انكشف له وجهُ الصواب أورث النفسَ سكونًا، أمّا الخاطرُ العاطفيُّ فلا يستقرّ، بل يتقلّبُ، ويتغيّر بحسب الوقت والحال. وفي هذا المعنى جاء قولُه تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ﴾[٢]، أيْ لا يُعتَدّ بفكرةٍ لم تُبْنَ على رويّةٍ وتدبيرٍ، وفي هذا المعنى قال أمير المؤمنين عليه السلام: «مَن استبدَّ برأيه هلك، ومن شاور الرجالَ شاركها في عقولها»[٣]، وهو بيانٌ صريحٌ لفساد ما ينشأ عن اندفاعٍ غيرِ ممحَّصٍ.

وممّا يُشبه ذلك أيضًا ما يحدث عند تفسير المواقف، فربّ كلمةٍ تُسمَع، وتَحتمِل وجوهًا عدّة، فيميل الإنسانُ إلى أسوإِ محتمَلاتها، مع أنّه لم يُحرز شيئًا من حقيقة مراد المتكلّم، وهنا يتجلّى بوضوحٍ

(١) وسائل الشيعة، للحر العاملي، ج ١٨، ص٣٨.
(٢) سورة النساء، الآية:٨٢.
(٣) نهج البلاغة، ج ٤، ص٤١.

أنّ الخاطر جاء من جهة الانفعال، لا من جهة الفهم، وفي هذا يقولُ تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾[١]، وفي الآية تنبيهٌ صريحٌ على أنّ الخاطر الذي لا دليلَ عليه لا يجوز الركونُ إليه، وقد جاء عن الإمام الصادق عليه السلام، أنه قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام في كلامٍ له: ضعْ أمر أخيك على أحسنِه حتى يأتيَك ما يغلبك منه»[٢]، وهذه قاعدةٌ أخلاقيّةٌ معرفيّةٌ في ردّ الخاطر غيرِ المحرَز.

ومن أجل أنْ ينجوَ الإنسانُ من هذا النوع من الخلْط، كان لزامًا عليه أنْ يختبر الخواطر قبل أنْ يبنيَ عليها. وأوّل ما يُختبَر به الخاطرُ معرفة مُنشئه؛ فالفكرة التي لا يُعرَف سببُها، ولا تُدرَك علّتها، ولا يَقدر صاحبُها على بيان الطريق الذي ساقه إليها، هي في الغالب ليستْ ثمرة تعقّلٍ ولا ناتجة عن نظرٍ معتبَر؛ لأنّ ما لا يمكن بيانُه لا يصحّ البناءُ عليه. وهذا هو مفاد قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾[٣]؛ إذ لا اعتبارَ لما لا يقوم على بيانٍ ودليلٍ.

وأمّا من جهة تكوُّن التعقُّل نفسه وثباتُه، فقد أشار أمير المؤمنين عليه السلام إلى أنّ العقل لا ينشأ دفعةً ولا من واردٍ مجرّدٍ، بل يتشكّل عبر التعقُّب والملاحظة، فقال عليه السلام: «العقل حفْظ التّجارب»[٤]، أيْ أنّ ما لا يمرّ بمسار التراكم والفحص لا يُنسب إلى التعقُّل.

(١) سورة الحجرات، الآية:١٢.
(٢) الكافي، ج٢، ص٣٦٢.
(٣) سورة البقرة، الآية:١١١.
(٤) غرر الحكم ودرر الكلم، ص٤٢.

ثم إنّ الخاطرَ يُعرف أيضًا من جهة ثباتِه؛ فالفكرةُ الصادرةُ عن عقلٍ راجحٍ تبقى على قوّتها عند مراجعتها، أمّا الخاطرُ النفسيُّ فيضعُف كلّما أُعيد النظرُ فيه، ويظهر تردُّده عند أوّل نقاشٍ، وهذا المعيار يكشف الفرقَ بين ما كان تعقُّلًا، وما كان اندفاعًا.

كما يمكن كشفُ حقيقة الخاطر بسؤالٍ بسيطٍ، وهو: هل يقدرُ الإنسان على بيان هذه الفكرة لغيره وشرح وجْهها؟ فإنْ قدر على ذلك كان ذلك أمارةً على أنّ وراءها تعقُّلًا وفهْمًا.

أمّا إذا لم يستطعْ شرحها، ولم يكن لديه إلّا أنْ يقول: (هكذا شعرتُ)، فهذه قرينةٌ واضحةٌ على أنّ منشأها انفعالٌ نفسيٌّ لا تعقُّل فيه، ولا تثبُّت.

وقد أشار القرآن الكريمُ إلى هذا النوع من التمييز حين قال: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[1]، أيْ يقارنون، ويختبرون، ولا يتّبعون أوّل ما يرِدُ عليهم.

ويُعرَف الخاطر كذلك بعرضه على المبادئ الثابتة؛ فما وافقها كان أقربَ إلى الصواب، وما خالفها لم يَصْلُح للبناء عليه؛ لأنّ الحقائق الثابتةَ هي الضابطُ الذي يُقاس به ما يستجدُّ من الخواطر والمعاني. وفي هذا جاء قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾[2]، أيْ اعرضوا ما يستجدّ عليكم على ما تقرّرَ لديكم من حقائق، لتتبيَّنوا وجهَ الصواب.

---

(١) سورة الزمر، الآية:١٨.

(٢) سورة الحشر، الآية:٢.

وأخيرًا، فإنّ أثر الخاطر في النفس يُكشَف طبيعتُه كشفًا واضحًا؛ فالفكرةُ الصادرة عن تعقُّلٍ إذا استقرّتْ أورثتْ سكونًا وطمأنينة؛ لأنّ الطمأنينة ثمرةُ الفهم، أمّا القلقُ والاضطراب فهما من آثار الوهم لا من ثمرات التعقُّل؛ إذ إنّ ما لم يُبْنَ على فهمٍ محرَزٍ لا يستقرّ في النفس، بل يبقى موضع تردّد واضطراب.

وبهذا يتّضح أنّ كلّ خاطرٍ لا يُعرَف منشؤُه، ولا يَثبُت عند المراجعة، ولا يمكن بيانُ وجهه، ولا يوافق المبادئَ القطعيّة، ولا يُورث الطمأنينة، فهو من موارد الوهم لا من موارد التعقُّل، ولا يصحّ البناءُ عليه ولا الركونُ إليه؛ لأنّ التعقُّل إنما يكون حيث توجد حجّةٌ أو قرينةٌ معتبَرة، أمّا ما عدا ذلك فهو من تلاعُب النفس أو من الخواطر العارضة التي لا يُعتَدّ بها في مقام الترجيح.

تكوُّن الخدعة الفكريّة داخل النفس

إنّ الخاطر عندما يَرِد على الإنسان لا يكتسب قوّتَه من نفسه، بل يكتسبُها من طريقة استقبال النفس له؛ فهناك أفكارٌ ضعيفةٌ في ذاتها، لكنّ النفس تُهوِّلها حين تأنسُ بها، وتميل إليها، فتبدو لصاحبها كأنها فكرةٌ مرتكِزةٌ، مع أنها عند أول مراجعةٍ دقيقةٍ تتبيّن هشاشتُها.. ومن هنا، كان منشأُ الخداع ليس في الفكرة وحدَها، بل في كيفيّة تلقّيها.

والخدعة الفكريّة تنشأ عادةً من ثلاث مراحل مترابطة، وهي:

المرحلة الأولى: هي مرحلةُ المفاجأة، حيث يظهرُ الخاطر في الذهن بلا مقدِّمات، ويستغلّ عنصر السرعة، فيربك صاحبه؛ فالمفاجأةُ وحدها كافيةٌ لأنْ تجعل الإنسانَ يشعر بأنّ ما خطر له قيِّمٌ، مع أنّ القيمة لا تُستفاد من السرعة، بل من الدليل.

المرحلة الثانية: وهي مرحلةُ التهويل النفسيِّ؛ فإنّ الإنسانَ إنْ لم يتوقفْ ليُمحِّص الخاطر، بدأ ذهنُه يُعيد تشكيله بصوَرٍ مختلفةٍ، حتى يظنّ أنّه فكرةٌ متينةٌ، بينما هي في حقيقتها ليستْ إلّا خاطرًا واحدًا أُعيد تصوُّره في النفس عدّة مراتٍ. ويُشبه هذا ما يحصل عند الإنسان حين يهوِّل موقفًا بسيطًا، من غير أنْ تكون هناك واقعةٌ جديدةٌ، بل هي مجرّدُ إعادةٍ للنظر من زاويةٍ انفعاليّةٍ موهِمةٍ، حتى يتخيّل أنّه أكبرُ مما هو عليه.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الإقناع الذاتيِّ، حيث يحاول الإنسانُ -من حيث لا يشعر- أنْ يبرِّر لنفسه سببَ ميله إلى هذه الفكرة، فيستند إلى قرائن ضعيفةٍ، أو تجاربَ قديمةٍ لا علاقة لها بما يحدث، ويربط ما لا رابطَ له ليصنع لنفسه سببًا يطمئنّ إليه، وهذه المرحلةُ أخطر المراحل؛ لأنها تُحوِّل الخاطر النفسيَّ إلى قناعةٍ مؤقّتةٍ، مع أنّها قناعةٌ لا تقوم على حجّةٍ، بل على حاجةِ النفس إلى ملء الفراغ.

وعند هذه المرحلة تحديدًا تتبيَّن قيمة الاستقامة الذهنيّة التي دعا إليها القرآنُ الكريم في قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ**

﴿لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[١]؛ فالمعنى أنّ الإنسانَ قد يميل إلى شيءٍ لمجرّد أنّ نفسه تعلّقتْ به، لكنّ الله سبحانه ينهاه عن اتِّباع ما لا يقوم على علمٍ معتبَرٍ، فضلًا عن خاطرٍ موهومٍ.

ولأجل هذا المعنى أيضًا ورد قوله سبحانه: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾[٢]، فكأنّه يُحدِّد الضابطَ بأنّ الخاطر الذي يركن إليه الإنسانُ من غير تبيُّنٍ، لا يُعتمَدُ عليه وإنْ بدا في ظاهره واضحًا؛ لأنّ وضوح الانفعال لا يساوي وضوحَ الدليل.

وإذا تأمّل المرءُ مراحلَ الخدعة الفكريّة، عرف أنّ أصل المشكلة ليس في ورود الخاطر، فإنّ الخواطر أمرٌ طبيعيٌّ يقع لكل إنسانٍ، ولكنّ المشكلة في تحويل الخاطرِ إلى حكمٍ من غير اعتمادٍ على فهمٍ أو تروٍّ أو دليلٍ.

وهنا يتدخّل العقلُ ليمنع هذا التحوُّل، عبر ما سبق ذكرُه من تشخيصِ منشأ الخاطر، وملاحظة ثباته بعد إعادة النظر، وإمكانِ الشرح، والعرض على المبادئ، وملاحظة أثره في النفس.

ولهذا، فإنّ الإنسانَ كلما درّب نفسَه على التمييز بين الخاطر والفكرة، أصبح أقدرَ على ضبط ذهنه، وأبعدَ عن التوهُّم، وأقرب إلى الطريقة التي يصفُها القرآن الكريم بقوله سبحانه: ﴿يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾[٣]، وكأنّ الآية تشيرُ إلى أنّ من صفات ذوي الألباب

(١) سورة الإسراء، الآية:٣٦.
(٢) سورة الحجرات، الآية:٦.
(٣) سورة المائدة، الآية:١٠٠.

أنهم لا يُسلِّمون عقولهم للخواطر العابرة، ولا يبنون أحكامَهم على الانفعالات، بل يجعلون للعقل موضعَه، وللنفس حدودها، وللفكرة معيارَها.

وبهذا يظهر أنّ خديعة الخاطر ليستْ مجرَّد فكرةٍ خاطئةٍ، بل هي منهجٌ نفسيٌّ في تلقّي الأفكار، فإذا ضُبِط هذا المنهج انضبطتِ الأفكار ذاتُها، وإذا تُرِك على سجيّتِه وقع الإنسانُ في الخلط والتِّيه.

لافتة

تعمُّد ترك السؤال عن الحكم

صار بعضُ الناس يتعمّد ترك السؤال عن الحكم؛ لا لأنّه لا يحتاج إليه، بل فرارًا من الالتزام به، فيستريحُ ما دام غير سائلٍ، فإذا أُخذ أو نُوقِش قال: لم أعلم.

وهذا الحال ليس جهلًا عفويًّا، بل هو تركٌ مقصودٌ للمعرفة، ليبقى المجالُ مفتوحًا أمام ما تميل إليه النفس؛ لأنّ هذا الجهل لم ينشأ عن عدم القدرة، بل عن قرارٍ سابقٍ بعدم السؤال. والفرق واضحٌ بين مَن لم يعلم؛ لأنّ الطريق لم يتيسّر له، وبين مَن أَغلق الطريق بنفسه كي لا يصلَ إلى الحكم.

وهذا المعنى قد نبّه عليه القرآنُ الكريم بوضوحٍ، حين جعل السؤالَ طريقًا لازمًا لرفع الجهل، لا أمرًا زائدًا ولا مستحبًّا فقط، فقال سبحانه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]. فالخطاب لا يُقرّ الجهل على إطلاقه، بل يحمّل الإنسانَ مسؤوليّة السؤال عند عدم العلم، وبذلك يكون ترك السؤال مع القدرة عليه خروجًا عن مقتضى هذا الخطاب، لا بقاءً في دائرة العذر.

ومن هنا يتبيّن أنّ مَن يتعمّد ترك السؤال لا يصحّ له بعد ذلك

(١) سورة النحل، الآية:٤٣.

أنْ يحتجّ بالجهل؛ لأنّ الجهل الذي يُعذر به الإنسانُ هو ما لم يكنْ له سبيلٌ إلى رفعه، أمّا الجهلُ الذي سبقه ترك السؤال مع القدرة عليه، فهو جهلٌ ناشئ عن التفريط، لا عن العجز.

وجاءتْ نصوصُ أهل البيت عليهم السلام بعبارةٍ صريحةٍ في أنّ ترك السؤال منشأٌ للهلاك، ففي الكافي، في باب سؤال العلم وتذاكُره، عن أبي عبد الله عليه السلام في شأن المجدور الذي أصابتْه جنابةٌ، فغسّلوه، فمات، قال: «قَتَلُوهُ، أَلَا سَأَلُوا؛ فَإِنَّ دَوَاءَ العَيِّ السُّؤَالُ»، ثم عقّب ذلك بقوله عليه السلام: «إِنَّمَا يَهْلِكُ النَّاسُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْأَلُونَ»[1]. وهذه الجملةُ لا تَترك مجالًا للتعلُّل؛ لأنّها تجعل ترك السؤال بنفسه سببًا للهلاك، لا أنّ الهلاك يتوقفُ على مخالفة الحكم بعد العلم به فقط.

وفي روايةٍ أخرى عنه عليه السلام أنّه قال: «لو أنّ العباد إذا جهلوا وقفوا، ولم يجحدوا لم يكفروا»[2]، والمرادُ بالوقوف هنا التوقُّف عن العمل بغير علمٍ، والرجوع بالسؤال عمّا جهلوا، لا البقاء على الجهل مع القدرة على رفعه؛ لأنّ الاستمرار في الفعل مع ترك السؤال خروجٌ عن هذا الوقوف.

ويُفهم هذا المعنى بوضوحٍ من مجموع الخطاب القرآنيّ، فإنّ القرآن لا يجعل الجهلَ عذرًا مطلقًا، بل يربط المسؤوليّة بوجود الطريق إلى العلم، قال سبحانه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ

(١) الكافي، ج١، ص٤٠.
(٢) الكافي، ج٢، ص٣٨٨.

﴿بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[1]، فرفْع الحُجّة إنّما يكون بإقامة الطريق والبيان، لا بإجبار الناس على العلم قهرًا.

فإذا وُجِد البيان، وتحقَّق إمكانُ الرجوع، ثم أعرض الإنسانُ مختارًا، لم تبقَ له حُجّةٌ يتذرّع بها؛ لأنّ التقصير حينئذٍ صادرٌ منه، لا من انسداد الطريق.

ويشهد لذلك ما تقدّم من نصّ الإمام الصادق عليه السلام في الكافي في قضيّة المجدور، حيث جعل ترك السؤالِ هو سببَ الهلاك، بقوله: «أَلَا سَأَلُوا، فَإِنَّ دَوَاءَ العَيِّ السُّؤَالُ»، فإنّ ظاهر الكلام أنّ الجهلَ لو كان عذرًا بنفسه لما عُلِّق الهلاكُ على ترك السؤال، بل عُلِّق على نفس الإعراض عن طريق رفع الجهل، وهو السؤالُ مع القدرة عليه.

وبذلك يتّضح أنّ الجهل الذي يُعذَر به الإنسان هو الجهلُ الذي لم يجدْ معه سبيلًا إلى البيان، أمّا الجهلُ الذي سبقه تركٌ للسؤال مع التمكُّن، فهو جهلٌ ناشئٌ عن تفريطٍ، لا عن قصورٍ، فلا يكون عذرًا، بل يكون مؤاخذةً مستقلّةً؛ لأنّ التكليف في مثل هذا المورد تعلُّقٌ بطلب الحكم قبل تعلّقه بالفعل، ومَن ترك الطلب مختارًا فقد خالفَ من حيث لا يشعر، ثم أرادَ أنْ يتّخذ الجهل ستارًا، وهو سترٌ لا يقبله لا الشرعُ ولا العقلُ.

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٦٥.

لافتة

هجر قراءة الكتب والتوجُّه نحو مواقع التواصل يورث الجهل

المعرفة في أصلها تقوم على التدرُّج والتثبّت، وعلى جمع المسائل بعضها إلى بعض حتى تتّضح الصورة كاملة. وهذا لا يحصل إلا في موضعٍ يقدّم للإنسان مادةً متّصلةً، ويُمهله وقتًا للفهم، ويُعينه على ضمّ المقدمات إلى النتائج. وهذه الأمور لا تكاد توجد في أكثر ما يُنشر في مواقع التواصل؛ لأنّه مبنيٌّ على السرعة، وتقطيع الكلام، وأخْذ المسألة من غير سياقها، فيخرج القارئ بمعلومةٍ مبتورةٍ لا تُغني فهمًا، ولا تُقيم علمًا. ومن هنا كان الإعراضُ عن الكتب، والاكتفاء بهذا اللون من المحتوى، سببًا ظاهرًا لضعف المعرفة وشيوع الجهل.

فالكتاب، بحسب ما جرى عليه العقلاءُ، هو الطريق الذي تُؤخَذ فيه المسائل على ترتيبها، ويُبنى الفهم فيه شيئًا فشيئًا، مع الرجوع إلى الدليل والنقل، بخلاف المحتوى السريع الذي غايته شدّ الانتباه وتحريك الشعور، لا إقامة العلم؛ ولهذا لم يستغنِ العلماءُ ولا طلاب العلم عن الكتب في تحصيل الفقه والفهم والتمييز؛ لأنّ الكتاب يَطلب من قارئه حضور الذهن، والصبر على القراءة، والتأمّل في المعنى. وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذا الأصل بقوله عزّ وجل: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا

آياتِهِ﴾[١]، فجعل التدبُّر غايةً، ولا تدبّرَ مع القراءة السريعة التي تقطع المعنى، ولا تترك مجالًا للتفكّر.

وأمّا من جهة الطبع فإنّ الإنسان مفطورٌ على حبّ الفهم، وطلب البيان، والسعي إلى ما يُقيم فكره. وهذه الحالة تضعُف حين يعتاد على المعلومة المختصرة؛ لأنّها لا تُشبِع حاجته إلى الفهم، بل تُعوِّده على الاكتفاء بالقليل. ومع كثرة التعرُّض لهذا النوع من الموادّ، تضعُف القدرة على التركيز، ويضيق مجال النظر، فينشغل الذهنُ بما يمرّ أمامه سريعًا، لا بما يحتاج إليه في نفسه.

ومن جهة الشرع، فقد جعل القرآنُ العلم منزلةً يُتقرّب بها إلى الله سبحانه، وربَط الفضل به لا بالمظاهر العارضة، فقال عزّ وجل: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٢]، وقال أيضًا: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[٣]. وهذه الدرجات لا تُنال بالمطالعة السريعة ولا بالمقاطع المتفرِّقة، بل بما يُحصَّل من علمٍ قائمٍ على فهمٍ ودليلٍ، وهو ما لا يُدرَك إلا بسلوك طريق الكتاب والدرس، لا بالاكتفاء بما يُلقى على عجلٍ.

وهجْرُ الكتب -على ضوء ما تقدّم- ليس تبدُّلًا في طريقة التعلّم فحسب، بل هو نقْصٌ في موارد الفهم؛ لأنّ مَن يكتفي بما

(١) سورة ص، الآية:٢٩.
(٢) سورة الزمر، الآية:٩.
(٣) سورة المجادلة، الآية:١١.

يُتداوَل سريعًا يبتعد عن مبادئ العلم، من الرجوع إلى الدليل، والنظر في البرهان، ومتابعة الكلام بعضه مع بعض. وهذه الأمور لا تُنال من الكلام المقتضب ولا من الموادّ المتفرّقة. فينشأ عندئذٍ من يعرف أسماء كثيرةً، ولا يعرف حقائقها، ويحفظ عناوين، ولا يفقه معانيها، وتجتمع عنده معلوماتٌ متقطّعة لا يجمعها رابطٌ، وهذا هو الجهل بعينه؛ إذ يَتوهّم صاحبه أنّه يعلم، وهو فاقدٌ لأبسط مبادئ العلم.

ومن هنا يتّضح أنّ الاقتصار على ما يُنشر في وسائل التواصل، من غير ملازمةٍ للكتب وقراءةٍ مرتّبة، يؤدّي إلى ضعف الفهم؛ لأنّ الإنسان يتلقّى آراء من غير تثبُّت، ويُكوّن مواقف من غير حجّةٍ، ويقف عند الظاهر، ولا يصل إلى المعنى. وهذا خلاف ما دلّ عليه الشرع والعقل معًا؛ فإنّ العقل هو آلة التكليف، وكلّ ما يُضعِفه أو يُشتّته يكون مذمومًا من جهة أثره.

فالنتيجة أنّ القراءة ليستْ أمرًا زائدًا يمكن الاستغناءُ عنه، بل هي حاجةٌ لازمةٌ لبقاء الإنسان على قدرٍ من الفهم يليق به، وأنّ الاعتماد على الكلام السريع يورث الجهل بطبيعته؛ لأنّه يقطع الطريق على المعرفة الصحيحة، ويجعل الإنسان تابعًا لما يتغيّر، مشغولًا بالصورة، بعيدًا عن الحقيقة.

لافتة

انتقال الناس من اللقاء المباشر إلى التواصل عبر الشاشات

يُلاحَظ في هذا الزمان أنّ الإنسان أخذ يبتعد شيئًا فشيئًا عن الحضور المباشر، ويتجه إلى حضورٍ آخر تصنعه الشاشات والوسائط الحديثة. وهذا التحوُّل لا يقتصر على تبدّل الوسيلة، بل يترك أثره في نظر الإنسان إلى مَن حوله، وفي نوع العلاقة التي تقوم بينه وبين غيره. والإنسانُ بحسب ما جُبل عليه، وبحسب ما يشهد به العقل والتجربة، لا يستغني عن اللقاء المباشر الذي تقوم عليه المودّة والرحمة، وهما الأصلُ الذي أشار إليه القرآنُ الكريم بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾[1]؛ إذ إنّ هذه المعاني لا تقوم على الصور ولا على الرموز؛ لأنها تفتقر إلى صدق اللقاء وأثر المشاركة.

ومع هذا التحوُّل صار التخاطُب بين الناس قائمًا على إشاراتٍ مختصرة وكلمات سريعة، فَنَشَأَ جيلٌ يتعامل مع الصورة أكثر مما يتعامل مع الإنسان، ويتجاوب مع الضوء أكثر مِن تجاوبه مع الدفء. فصارت الأبصار متّجهة إلى الشاشات لا إلى الوجوه، وأصبحت المشاركات الشعوريّة علاماتٍ إلكترونية لا تنقل أثرًا حقيقيًّا، ولا تُنشئ علاقةً ثابتة. وحين تَستبدل الأصوات بالرموز،

(١) سورة الروم، الآية: ٢١.

وتضعف اللغة عن أداء وظيفتها؛ لأنّ اللغة في أصلها ليستْ ألفاظًا تُكتب فحسب، بل وسيلة لفهم النفوس وربط الناس بعضهم ببعض. وإذا غاب هذا المعنى، ضعُفت القدرة على الفهم، وقلّ التمييز في المقاصد، وخفّ حضور العقل في مواقف الحياة.

ومع استمرار هذا النمط يضعُف الإنسان في إدراك المعاني، ويقرُب من التفاعل السريع مع الصورة؛ لأنّ النظر إذا انفصل عن البصيرة لا يُثمِر فهمًا. وقد نَبَّه القرآنُ إلى هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[1]، فبيّن أنّ موضع الإدراك هو القلب، لا العين، وأنّ الاكتفاء بما يُرى لا يقود إلى الفهم، بل يجرّ إلى الغفلة؛ لأنّ المشهد المصنوعَ لا يُعطي ما تُعطيه المعايشة واللقاء المباشر بين الناس.

ومع الاستمرار في جعل التواصل عبر الوسائط بديلًا عن العلاقة المباشرة، يضعُف ما تقوم عليه صلات الناس من قربٍ ومجالسةٍ، فيقلّ الإصغاء، ويبرد الاشتراك الوجدانيّ، وتُترك المجالس، ويُستعاض عنها بالصفحات، فيصير الجارُ صورةً، والصديق خبرًا، والقرابة رابطةً لا يظهر منها إلا الاسم، مع غياب حقيقتها في المؤانسة والمواساة. وهذا الحالُ مخالفٌ لما دلّ عليه القرآن من أنّ اختلاف الناس إنّما هو لأجل التعارف الحقيقيّ الذي يقوم على الحضور والمعاشرة، لا على مجرّد المعرفة السطحيّة،

(١) سورة الحج، الآية:٤٦.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾[1]، فإنّ التعارف لا يحصل في موضعٍ لا يُفرّق فيه بين أهل الوقار وأهل العبث، ولا بين الكلام الجادّ والكلام الهزيل؛ لأن هذه الوسائط تجمع الجميع في صورةٍ واحدةٍ من غير تمييز.

ومتى غلب هذا النحو من التعامل على تكوين الوعي، ضعُف الإنسان عن استعمال ما جُبِل عليه من حسن التعبير وحسن السماع، وخفّ الشعور الخُلُقي الذي ينشأ من المعايشة الواقعيّة؛ لأن ما يحصل عبر هذه الوسائط - مهما كثر - لا يُغني عن اللقاء المباشر في بناء النفس واستقامة السلوك.

وهكذا ينشأ جيلٌ لا يرى الأمور إلّا من جهةٍ واحدة، وتضعف عنده القدرة على التمييز، فلا يعرف الحقّ من المموَّه، ولا يفرّق بين التعاطف الصادق وما يُتكلَّف له مظهرُه. ومع دوام هذا الحال يتكوّن إنسانٌ كثير الاطلاع قليل الفهم، كثير المخالطة ضعيف الصلة، كثير النظر قليل الاعتبار، فيلتبسُ عليه الصادق بالمدّعي، والعالم بمن تشبّه به، ولا ينجو من هذا الاضطراب إلا من حفظ لنفسه حكم العقل، ورجع إلى ما جُبِلت عليه الفطرةُ، وجعل ما يستعمله من الوسائط تابعًا، ولم يجعلها بديلًا عن المعاشرة المباشرة والمعرفة القريبة.

---

(١) سورة الحجرات، الآية:١٦.

هل التواجد الدائم على الشاشات يُعدّ غفلةً عُرفًا وعقلاً؟

الغفلة في الفهم الشرعيّ والعقليّ هي انصراف الإنسان عمّا ينبغي له الالتفات إليه، إمّا لانشغاله بشهوةٍ، أو باستغراقٍ في أمرٍ يَشغله، أو لاعتيادٍ يَسحب ذهنه عن واجباته في نفسه وعقله. وليستِ الغفلة مقصورةً على ترك ذكر الله سبحانه باللسان، بل تشمل كلَّ حالٍ يُهدر فيها وعي الإنسان، ويَحول بينه وبين النظر فيما هو أَولى به وأجدر بالعناية. ومن هنا يصحّ البحث في الوجود الدائم على الشاشات بوصفه صورةً من صور الغفلة التي ظهرت في هذا الزمان.

فالعرف يشهد بأنّ الإنسان إذا داوم على النظر إلى الشاشة ساعاتٍ طويلةً، متنقّلًا بين صورة وصورة، وخبرٍ وخبر، حتى صارتْ أكثر أوقاته على هذا النحو، فإنّه يكون قليل الالتفات إلى مَن حوله، ضعيف الحضور في شؤونه اليوميّة، ويُوصَف عرفًا بأنّه حاضر بجسده، غائب بذهنه. وهذا الوصف كافٍ في صدق عنوان الغفلة عرفًا؛ لأنّ العرف مرجعٌ معتبر في تشخيص مثل هذه المفاهيم التيٌ لم يرد لها تحديد خاصّ في النصوص.

وأمّا من جهة العقل فإنّه يحكم بأنّ الانشغال المستمرّ بما لا يورِث علمًا نافعًا، ولا يُثمِر فهمًا ثابتًا، ولا يُعين على تثبيت المعرفة في النفس، يؤدّي إلى تفرُّق الذهن، وضعْف القدرة على التركيز، وقِصر الانتباه. وهذا كلُّه نقصٌ في القُوى التي تقوم عليها معرفة

الإنسان وفهمه. ومتى ضعُفت هذه القُوى، ضعُفت معها القدرة على التفكّر في الأمور الخطيرة، وعلى فهم الوقائع على وجهها الصحيح؛ لأنّ الذهن المشغول بصور متتابعة لا يحتفظ بمعنى واضحٍ ولا بفهمٍ مستقرّ. وهذا الانصراف عمّا هو أَولى إلى ما هو أدنى يَحكم العقل بكونه غفلةً.

وأمّا من جهة الفطرة فإنّها تميل إلى هدوء النفس، وإلى الأنس بالعلاقة المباشرة، وتحتاج إلى حضور القلب في الحديث والمعاشرة والمشاركة. وهذا كلّه يضعُف حين يكون حضور الإنسان عبر الشاشة، لا في واقعه المباشر. وتشهد الفطرة كذلك بأنّ الإفراط في هذا الانغماس يُضعِف معرفة الإنسان بحاجاته النفسيّة، ويُبعده عن الالتفات إلى نفسه.

فإنّ الغفلة عن الأهمّ تجرّ إلى الغفلة عن النفس وفقدان الالتفات إلى الغاية من الفعل، وهذه هي حقيقة الغفلة في معناها العقليّ.

ولا يمكن إهمال الجانب الشرعيّ في هذا الباب؛ فإنّ القرآن الكريم جعل السمع والبصر والفؤاد موضع تكليفٍ ومسؤوليّةٍ، فقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾[1].

وظاهر الآية أنّ هذه القوى لم تُعطَ للإنسان عبثًا، بل

(١) سورة الإسراء، الآية:٣٦.

ليستعملها في ما يعود عليه بالنفع والهداية. فإذا صُرِفت في أمورٍ لا تزيد علمًا، ولا توقظ فكرًا، ولا تُثمر بصيرةً، كان ذلك على خلاف ما طُلب منه شرعًا، ودخل في عنوان الاشتغال بما لا ثمرةَ له. ومن هنا يُعلم أنّ المكث الدائم أمام الشاشات، إذا انتهى إلى إضعاف الانتباه وإشغال القلب، كان من الغفلة التي لا تجتمع مع حال المكلَّف.

وحين يُضمّ إلى ذلك ما يجري عليه فهم الناس من توصيف هذا الحال بالغياب عن النفس، وما يحكم به العقلُ من تعطُّل الالتفات وكثرة الشرود، وما تنفر منه الفطرة من الانقطاع عن المعاشرة الإنسانيّة، مع ما دلّت عليه النصوص من النهي عن اللغو وإضاعة السمع والبصر، يتّضح أنّ الإكثار من التواجد على الشاشات يُعَدّ غفلةً في الجملة، لا من جهة أصل الاستعمال، بل من جهة الإفراط الذي يذهب بالانتباه، ويصرف الإنسان عن شؤونه اللازمة، ويحبسه في متابعةٍ متواصلة لا تُثمِر معرفة، ولا تُقيم صلةً صحيحةً.

وعلى هذا يتبيّن أنّ الحكم لا يرجع إلى نفس الشاشة بما هي، بل إلى الأثر الحاصل من استعمالها، فإذا خرجتْ عن حدّ الوسيلة، وصارت حالًا ملازمة، وانقلب النفع إلى اعتيادٍ مُتعب، وتحوّل الاطلاع إلى انشغال يصرف عن الواجبات الشرعيّة والعرفيّة والفكريّة، كان ذلك مورد الإشكال، وبه يتعلّق الذمّ لا بغيره.

لافتة

تبدُّل مفهوم القوّة

صار كثيرٌ من الناس في هذا الزمان يحسب القوّة في القدرة على فرض الرأي، أو إسكات المخالف، أو إحراج الآخرين أمام الناس، أو رفع الصوت عند الخصومة، فيُمدَح صاحب هذا الأسلوب، ويُنظر إليه على أنّه صاحب شدّة وبأس. وهذا الفهمُ غير صحيحٍ؛ لأنّه ناشئٌ عن خلطٍ بين القوّة وبين الغضب، وبين الحزم وبين الانفعال، وبين الشدّة التي يُثني عليها الشرعُ وبين القهر الذي يذمّه.

فليس كلّ من غلب غيره قويًّا، ولا كلّ من اشتدّ صوتُه كان صاحب قوّة، بل كثيرًا ما يكون ذلك علامةَ ضعفٍ في ضبط النفس، وعجزٍ عن كفّ الغضب، لا علامة كمالٍ ورجولة. وقد جرّ هذا الخلط إلى أنْ يُعدّ الانفلات شجاعةً، ويُحسب الاندفاع ثباتًا، ويُجعل سوء الخلق دليل قوّةٍ، مع أنّ القوّة في منطق الشرع ليستْ فعلًا يُوجَّه إلى الناس، بل حالة يملك بها الإنسان نفسه قبل كلّ شيءٍ.

ولهذا لم يجعل القرآنُ الكريم القوّة في الغلَبة ولا في القهر، بل جعلها في ضبط النفس عند هيجانها، فقال عزّ وجل في

وصف مَن ضبط نفسه عند فوارنها: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾[١]، فذكر حبس الغضب عند فورانه، وجعَل العفو نتيجةً لذلك، لا ضعفًا ولا تراجعًا.

ومن هذا يتبيَّن أنّ القوّة التي يُثني عليها الشرع هي قوّة الداخل، لا قوّة الظاهر، وقوّة الإمساك بالنفس، لا التسلّط على الناس. فمَن لا يملك نفسَه عند الغضب، ولا يكفّ أذاه مع القدرة، لا يُعدّ قويًّا في نظر الشرع وإنْ ظنّ الناس فيه شدّة؛ لأنّ مَن يُقاد بغضبه ليس مالكًا، بل هو مُنقاد، ومن تتحكّمُ به انفعالاتُه لا يكون متقدِّمًا، بل تابعًا لها.

وقد ورد هذا المعنى صريحًا في كلام النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، حيث قال: «ليس الشديد بالصرَعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب»[٢].

فهذا النصّ يرفع الوهم الشائع في معنى القوّة، فلا يجعلها لمن يغلب غيره باليد أو باللسان، بل يجعلها لمن يغلب نفسَه عند هيجان الغضب. فليستِ القوّة في كثرة الفعل، بل في القدرة على الترك، وليستْ في إيقاع الأذى بالغير، بل في حبس النفس عنه.

ويزداد هذا المعنى بيانًا إذا عُلم أنّ الغضب في نفسه قوّةٌ أودعها الله سبحانه في الإنسان، غير أنّها إنْ أُطلقت من غير

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٣٤.
(٢) بحار الأنوار، ج٧٤، ص١٥٣.

ضبطٍ صارت سبب هلاكٍ، وإنْ أُمسكت، وصُرفت في موضعها صارت سبب صلاحٍ.

ومن هنا لم يمدحِ الشرعُ الغضب لذاته، وإنّما مدح القدرة على حبسه مع وجود الداعي إلى إعماله. وقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «مَن كظم غيظَه، وهو يقدر على إنفاذه ملأ اللهُ قلبه أمنًا وإيمانًا إلى يوم القيامة»[1].

فالممدوحُ في الرواية ليس مجرّد السكوت، بل السكوت مع القدرة؛ لأنّ القوّة إنّما تظهر حين يكون الإنسانُ قادرًا على البطش، ثم يمنع نفسه عنه. أمّا مَن لم يقدر أصلًا فلا يُنسب إليه قوّةٌ وإنْ ترك.

وعلى هذا يتّضح أنّ كثيرًا ممّا يُتداول بين الناس اليوم باسم القوّة أو الحضور ليس إلّا أثر ضعفٍ في النفس؛ إذ لم يتعلّم صاحبُه ضبط نفسه، فاحتاج إلى إظهار شدّته على غيره ليستر عجزه.

أمّا القويّ في نظر الشرع، فهو الذي إذا أُسيء إليه ملك نفسه، وإذا استُثير ضبط لسانه، وإذا تمكّن من الأذى تركه اختيارًا، لا عجزًا.

فالغلَبة الحقيقيّة ليستْ في إسقاط الخصم، بل في منع الغضب من التصرّف، وليستْ في رفع الصوت، بل في خفض النفس عند فورانها، وليست في كسر الآخرين، بل في منع النفس

(١) مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، للطبرسي، ص٣٨١.

مـن التعـدّي. ومَـن لـم يتعلّـم هـذا، بقـي أسـير الانفعـال، وإنْ ظـنّ بنفسـه القـوّة؛ لأنّ القـوّة التـي لا يملـك صاحبُهـا نفسَـه ليسـت كمـالًا، بـل نقصًـا.

فالتغيّـر الحاصـلُ فـي فهـم القـوّة ليـس أمـرًا لفظيًّـا، بـل هـو خطـأ فـي المعنـى؛ إذ جُعلـت القـوّة سـلوكًا ظاهـرًا لتفريـغ الغضـب، بعـد أنْ كانـت فـي منطـق الشـرع خُلُقًـا يُصلِـح الإنسـانَ مـن داخلـه؛ ولهـذا عُـدّت الأولـى علامـةَ نقـصٍ، والثانيـة علامـة فضـلٍ وإنْ خالـف ذلـك مـا اعتـاده النـاس.

لافتة

ازدواج الحرّيّة في الفكر الغربيّ ومعيارها في الإسلام

إنّ مفهوم الحريّة في الخطاب الغربيّ نشأ في بيئةٍ خاصّةٍ، بعدَ صراعٍ طويلٍ مع الكنيسة والسلطة السياسيّة، فبُني على جعل الإنسان مرجعًا لنفسه، من دون رجوعٍ إلى وحيٍ أو شريعةٍ. ومن هنا يتّضح أنّ ما يُسمّى عندهم بحريّة التعبير ليس أمرًا ثابتًا على حالٍ واحدةٍ، بل يُستعمَل بحسب الجهة المتكلِّمة وبحسب ما يخدم فكرهمُ العامّ.

فالحريّة عندهم ليستْ قيمةً قائمةً بنفسها، وإنّما هي وسيلةٌ؛ تُفتح حين توافق الاتجاهَ السائد، وتُضيَّق حين تؤدّي إلى نقد بنيتهم الفكريّة أو كشف تناقضاتهم؛ ولهذا تظهر المفارقةُ بوضوحٍ حين يصدُر الكلام من مسلمٍ يبيِّن الخلَل الخُلُقي في المجتمع الغربيّ، أو يكشف ازدواج مواقفه، أو يضعُ يده على ما خلْف شعاراته من مصالح، فحينئذٍ تُقيَّد الحريّة، ويُتَّهم المتكلّمُ، ويُلاحق قوله.

وهذا النحو من التعامل يدلّ على أنّ القيَم عندهم لا يُنظَر إليها لذاتها، بل يُؤخَذ منها ما يخدم الغاية، ويُترَك ما يضرُّها، فتكون الحريّة شعارًا مرفوعًا ما دام لا يمسُّ الأُسُس التي قام عليها ذلك الفكر، فإذا مسَّها ضاق المجالُ، وتبدّل الخطاب، وتحوّل الشعار

إلى أداةِ منعٍ وتضييقٍ.

ولهذا يُرى أنّ الأنظمة الغربيّة تتعامل بازدواجٍ واضحٍ؛ فتجعل سبَّ الإسلام، والاستهزاء برسول الله ﷺ، والطعن في القرآن، داخلةً في باب ما يسمُّونه حرّيّة القول، بل تُؤمَّن لها الحماية السياسيّة والقانونيّة. أمّا البحوث التي تكشف فسادهم الخُلُقي، أو تفضح صلتهم بأنظمة القمْع، أو تنقض أصولهم الفكريّة القائمة على المادّة، فإنّها تُواجَه بالتضييق، ويُلاحَق أصحابُها، ويُمنَعون من المنصّات، ويُوصَف كلامُهم بأنّه إثارةٌ أو عداءٌ.

وهذا الأسلوب يبيِّن أنّ ما يُطلَق عليه عندهم اسم الحرّيّة ليس أصلًا قائمًا على العدل، بل هو وسيلة يُتحكَّم بها في الكلام المتداوَل بين الناس بما يخدم نظرتهم إلى الإنسان والمجتمع. فحين يكون الكلام طعنًا في الإسلام عُدَّ مباحًا، وحين يكون دفاعًا عن الإسلام أو نقدًا للغرب عُدَّ خروجًا غير مقبولٍ، فيُواجَه بالمنع والكبْت.

ومن آثار هذا النهج أنّهم لا يقفون من الإسلام موقفَ الخصومة لكونه دينًا فحسب؛ بل لكونه يحمل رؤيةً كاملةً للحياة، وطريقًا خاصًّا في تربية الإنسان، وموقفًا واضحًا من الأخلاق لا يرضى أنْ تُجعَل تابعةً للأهواء والرغبات. فهم لا يَضيقون بالإسلام إذا حُصِر في دائرةٍ ضيّقةٍ، ولا إذا عُرِض بصورةٍ لا تعارض ما يريدون، وإنّما يضيقون به إذا تكلّم بأحكامه، وبيّن حدوده، ورفض المساومة

عليها؛ لأنّهم لا يريدون من أهل الحقّ إلّا أنْ يلينوا، ويتنازلوا ليتهيّأ لهم تمرير ما هم عليه.

ومن هنا يظهر أنّ ما يطرحه الغرب من دعمٍ للمِثليّة تحت عنوان (حقوق الإنسان)، وما يرفعه من شعار (تحرير المرأة) في باب تفكيك الأسرة، وما يدعو إليه من الإلحاد باسم (حرية الفكر)، ليس أمورًا متفرّقةً ولا مواقف عابرة، بل هو طريقٌ واحدٌ يُراد به صرف المجتمعات الإسلاميّة عن فطرتها ودينها، حتى تضعف صلتُها بشريعتها، وتصبح أقرب إلى القبول بما يُفرَضُ عليها من خارجها، على وفق مصالح سياسيّة واقتصاديّة لا اعتبار فيها للقيَم الإلهيّة.

وأمّا الحرية في نظر الإسلام فليستْ من هذا القبيل، فإنّها ليستْ إطلاقًا للنفس مع الشهوة، ولا خلعًا للإنسان عن دينه، بل هي إخراجُه من التبعيّة للهوى وللثقافات الغالبة، وردّه إلى ما جعله اللهُ عليه من التكليف والاختيار المسؤول. فالحريّة في الإسلام أنْ يكون الإنسانُ متحرّرًا من ضغط الشهوة ومن تقليد الناس، مرتبطًا بأمر الله، لا تابعًا للأمزجة ولا منقادًا للدعاية.

وليس خوفُ الغرب من الكلمة الإسلاميّة الصادقة دليل قوّةٍ، بل هو علامة ضعفٍ؛ لأنّ القول إذا كان قائمًا على الحقّ لا يَخشى النقاش، وإذا كان مبنيًّا على واقعٍ صحيحٍ لا يضرُّه البيان، أمّا ما كان مؤسَّسًا على الهوى والمصلحة فلا يصبر على المواجهة، ولا يحتمل المقارنة.

فالحريّة التي يُروَّج لها في الغرب، إذا قورنتْ بما جاء به الإسلام، لا تكون حريةً حقيقيّةً، بل هي وسيلةٌ للسيطرة على العقول، وإبعاد الإنسان عن نظرته الدينيّة، وحصره في إطارٍ يخدم مصالحهم. وأمّا الحريّة التي يدعو إليها الإسلام فهي حريّةٌ صادقةٌ؛ لأنّها تنقل الإنسان من الخضوع للبشر إلى الخضوع لله وحدَه، وتضعُه على طريق الطمأنينة والسكينة، لا على طريق القلق والتبعيّة.

ما الفرقُ بين حريةٍ تضبطها الشريعة وحريةٍ تضبطها الأهواء؟

إنّ الحرية ليستْ أمرًا يُطلَب لذاته من غير قيدٍ، ولا معنىً قائمًا بنفسه مستقلًّا عن الجهة التي يُرجَع إليها في تحديده. فالحريةُ لا تُفهَم إلّا إذا عُرِف من الذي يضع حدّها، وإلى أيِّ جهةٍ تنتهي. فإنْ أُخذتْ من الوحي كانتْ سببًا لإصلاح الإنسان، وإنْ أُخذتْ من الهوى كانتْ سببًا لفساده وإنِ اشترك اللفظُ، واختلف الاسم؛ ولهذا لا يصحّ تقويم معنى الحريّة إلا بردّه إلى أصله الذي يُحدِّد طريقه وآثاره.

وقد أبان القرآنُ الكريم هذا الأصل حين فرّق بين من يُتَّبَع؛ لأنه يدلّ على الحقِّ، وبين مَن لا يهتدي إلّا إذا هُدِي، فقال سبحانه: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾[1]، فبيّن أنّ الاتّباع إذا كان من غير هدًى لم يكن خروجًا من العبوديّة، بل انتقالًا من تبعيّةٍ إلى تبعيّةٍ وإنْ سُمّي حريّة.

(١) سورة يونس، الآية:٣٥.

وعلى هذا، فإنّ الفارق بين الحريّة التي تضبطها الشريعة والحريّة التي تضبطها الأهواء يتبيّن من عدة جهات:

أولًا: الجهة المحدّدة.

الحريّة في الشريعة ليستْ أمرًا متروكًا بلا ضبطٍ، ولا سلوكًا يُقاس بما تميل إليه النفوس، بل هي محكومةٌ بحدودٍ بيّنها الله تعالى، يُعرَف بها ما يجوز وما لا يجوز في القول والعمل. وهذه الحدود لم تُجعَل عبثًا، بل جُعِلت لحفظ الإنسان من الوقوع فيما يضرّه، ويُفسد حاله. ومن هنا جاء النهي الإلهيُّ الصريح عن اتّباع الهوى، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1]، فبيّن أنّ الهوى إذا صار مرجعًا أخرج الإنسانَ عن الطريق القويم.

أمّا الحريّة التي تُربَط بالأهواء، فإنها لا تستقرُّ على حالٍ، وتتبدّلُ بتبدُّلِ الرغبات، ولا تصلح أنْ تكون ضابطًا عامًا؛ لأنّ الهوى يختلف من شخصٍ إلى آخر، ولا يجتمع الناسُ عليه.

ثانيًا: الجهة الغائيّة.

إنّ الغاية من الحريّة في الشريعة ليستْ إطلاق الشهوة ولا فتح الباب لكلِّ ما تشتهيه النفسُ، بل المقصود أنْ يكون الإنسان مختارًا في أفعاله على بصيرةٍ، غير منقادٍ للجهل ولا مستسلِمٍ للدوافع المنفلِتة؛ ولهذا جعل الله تجاوُز حدوده ظلمًا للنفس، فقال تبارك

(١) سورة ص، الآية:٢٦.

وتعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾[١]؛ لأنّ الخروج عمّا شرعه اللهُ لا يزيد الإنسان حريّة، بل يجرّه إلى ما يُفسِده ويُضعِف قدرته على الاختيار الصحيح. أمّا الحريّة المبنيّة على الهوى، فإنها تنتهي غالبًا إلى مجرّد إشباعِ الرغبات، من غير نظرٍ إلى العواقب، فتغدو طريقًا إلى الفساد، لا وسيلةً لبناء الإنسان أو صلاح حاله.

ثالثًا: الجهة الفطريّة

الحرّيّةُ الشرعيّة جاريةٌ على ما فَطر اللهُ الناسَ عليه؛ لأنّها تلاحظ حدود الخِلقة، وتُعطي الإنسان ما يَحفظ له طهارته واستقامته؛ ولهذا قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[٢]، فالتزام أوامر الله ونواهيه ليس خروجًا عن الفطرة، بل هو عملٌ بما تقتضيه.

وأمّا الحرّيّة المبنيّة على اتّباع الهوى، فإنّها تُعارِض الفطرة في آخر الأمر؛ لأنّها تدعو الإنسان إلى تجاوز ما خُلِق عليه، وتُسهِّل له ما تنفر منه الفطرة في أصلها. ومن هنا تُشاهَد آثار ذلك في المجتمعات التي تأخذ بهذا الطريق، حيث يظهر فيها الخلل في السلوك والأخلاق على نحوٍ لا يخفى.

---

(١) سورة الطلاق، الآية:١.

(٢) سورة الروم، الآية:٣٠.

رابعًا: الجهة العقليّة

الحرّيّة في الشريعة لا تنفصل عن حكم العقل، بل تقومُ عليه، وتُبنى في إطاره؛ فإنّ الشريعة لا تُبيح للإنسان ما يُفسد حاله، ولا ما يوقِعه في الضرر، ولا ما يُسقِطه في التهلكة، بل تجعل العقل شاهدًا على السلوك، وحاكمًا في توجيهه؛ ولهذا ذمَّ القرآنُ مَن عطّل عقلَه، واتّبع هواه، فقال تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[١]، وقال سبحانه: ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾[٢]، فدلّ على أنّ أصل الانحراف ليس في فقدان الحرّيّة، بل في تعطيل النظر والعقل.

فالحرّيّة الشرعيّة لا تقومُ على إطلاق الفعل، بل على ربطه بما يترتّب عليه من أثرٍ، وما يؤول إليه من عاقبةٍ، وهذا هو مقتضى العقل السليم. ومن هنا قال اللهُ عزّ وجلّ في ذمّ من لا يُعمِل عقله: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾[٣]، فبيّن أنّ الخلَل ليس في فقدان القدرة، بل في ترْك استعمالها.

وأمّا الحرّيّة التي تُدار بالهوى، فإنّها قائمةٌ على إهمال العقل؛ لأنّ الهوى لا ينظر في المآل، ولا يلتفت إلى العاقبة، بل يدفع إلى الفعل العاجل ولو كان مفسدًا؛ ولهذا قال تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[٤]، أيْ تقديم القريب على ما هو أصلحُ للإنسان،

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٤٤.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ٥٠.
(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٧٩.
(٤) سورة الأعلى، الآية: ١٦.

وهو وصفٌ لحال مَن غلبه الهوى، لا لحال مَن استَعمل عقله.

فالمتحصَّل أنّ الحرّيّة في منطق الشريعة ليستْ خروجًا عن حكم العقل، بل هي قائمةٌ عليه، تحفظه من التسطيح، وتمنَعه من الانقياد للشهوة، وتجعل السلوكَ صادرًا عن نظرٍ وتعقُّلٍ، لا عن اندفاعٍ وغفلةٍ.

وأمّا ما يُسمّى حرّيّة -وهو مبنيٌّ على تعطيل العقل- فليس من الحرّيّة في شيءٍ، بل هو طريقٌ إلى الفساد وإنْ ظَنّ صاحبُه خلاف ذلك.

خامسًا: الجهة الاجتماعيّة

الحرّيّة في الشريعة جاءتْ لحفظ حال المجتمع، فمنعتْ كلّ ما يؤدّي إلى فساد العلاقات، أو هدْم الأسرة، أو إشاعة الفاحشة بين الناس؛ ولهذا جاء النهي الإلهيُّ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾[1]، لأنّ الزنا وما يجري مجراه من الانحراف لا يقفُ أثره عند شخصٍ واحدٍ، بل يتعدّاه إلى خراب البنية الاجتماعيّة كلّها.

وأمّا الحرّيّة التي تُترَك للأهواء، فإنّها تجرّ المجتمع إلى التفكُّك، وتُضيِّع الحدود، وتُهوِّن مِن شأن الروابط، ويَضعُف معها الإحساس بالمسؤوليّة؛ إذ لا يبقى ما يمنع الإنسانَ من تقديم رغبته على كلّ شيءٍ، ولو أدّى ذلك إلى اضطرابِ حال المجتمع واختلال نظامه.

(١) الإسراء، الآية:٣٢.

وخلاصةُ الأمر أنّ الحرّيّة الشرعيّة تُحرِّر الإنسان من داخل نفسه؛ لأنها ترفعُه عن سلطان الشهوة، وتُعيده إلى ما جُبِل عليه، وتجعلُه يستعمل عقله في موضعه.

وأمّا حرّيّة الأهواءِ فإنّها تُقيِّده من حيث لا يَشعر، وتُضعِف قدرته على التفريق بين ما يُصلِحه وما يُفسده، فيصير تابعًا لما لا يملك أمره؛ ولهذا كان قولُ أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تكنْ عبدَ غيرك، وقد جعلك الله حرًّا»[1]، بيانًا واضحًا لمعنى الحرّيّة في الإسلام؛ حرّيّة تضبطها الشريعة لتستقيم، لا شهوةٍ تُترَك، فتقود إلى الفوضى والانهيار.

(١) روائع نهج البلاغة، جورج جرداق، ص٢٣٤.

لافتة

تطبيعُ الشذوذِ والانحراف

إنّ أخطر ما يُبتلى به المجتمعُ ليس مجرّد وقوع الفاحشة؛ فإنّ وقوعها قد حصل في أممٍ كثيرةٍ عبر التاريخ، وإنّما الخطرُ الحقيقيُّ هو أنْ تُنزَع الفاحشة من موضع القبح، وتُقدَّم للناس على أنّها أمرٌ طبيعيٌّ، لا إشكال فيه، وأنْ يتحوّل الانحرافُ من فعلٍ مرفوضٍ إلى ثقافةٍ يُدافَع عنها، وتُحاط بمسمًّى جديدٍ يُخفي حقيقتها، ويُلبسها ثوب القبول، حتى يلتبس الأمرُ على من ضعُف عنده إدراكُ الحقّ، ولم يُراعِ للفطرة حقَّها.

وقد نبّه القرآنُ الكريم على هذا النحو من الانحراف حين ذَكر حال أممٍ سوّغتِ الفاحشة، وغيّرتْ توصيفها من القبح إلى المشروعيّة، فقال سبحانه: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾[1]، فبيَّن أنّ المشكلة لم تكن في الفعل وحده، بل في تبريره، ونقله مِن حيّز المنكَر إلى حيّز الحقّ المزعوم، ونِسبتِه زورًا إلى الله جلّ شأنه، وهو أخطرُ ألوان الانحراف؛ لأنّه يُربِك الفطرة، ويشوِّش معيار الحكم، ويجعل القبيحَ مقبولًا في نظر من لم يتنبّهْ لحقيقة الأمر.

(١) سورة الأعراف، الآية:٢٨.

ففي زماننا هذا لم يعدِ الشذوذُ يُتعامَل معه بوصفه فِعلًا خارجًا عن السلوك القويم ولا حالةً طارئةً منبوذةً في المجتمع، بل جرى الاشتغال على إدخاله في الوعي العامِّ إدخالًا متعمَّدًا، بحيث يُرفَع عنه عنوانُ القبح، ويُخرَج من حيّز الإنكار، ويُقدَّم على أنّه أمرٌ مقبولٌ في نفسه، بل يُدافَع عنه بوصفه رأيًا من الآراء، لا انحرافًا عن الفطرة التي فَطَر اللهُ الناس عليها.. وهذا التحوُّل ليس مقصورًا على تغيير السلوك، بل يتعدّاه إلى تبدّل النظرة إليه في النفوس، وهو بعينه ما حذّر منه النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم حين قال: «كَيْفَ بِكُمْ إِذَا رَأَيْتُمُ الْمُنْكَرَ مَعْرُوفًا، وَالْمَعْرُوفَ مُنْكَرًا»[1]؛ إذ إنّ الخطر الحقيقيَّ لا يكمن في وقوع المنكَر فحسب، بل في سقوط عنوان الإنكار عنه، حتى يُرى المعروفُ منكرًا، والمنكرُ معروفًا، فيضيع وجهُ الحقّ على الناس، ويضعُف سلطان الفطرة في القلوب.

وأوّل ما يُتعمَّد في هذا الاتّجاه المنحرف هو تغيير الأسماء؛ لأنّ الاسم ليس مجرّد لفظ، بل هو حاملٌ للحكم ومفتاحٌ للموقف، فإذا تبدّل الاسمُ، تبدّل معه أثرُ الفعل في النفوس، وسَهُل قبولُه بعد أنْ كان منبوذًا.

فالزِّنا لا يُذكر باسمه حين يُراد تمريرُه، بل يُعاد تقديمه تحت عنوان (الحرّيّة الشخصيّة)، واللواط لا يُصرَّح به، بل يُستبدل بلفظ (الميول)، والفاحشة لا تُسمّى فاحشة، بل تُعرَض على أنّها (اختلافٌ طبيعيٌّ).. وهذا ليس تغييرًا لُغويًّا بريئًا، بل أسلوبٌ

(١) الكافي، ج٥، ص٥٩.

مقصودٌ يُراد به تعطيل رفض الفطرة؛ لأنّ الفطرة تنفر من الاسم الصريح، فإذا حُجِب عنها الاسم الحقيقيُّ، وتلقّتِ الفعل بلفظٍ مزيَّن، خفّ إنكارها، وتهيّأتْ للقبول.

وقد نبّه القرآنُ الكريم إلى هذا الأسلوب بوضوح حين نهى عن خلط الحقّ بالباطل، فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾[1]؛ لأنّ تلبيس الأفعال بأسماءٍ غير أسمائِها هو من أوضح صور هذا الخلط، حيث يُنزَع الحكمُ من الفعل قبل أنْ يُناقَش أو يُبرَّر، وهذا المعنى نفسُه أشار إليه أميرُ المؤمنين عليه السلام حين قال: «وإنما سُمِّيتِ الشبهةُ شبهةً؛ لأنها تُشبه الحق. فأما أولياءُ الله فضياؤهم فيها اليقين. ودليلُهم سمتُ الهدى»[2]. فالمنكَر لا يُقبَل إذا عُرِض بوجهه الحقيقيّ، وإنّما يُمرَّر حين يُلبَس لباسَ الحقّ، فيقع الخلل في النفوس قبل أنْ يقع الجدل في الأحكام.

وهنا مكمنُ الخطر؛ إذ يُقتلَع الحكم من جذره أولًا، ليُقتلَع الحياءُ ثانيًا، ثم يُقتلَع العقلُ في آخر المطاف، ثم تأتي المرحلة التي هي أشدّ خطورةً، وهي تزيينُ الشذوذ بصورة المظلوميّة؛ وهذا بعينه ما أشار إليه القرآنُ الكريم في قوله سبحانه: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾[3].

فبدل أنْ يُقالَ للناس: (هذا انحرافٌ)، يُقال: (هذا إنسانٌ

(١) سورة البقرة، الآية:٤٢.
(٢) نهج البلاغة، ج١، ص٨٩.
(٣) سورة النحل، الآية:٦٣.

مظلوم، يحتاج إلى إنصاف)، وتنقلب المعادلةُ بحيث يتحوّل الفاسدُ والمنحرف إلى مستضعَفٍ، ويصير نقدُ الشذوذ والاعتراضُ عليه نوعًا من الاعتداء، ومع استمرار هذا الخطاب قد يَصل الحالُ في قابل الأيّام إلى أنْ يُعدّ الإنكارُ جريمةً يُعاقَب عليها؛ لا لأنّ الباطلَ صار حقًّا؛ بل لأنّ اللغة غُيِّرت، والمعايير أُربكت، والقلوب أُنهكت قبل العقول.

ومع تكرار هذه اللغة، يشعر بعضُ الناس أنّ الاعتراض على الانحراف والفاحشة فيه قسوةٌ، وأنّ الإنكار صار يُصوَّر على أنّه تعدٍّ على الحرّيّات، حتى يُجبَر العقلُ على التراجع تحت ضغط العاطفة.. فليستِ المشكلة أنّ العقول اقتنعتْ بالباطل، بل أنّها أُنهِكت من مقاومته؛ إذ حين يُستَدرَج الإنسانُ إلى التعاطف المتواصل، ويُطالَب كلَّ مرّةٍ بتعليق حكمه بدعوى الرحمة والإنصاف، تضعُف فيه ملكةُ التمييز، ويختلط عليه معيار الحقّ والباطل، وهنا تتحقّق الفتنةُ بمعناها الدقيق؛ لأنّ الفتنةَ ليستْ مجرّد وقوعٍ في الخطأ، بل هي حالةُ التباسٍ تُربَك فيها البصيرةُ قبل أنْ يختلّ السلوك، فتُدار المشاعر على نحوٍ يجعلها حائلًا بين الإنسان وبين حكم العقل، وهكذا يفقد أولئك القدرةَ على رؤية الحقّ من زاوية الفطرة؛ لأنّ الخطاب المستمرّ أعاد ترتيب مشاعرهم قبل عقولهم. وقد حذّر أميرُ المؤمنين عليه السلام من هذا المسار حين قال: «إنما بدْء وقوع الفِتن أهواءٌ تُتَّبعُ. وأحكامٌ تُبتَدَع. يخالَف

فيها كتابُ الله»[1]، فبيّن عليه السلام أنّ الفتنة لا تبدأ بانقلابٍ صريحٍ على الحقّ، بل بانحرافٍ تدريجيٍّ في الميول والمشاعر، حين تُتَّبَع الأهواء، وتُلبَس الأحكام لباسَ الرحمة والإنصاف، فيختلّ المعيار قبل أنْ يظهر الفساد في السلوك. وبذلك تُصابُ البصيرة بالاضطراب، ويُمهَّد للباطل أنْ يُقبَل لا عن قناعةٍ، بل عن تعبٍ من مقاومته.

ومن الوسائل المؤثِّرة في هذا الباب الإكثار من عرض النماذج المنحرفة على الناس؛ فبدل أنْ يُعرَض الشذوذُ بوصفه سلوكًا مرفوضًا ومخالفًا لما جُبِلت عليه النفوس، يُقدَّم في صورٍ جذّابة، وأشخاصٍ مقبولين، وكلامٍ ليّن، وحياةٍ يُظنّ أنّها ناجحةٌ، حتى يستقرّ في أذهان بعض الناشئة أنّ هذا السلوك ليس قبحًا يُستنكَر، بل اختلافًا عاديًّا يمكن التعايُش معه. ومع تكرار هذه الصُّوَر، يضعُف الاستنكارُ في النفوس شيئًا فشيئًا؛ لأنّ الإنسان بطبعه يتأثّر بما يراه مألوفًا، ولو كان مخالفًا لعقله وفطرته.

وهذه الطريقةُ هي التي أحدثتْ تحوّلاتٍ خطيرةً في المجتمعات عبر التاريخ؛ إذ لم تتغيّر القِيم؛ لأنّ الناس اقتنعوا بحججٍ جديدةٍ، بل لأنّهم اعتادوا رؤية نماذج معيّنةٍ، فألِفوها، ثم قبلوا سلوكها من غير رويّةٍ ولا فحصٍ عن وجه الصواب، فإذا سقط النموذجُ في النفوس، سقط معه استقباح المنكر، وضعُف التمييز بين الصحيح والمنحرف.

(١) نهج البلاغة، ج١، ص٩٩.

وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذا المعنى حين نقل اعتراف أهل الضلال يوم القيامة، فقال عزّ وجل: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾[1]، فبيّن أنّ سبب الضلال لم يكنْ قيام حجّةٍ صحيحةٍ، بل اتّباع أشخاصٍ تصدّروا المشهد، فاقتدى الناسُ بهم من غير بصيرةٍ.

وحين يسقط النموذجُ من النفوس، ولا يعود حاضرًا في تصوُّر الناس وسلوكهم، يضعُف فيهم استقباحُ الفعل، ويبهت الشعور بقبحه، حتى يصير الشذوذُ أمرًا مألوفًا لا يُنكَر، بعد أنْ كان ممّا تنفِر منه العقولُ السليمة والفِطَر المستقيمة. وهذا الأثر الاجتماعيّ الخطير أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام بعبارته المعروفة، حيث قال: «الناسُ بأمرائهم أشبهُ منهم بآبائِهم»[2]؛ إذ إنّ الناس تتأثّر بما تراه متصدِّرًا أمامها، فتألف أفعالَه، وتعتادُ سلوكه، ثم تجري عليه من غير شعورٍ، فيضعُف عندها الإنكار، ويخفت الاستقباح.

ومن وسائل هذا التطبيع أيضًا إرهاقُ العقل بكثرة الجدل؛ فإنّ الإنسان إذا أُشبع بالحديث عن الشذوذ ليلًا ونهارًا، ومن غير انقطاعٍ، ضعفتْ فيه قوّةُ الرفض، وخفَّتْ حدّةُ الإنكار، حتى يبدأ بطلب ما يتوهَّمه راحةً نفسيّةً، فيختار الوقوفَ على الحِياد. غير أنّ هذا الحيادَ ليس موقفًا بريئًا، بل هو أوّلُ درجات التراجع؛ لأنّ القلب إذا سكتَ عن الإنكار، صار مهيَّأً للانجراف شيئًا فشيئًا.

---

(١) سورة الأحزاب، الآية:٦٧.

(٢) بحار الأنوار، ج٧٥، ص٤٨.

وهـذا المعنـى هـو بعينـه مـا أشـار إليـه القـرآنُ الكريـم بقولـه تعالـى: ﴿وَدُّوا لَـوْ تُدْهِـنُ فَيُدْهِنُـونَ﴾[1]؛ إذ لا يُـراد للإنسـان أنْ يقبـل الباطـل مـن أوّل الأمـر، بـل أنْ يليـن بعـد صلابـةٍ، ويتراخـى بعـد ثبـاتٍ، حتـى يُسـلِّم فـي النهايـة بمـا كان يرفضـه. وهكـذا جـرتِ السُّـنَن فـي القضايـا الكبـرى عبـر التاريـخ؛ إذ لـم يتنـازلِ النـاس عـن الحـقّ؛ لأنّهـم اقتنعـوا بالباطـل، بـل لأنّهـم أُتعِبـوا فـي مقاومتـه، حتـى ضجـروا مـن الصـراع، فاختـاروا التخلّـي بـدل الصبـر.

ولا يخفـى أنّ مِـن أخطـر وسـائل تطبيـع الفاحشـة قلـبَ العناويـن، بحيـث يُجعَـل صـوتُ الفطـرة تخلُّفًـا، ويُقـدَّم الانحـراف علـى أنّـه تقـدُّمٌ ومواكبـةٌ للعصـر. فحيـن يُنكِـر الإنسـانُ الفاحشـة، لا يُناقَـش إنـكارُه مـن حيـث الحـقّ والباطـل، بـل يُوصَـف بأنّـه متشـدّدٌ لا يفهـم زمانـه، وحيـن يدافـع عـن حـدود اللـه، يُتَّهَـم بالتعصُّـب وضيـق الأفـقِ، وكأنّ الالتـزام يحتـاج إلـى اعتـذارٍ، وكأنّ الفطـرة السـليمة مطالَبـةٌ بتبريـر نفسـها أمـام الانحـراف. وهـذا ليـس أمـرًا طارئًـا علـى المجتمعـات، بـل هـو أسـلوبٌ قديـم يتكـرّر كلّمـا أُريـد للمنكَـر أنْ يتحـوّل إلـى أمـرٍ مألـوف.

وقـد صـوّر القـرآنُ هـذا الأسـلوب تصويـرًا واضحًـا فـي قصّـة قـوم لـوطٍ؛ إذ لـم يواجهـوا إنـكار الفاحشـة بالحجّـة ولا بالبرهـان، بـل واجهـوه بالسـخرية والإقصـاء، فقالـوا: ﴿أَخْرِجُـوا آلَ لُـوطٍ مِـنْ قَرْيَتِكُـمْ إِنَّهُـمْ أُنَـاسٌ يَتَطَهَّـرُونَ﴾[2]، فصـارتِ الطهـارة عيبًـا يُتَّهَـم بـه صاحبُهـا،

(١) سورة القلم، الآية:٩.
(٢) سورة النمل، الآية:٥٦.

وغدا الإنكارُ خروجًا عن السائد، لا فضيلةً تُحترَم. وهكذا تُقلَب المقاييس، فيُجرَّم الحقّ باسم التقدّم، ويُمدَح الباطلُ باسم الحرّية، حتى لا يعود الانحرافُ بحاجةٍ إلى دليلٍ، بل يكفي أنْ يُعرَض بوصفه مُبرَّرًا بعنوان التطوّر المزعوم، وأنْ يُصوَّر صوتُ الفطرة على أنّه عائقٌ عن المسير إلى الأمام.

غير أنّ هذا كلّه - على شدّته وتأثيره - لا يستطيع إسكات صوت الفطرة؛ لأنّ الفطرة ليست رأيًا يُقنِع، بل هي طبيعةٌ تُخلَق مع الإنسان، كما عبّر القرآن الكريم عن ذلك بقوله سبحانه: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾[1]؛ فالفطرة ليستْ أمرًا اعتباريًّا ناشئًا عن الأعراف بحيث يمكن هدمه بخطابٍ أو صرفُه عن حقيقته بالتلاعب في الأسماء، بل هي أصلٌ مغروسٌ في الخِلقة نفسها.

ومن هنا، فالفطرة قد تُخنَق تحت ضغط التلبيس والتطبيع، لكنها لا تموتُ، وقد يعلو عليها الغبارُ بطول المخالطة وتكرار المشاهدة، لكنها لا تُطمَس؛ لأنّ ما أُودِع في جبلّة الإنسان لا يزول بتغيير العناوين، ولا يسقط باعتبار الأعراف، ولا تُبطِله مواضعاتُ المجتمع، وقد جاء في الصحيح عن الإمام الصادق عليه السلام هذا المعنى حين قال: «ما من مولودٍ يولَد إلّا على الفطرة، فأبواه اللذان يهوِّدانه، وينصِّرانه ويمجِّسانه»[2]، فجعل الانحرافَ لاحقًا

(١) سورة الروم، الآية: ٣٠.
(٢) وسائل الشيعة، ج١١، ص٩٦.

مكتسبًا، لا جزءًا من الخِلقة الأولى.

ولهذا قد يروِّج الناس للشذوذ بحجّة الحرّيّة، ويُلبَس لبوسَ الاستحقاق الموهوم، ويُطرَح على أنّه تنوّعٌ مشروعٌ لا انحرافٌ عن الجادّة، لكنّ القلب السليمَ يظلّ يقول بغير ذلك، ولو خفَت صوتُه؛ لأنّ الفطرة لا تُمحى، بل قد تضعُف، وتُرهَق، ثم تعود، فتنهض متى وَجدت ما يوقظها؛ ولهذا بقيت الأمم كلّها -حتى المنحرفة منها- تَعرف في أعماقها أنّ هذا السلوك خروجٌ عن الطبيعة السويّة وإنْ دافعت عنه بلسانها؛ لأنّ الدفاع اللفظيّ لا يغيِّر ما جُبِل عليه الإنسانُ في أصل خِلقتِه، ولا يُطفئ النور الذي أودعه الله عزّ وجل في أصل الإنسان.

إنّ مواجهة تطبيع الشذوذ والانحراف لا تُختصَر في ردٍّ لغويٍّ أو جدالٍ إعلاميٍّ، بل هي في حقيقتها دفاعٌ عن الفطرة التي فَطر اللهُ الناس عليها.. فالفطرة إذا قُهِرت اليوم تحت ضغط التزيين والتلبيس، ستنهض ولو بعد حينٍ؛ لأنّ الله سبحانه لم يَخلق الخلق على الميل إلى الفساد، بل خلقهم على السويّة، فقد يشتدّ الظلامُ حتى يظنّ الناسُ أنّ الصبح لن يأتي، لكنّ الصبح آتٍ لا يتأخّر عن موعده.. وسيبقى في الأرض -مهما علا صوتُ الباطل- من يقول بجرأةٍ واضحةٍ: (هذا فعلٌ محرَّم)، وإنْ زيّنوه؛ و(هذا فعلٌ باطلٌ)، وإنْ عظّموه؛ و(هذا انحرافٌ)، وإنْ دافعوا عنه.. فالقِيم لا تنهار كلّها دفعةً واحدةً، بل لا تخلو الأمّة من قائمٍ بالحقّ وحافظٍ لحدوده، يُذكّر الناس بمواقع الصواب، ويُعيدهم إلى ما فُطِروا عليه إذا ضلّوا عنه.

لافتة

الجهل المعذور والصمت المُدان

ليست المصيبةُ في الجاهل إذا ضلّ، فإنّ الجهل عذرُه، والغفلةُ سلاحُها ضعفُ البصيرة. وقد دلّ القرآنُ على هذا المعنى حين قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[١]، فأثبت أنّ الحجة شرطُ المؤاخذة، وأنّ الغافل لا يكون كالمتعمَد، ولكنّ الرزيّة كلّ الرزيّة حين يقع الصمت من أهل العلم والبصيرة، وحين يُبتلَى المجتمعُ بمن يعرف موضع المنكر، ويُحسِن تشخيص الباطل، ويُبصر خيوط التزييف بوضوحٍ، ثم يختار أنْ لا يقول، وقد لخّص أميرُ المؤمنين عليه السلام هذا المعنى بقوله: «ما أخذ اللهُ على أهل الجهل أنْ يتعلّموا، حتى أخذ على أهل العلم أنْ يُعلِّموا»[٢]، فجعل البيانَ تكليفًا على العالم قبل أنْ يكون عذرًا للجاهل.

هذا النوع من الصمت لا يمكن عدُّه حيادًا، بل هو تراجعٌ في موضعٍ لا يصحّ فيه التراجع، وصوتٌ كان ينبغي أنْ يُسمَع، فسكت، وكلمةٌ حقٍّ كان لها وقتها، فتأخّرت عند أوّل اختبارٍ. فأصحاب هذا الصمت ليسوا غافلين عمّا يجري، بل هم يرَونه، ويعرفون وجه الخطأ فيه، غير أنّهم يختارون اللِين حيث لا مجال للّين، ويكتفون

---

(١) سورة الإسراء، الآية:١٥.

(٢) نهج البلاغة، ج٤، ص١١٠.

بالتلميح حين كان الواجبُ التصريحَ، ويسايرون الجوّ العامَّ مع علمهم أنّ المقام مقامُ فصلٍ بين الحقّ والباطل لا مقامُ مجاراةٍ ومسايرةٍ؛ ولهذا جاء التحذير القرآنيُّ من هذا المسلك صريحًا بقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[1]؛ لأنّ المداهنة لا تقف عند حدود المجاملة، بل تفتح للباطل طريقًا كان مسدودًا.

ولأجل تقريب الصورة، يكفي أنْ يُنظر إلى مَن يشاهد ترويج الرذيلة في وسائل الإعلام، ويُدرك ما تحمله من خطرٍ على الأبناء والأسرة، ثم لا يصُدر عنه إلا صمتٌ باردٌ، أو ابتسامةٌ متكلَّفة، أو اعتذارٌ من قبيل: (الواقع تغيَّر) أو (الناس لن تفهم)، فمثل هذا الصمت لا يُعذَر؛ لأنّه صدر بعد معرفةٍ، وفي موضعٍ كان البيانُ فيه واجبًا، لا السكوت.

وانظر إلى مَن يدرك أنّ خطابًا ما منحرفٌ، ويعرف أنّ فيه تزييفًا، لكنّه يختار الصمت خوفًا من أنْ يخسر موقعًا، أو جمهورًا، أو منفعةً اعتادها.

وانظر إلى مَن يرى تحريف المفاهيم الدينيّة أمامه، فيسمع تبرير المنكر باسم التأويل أو التجديد، ويعلم في قرارة نفسه أنّ هذا التبرير غيرُ صحيح، ثم يقف متردِّدًا بين ما يعرفه حقًّا وبين ما يخشاه على مصلحته، فيقدِّم المصلحة، ويسكت.

هذه الصور تكشف حقيقة المشكلة، فليس الخللُ في من

(١) سورة القلم، الآية:٩.

ضلّ عن جهلٍ، بل في من عَرف، ثم آثر السكوتَ، وفي من قامتْ عليه الحجّةُ، ثم لم يتحمّل مسؤوليّة الموقف؛ لأنّ الحقّ لا يكفي أنْ يُعرَف، بل يحتاجُ إلى مَن يعلنُه حين يجب الإعلان.

وقد بيّن القرآن أنّ أخطر الخذلان ليس في ضلال الجاهل، بل في كتمان العارف، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾[1]، فجعل الإثم في السكوت بعد البيانِ، لا في الجهل قبل المعرفةِ، فحين يكون الحقُّ واضحًا، ثم يُخفَى خوفًا أو مصلحةً، لا يكون ذلك حيادًا، بل كتمانًا يفتحُ للباطل طريقه.. وهكذا، فإنّ السكوتَ حين يجب الكلامُ يُصبح ثغرةً يَدخل منها الباطل، ولو كان في أصله ضعيفًا.

ولذلك ترى الباطل -مهما كان واهنًا في حجّته- لا ينتشرُ بقوّة أصحابه، بل بضعف صوت أهل العلم والمعرفةِ، والباطلُ لا يحتاج إلى كثير جنودٍ، بل يحتاج إلى قليلٍ من الصمت؛ ولهذا قال عزّ وجل: ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾[2]، إذ يبدأ اللبس من داخل الصفّ، لا من خارجه.

فإنْ قيل: هل كلُّ مَن سكت يُعدّ شريكًا؟

قيل: ليس كلُّ سكوتٍ ذنبًا، ولا كلُّ صمتٍ خيانة، لكنّ السكوت

---

(١) سورة البقرة، الآية:١٥٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية:٧١.

حين يكون الكلامُ واجبًا يُصبح تقصيرًا لا يُعذر به صاحبه. فمَن رأى تزييفًا للقِيم، أو ترويجًا للمنكَر، أو تشويهًا للفطرة، وعَرف أنّ الواجب يقتضي البيان، ثم آثر الصمت، فقد ترك موقعَ الشهادة وإنْ لم يكن من أهل الكذب أو الافتراء. ومَن امتنع عن نصرة الحقّ -وإنْ لم يقف في صفّ الباطل- فلا يُعدّ ممّن قاموا بالواجب ولا ممّن نصروا الصواب.

وفي المواقف الفاصلة لا تُقاس الأمورُ بكثرة الكلام، بل بثبات القلوب، فعند التمييز بين الحقّ والباطل يظهر صدقُ الإنسان من موقفه، لا من شعاراته. فالذي تعلّق قلبُه بالحقّ لا يطمئنّ إلى التلبيس، والذي امتلك بصيرةً لا يرتاح إلى المسايرة، والذي يخشى اللهَ لا يغيِّر موقفه لمجرّد تغيُّر الناس؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾[1]، ليدلّ على أنّ الامتحان الحقيقيَّ ليس في حفظ الكلام، بل في تحمُّل الموقف عند الحاجة.

وإذا خفَتَ صوتُ أهل المعرفة، ولم يخرجِ الحقّ من صدورهم إلى العلَن، لم يبقَ في الساحة إلّا صوتُ الزيف، فيتوهم الناسُ أنّه الحقيقة؛ لا لقوّته، بل لأنّ الحقّ غاب بسكوتِ من يعرفه.

فالحقّ عبر التاريخ لم ينتصر بكثرة الأتْباع ولا بوفرة الوسائل، بل انتصر بثبات قلوبٍ لا تجامِلُ على حسابه، ولا ترى في السكوت حين يجب الكلامُ إلّا تفريطًا في الأمانة.

---

(١) سورة العنكبوت، الآية:٣.

لماذا يتردّد بعض الناس في إعلان الحقّ مع أنّهم يعرفونه؟

إنّ الخوف من قول الحقّ ليس حالةً واحدةً، ولا سببًا بسيطًا، بل هو مشاعرُ ودوافعُ تتفاوت من شخصٍ إلى آخر. وكثيرًا ما لا يكون هذا الخوفُ نابعًا من نقصٍ في الفهم أو ضعفٍ في المعرفة، بل من تردُّدٍ داخليٍّ واضطرابٍ في النفس؛ إذ يرى الإنسانُ موضع الصواب بوضوحٍ، لكنه يجد نفسه واقعًا بين أمرَين: ما يعتقد أنّه الحقّ، وما يخشاه من ضغط الناس والواقع مِن حوله. وهنا يكون الامتحانُ الحقيقيُّ ليس في معرفة الحقّ، بل في الثبات عليه عند الحاجة.

ومن أبرز أسباب هذا التردُّد:

أولًا: الخوف من الناس.

فقد يعرف المرءُ الحقَّ، لكنه يتراجع عن إعلانه خشيةَ أنْ يُوصَف بالتشدُّد أو التزمُّت، أو أنْ يُقال عنه: إنّه خارجٌ عن روح العصر أو معارضٌ لما هو سائدٌ، وهذه الأوصاف - وإنْ كانت غير صحيحة - تترك أثرًا نفسيًّا على مَن لم يعتدْ مواجهة الناس بموقفٍ واضحٍ؛ ولهذا نبّه القرآنُ الكريم إلى هذا المعنى بقوله سبحانه: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾[1]، ليبيِّن أنّ تقديم خشية الناس على خشية الله سبحانه يمنعُ الإنسانَ من قول كلمة الحقّ، حتى وهو على يقينٍ بوجوبها.

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٤.

ثانيًا: الخوف من خسارة الموقع أو المصلحة.

قد يَعرف بعضُ الناس الحقَّ، ويكون واضحًا عنده، لكنّه يتردَّد في إعلانه؛ لأنّه يخشى ما يترتّب عليه من خسارةٍ في موقعه، أو تضييقٍ في علاقاته، أو تراجعٍ في القبول الاجتماعيّ، أو فواتِ منفعةٍ دنيويّةٍ اعتادها، فيختار الصمت لا لأنّ الحقّ غامضٌ، بل لأنّ كلفته ثقيلةٌ في نظره. وهذا اللونُ من التردُّد ليس أمرًا جديدًا؛ فقد أشار إليه القرآنُ حين تحدّث عن قومٍ عرفوا الحقّ حقّ المعرفة، ثم أنكروه مع علمهم به، فقال تعالى: ﴿**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ**﴾[1]، فبيَّن أنّ المشكلة لم تكنْ في الفهم، بل في الخوف من نتائج الموقف. فهؤلاءِ لم يتركوا الحقّ؛ لأنّهم لم يعرفوه، بل لأنّهم لم يتهيَّؤوا لتحمُّل تبعات معرفته.

ثالثًا: هيبةُ الكثرة.

كثيرٌ من الناس يَضعف موقفه حين يرى الباطلَ قد صار له ضجيجٌ، أو حين يلاحظ أنّ المدافعين عنه كُثُرٌ، فيتوهّم أنّ الوقوف في وجههم مخاطرةٌ، وأنّ السكوت أسلمُ له وأبعدُ عن المتاعب. فيختار الصمت لا لأنه اقتنع؛ بل لأنه خاف من مخالفة الجمع. وقد نَبَّه القرآنُ إلى هذا الوهم بوضوحٍ حين قال تعالى: ﴿**وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ**﴾[2]، فبيّنَ أنّ الكثرة ليستْ دليلَ هدايةٍ، بل قد تكون طريقًا للضلال. فالحقّ

(١) سورة النمل، الآية:١٤.
(٢) سورة الأنعام، الآية:١١٦.

لا يُعرَف بعدد من يرفع صوتَه، بل بصحته في نفسه، ومن يربط الحقّ بالكثرة سيسكت عنه متى قلّ أهلُه، ويتراجع عنه متى علا صوتُ مخالفيه.

رابعًا: الوقوع تحت تأثير اللغة المزيَّنة.

فبعض الناس لا يسكت عن الحقّ؛ لأنه يجهله؛ بل لأنه يواجه خطابًا ناعمًا ومزيَّنًا، يُقدَّم فيه الباطلُ بكلماتٍ لطيفة، وتُلبَس فيه المخالفات ثوبَ الحقوق والحرّيّات. وهذا الأسلوبُ يُربك من لم يعتدِ المواجهة، فيتردّدُ قبل الكلام، ويخشى أنْ يُتَّهم بالتشدُّد أو القسوة، فيتعامل مع الموقف كأنه أمرٌ حساسٌ لا يجوز الاقتراب منه. وهنا يقع الخطر؛ لأنّ هذه اللغة لا تُقنِع بالحجّة، بل تُسكِت بالصورة، فتجعل صاحب الحقّ يتراجع قبل أنْ يبيّن، ويعتذر قبل أنْ يصرّح؛ ولهذا نهى القرآنُ الكريم عن هذا الخلط، فقال عزّ وجل: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1]؛ لأنّ هذا التزيين لا يغيِّر حقيقة الباطل، لكنه يُضعِف الجرأة على قول الحقّ، ويجعل البيان كأنه اعتداءٌ لا واجب.

خامسًا: الخوف من تحمّل المسؤوليّة الخُلُقيّة.

فالإنسان إذا نطق بالحقّ صار مطالَبًا بأنْ يلتزم به، لا في كلامه فقط، بل في سلوكه وثباته عليه، ويصير تحت نظر الناس ومحاسبتهم. وكثيرٌ من النفوس لا تخاف من قول الحقّ بقدر ما

(١) سورة البقرة، الآية:٤٢.

تخاف ممّا بعده؛ تخافُ من لزوم الطريق، ومن ثقل الاستقامة، فتؤثِر الصمتَ هربًا من هذا العبء؛ ولهذا وصف القرآنُ الكريم حالَ من يفصل بين القول والواقع بقوله سبحانه: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾[1]؛ لأنّ قول الحقّ ليس حركةَ لسانٍ فحسب، بل هو موقفٌ يحتاج إلى قلبٍ صادق مستعدٍّ لأنْ يتحمّل تبعات ما يقول.

سادسًا: ضعف الثقة بالنفس.

قد يَعرف الإنسانُ الحقّ، ويطمئنّ إليه في داخله، لكنّه يتردَّد في إظهاره؛ لا لأنّ الحقّ غيرُ واضحٍ عنده؛ بل لأنّ نفسه لم تُربَّ على الثبات عليه. فيقارنُ موقفه بما هو سائدٌ حوله، ويتوهّم أنّ مخالفة الجوّ العامّ خطأ، وأنّ السير عكس الناس مغامرةٌ، مع أنّه يعلم في قرارة نفسه أنّ ما يراه هو الصوابُ. وهكذا يبقى معلَّقًا بين ما يوقِن به وما يخافه، فيغلبه الخوفُ، ويختار السكوت بدل الكلام.

سابعًا: الالتفاتُ إلى النتائج القريبة ونسيان حقيقة الموقف.

قد يرى الإنسانُ أنّ قول الحقّ لن يغيِّر الواقع، وأنّ موقفه الفرديَّ لا أثرَ له، فيختار الصمتَ، ويؤجّل الكلام، ظنًّا منه أنّ البيان لا فائدةَ منه. لكنّ القرآن الكريم يلفت النظرَ إلى أمرٍ آخرَ، وهو أنّ الإنسان مُطالبٌ بما عليه، لا بما سيؤول إليه الأمرُ بعد ذلك، كما

(١) سورة الفتح، الآية:١١.

قال عزّ وجلّ: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾[1]، فالمطلوب هو أداءُ الواجب، لا ضمانُ النتائج.

فليس المطلوبُ من الإنسان أنْ يُصلح كلّ شيءٍ، ولا أنْ يفرض الحقّ على الناس، وإنّما المطلوبُ منه أنْ لا يكتمَ ما عرفه من الحقّ، وأنْ لا يسكت حين يكون الكلامُ لازمًا. أمّا الصمت في هذا الموضع فليس تعقُّلًا ولا حكمةً، بل هو تخلٍّ عن مسؤوليّةٍ.

وبهذا يتّضح أنّ الخوف من إعلان الحقّ لا ينشأ غالبًا من ضعف الدليل، بل من ضعف الثبات. فالخوفُ -وإنْ بدا مفهومًا في الظاهر- قد يدفع صاحبَه إلى السكوت عمّا يجب قولُه. ومَن عرف الحقّ، ثم سكت عنه، فقد قصّر في أداء ما عليه، وإنْ لم يقف مع الباطل صراحةً؛ لأنّ الحقّ لا يكفي أنْ يُعرَف، بل يحتاج إلى من يقوله حين يحين وقتُ القول.

(١) سورة المائدة، الآية:٩٩.

لافتة

غربةُ الحقّ وقلّةُ أهلِه

إذا أَلِفَتِ النفوسُ الغفلةَ، وضعُف فيها الالتفاتُ إلى عيوبها، ثَقُل عليها سماعُ الحقّ، وإنْ كان صادرًا بليـنٍ ونُصحٍ؛ لأنّ الحقّ يحمِلها على مؤاخذة النفس ومخالفتها، والنفسُ مجبولةٌ على الهرب من ذلك. ومن هنا ترى أنّ كثيرًا من الناس يميلون إلى مَن يوافقهم على ما هم عليه، لا إلى مَن يدعوهم إلى تركه، ولو كان الداعي ناصحًا مُشفقًا.

وهذا المعنى قد نَبَّه عليه القرآن الكريم تنبيهًا صريحًا، حيث قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾[1]، فدلّ على أنّ الإعراض عن الحقّ ليس دائمًا ناشئًا من خفاء الدليل أو ضعفه، بل قد يكونُ سببُه اتّباعَ الهوى، وعدم استعداد النفس لقبول ما يخالف ميلَها؛ ولهذا قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تستوحشوا في طريق الهدى لقلةِ أهله، فإنّ الناس قد اجتمعوا على مائدةٍ شبعُها قصيرٌ، وجوعُها طويل»[2]، إشارةً إلى أنّ ثِقَل الحقّ على النفوس هو الذي يجعل أهلَه قلّةً، لا ضعفَ الحقّ في نفسه.

---

(١) سورة القصص، الآية: ٥٠.

(٢) نهج البلاغة، ج٢، ص١٨١.

وتظهر هذه الحالة بوضوحٍ عند ممارسة النصح؛ فإنّ الناصح إذا تكلّم بالحقّ من غير مداهنةٍ، كثيرًا ما يُواجَه بالجفاء، ويُتَّهَم في قصدِه، لا لخللٍ في قوله؛ بل لأنّ كلامَه يُحرِج النفس، ويكشف موضع الخلَل فيها؛ ولهذا يأنس الناسُ بمن يُسايرهم، ويُقرُّهم على ما هم عليه، وإنْ كان ذلك إضرارًا بهم، ويضيْقون بمن يوقظهم من غفلتهم، وإنْ كان قصدُه الإصلاح والشفقة.

قد يُشاهد في أحوال الناس أنّ الإنسان إذا أَلِفَ ما هو عليه، واستثقل محاسبةَ نفسه، ضاق صدرُه عمّن ينهاه عمّا اعتاده، وإنْ كان الناصحُ قريبًا منه، ناصحًا له، مُشفقًا عليه، ويأنس بمن يوافقه، ويُسوِّغ له فعلَه وإنْ لم يكن على صوابٍ. وهذه حالةٌ معروفة، جارية في أكثر الناس، لا تختصّ بزمانٍ دون زمان.

فالنفوس إذا مالتْ إلى أهوائها، لم يكنِ امتناعها عن قبول النصح لخفاء الحقّ؛ بل لثقل مخالفتِه لما أَلِفتْه. فترْك الاستجابة قد يكون منشؤه اتّباعَ الهوى، لا ضعف البيان ولا قصور الحجّة.

وعلى هذا، فقد ترى الإنسان يأنس بمن يُقرُّه على تقصيره، ويستثقل مَن يوقفه على خطئه، ويحبّ من يهوِّن عليه الباطلَ، ويَكره من يصرِّح له بأنّ فعلَه غيرُ مرضيٍّ. وليس ذلك لخللٍ في النصح، بل لخللٍ في القابل.

وقد لخّص القرآنُ الكريم هذه الحالة في موضعٍ آخر بقوله

سبحانه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾[1]، فإنّ مَن ضاق صدرُه عن قبول الحقّ لا يكتفي بالإعراض عنه، بل يسعى إلى صرف غيرِه عنه، لما في سماعه من انكشافِ ما لا يريد له الانكشاف.

ومن هنا يظهرُ أنّ الحقّ إذا أُظهر بدا ثقيلًا على النفوس، وأنّ الصادق إذا تكلّم وُوْجِه بالجفاء، وأنّ الناصح إذا أخلص اتُّهِم في قصده؛ لا لعيبٍ في الحقّ، بل لمرضٍ في النفوس التي لا تحتمل سماعَه.

ليس الإعراض عن الحقّ ناشئًا من ضعفٍ فيه، ولا من قصورٍ في دلالته، بل منشؤه في كثيرٍ من الموارد فسادُ القابل -وهو القلب- إذا طالَ عليه الإلْف للباطل، فصار سماع الحقّ ثقيلًا عليه، لا لكونه حقًّا، بل لمنافاته لما استقرّ فيه. وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذا الفرق بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾[2]، فالبصيرُ يقبل النور، وينقاد له، وأمّا الأعمى فلا ينتفع به، بل قد ينفر منه، ويتّهمه، لا لخللٍ في النور، بل لخللٍ في نفسه.

ومن طلَب رضا الناس على حساب الحقّ، فطريقُه معروفٌ، وهو أنْ يوافقَهم فيما يُحبّون، ويَترك ما يكرهون، ويجري معهم حيث جرَوا، من غير نظرٍ إلى دليلٍ ولا التفاتٍ إلى حكمٍ. فيتغافل

(١) سورة فصلت، الآية:٢٦.
(٢) سورة فاطر، الآية:١٩.

عن المنكر إذا كان السكوتُ أدعى إلى القبول، ويُعرض عن الإنكار إذا كان الإنكارُ موجِبًا للنفرة. وهذا المسلكُ وإنْ سهُل على النفس، فهو خارجٌ عن طريق الهداية.

وقد نبّه القرآنُ على خطورة هذا الاتّباع، فقال تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1]، فدلّ على أنّ الكثرة ليستْ معيارًا للحقّ، ولا علامةً على الصواب، بل قد تكون سببًا للضلال، فالمعتبَر في القبول والردِّ هو ما دلّ عليه الدليلُ، لا ما اعتاده الناس ولا ما أَلِفتْه النفوسُ.

وإذا التزم الإنسان جانبَ الحقّ، ولم يرضَ بمُسايرة الأهواء، لزمه أنْ يتهيّأ لما يترتّب على ذلك من الغربة وسوء الفهم، فإنّ من شأن أكثر الناس النفور ممّن لا يوافقهم، قال سبحانه: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾[2]. وقد يُتَّهَم صاحبُ الحقّ بالتشدُّد، أو يُنسَب إلى الخروج عن المتعارَف، لا لخللٍ في قوله، بل لكونه لم يجرِ مع ما أَلِفتْه النفوس.

وهذا الأمر ليس طارئًا ولا خاصًّا بزمنٍ دون زمنٍ، بل هو سُنّة جارية في أحوال الناس؛ فإنّ طريق الحقّ لا يقوم على الكثرة، بل يَثبُت فيه من سلكه عن بصيرةٍ، ولم يعلِّق قوله وعمله برضا الخلق ولا بسخطهم، بل يجعل قصده التقرُّب إلى الله تعالى.

---

(١) سورة الأنعام، الآية:١١٦.

(٢) سورة المؤمنون، الآية:٧٠.

وقد ورد هذا المعنى صريحًا في كلمات أهل البيت عليهم السلام، فعن الإمام الحسين عليه السلام أنّه قال: «من طلب رضا اللهِ بسخط الناس كفاه اللهُ أمورَ الناس، ومَن طلب رضا الناس بسخط الله وكَله اللهُ إلى الناس»[١]، وعن الإمام الصادق عليه السلام، أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: مَن طلب رضا الناس بسخط الله جعل اللهُ حامدَه من الناس ذامًّا»[٢].

ومفاد هذه النصوص أنّ مَن جعل غايته رضا الله، ولم يُعطِ لرضا الناس وسخطهم وزنًا، تولّى اللهُ أمره، وأجرى له من القبول ما يشاء، وإنِ ابتُلِي في أوّل الطريق بنفورٍ أو أذًى. وأمّا من قدّم رضا الناس على رضا الله، فإنّه يخسر الأمرَين معًا؛ لأنّه يُسخِط الله سبحانه، ولا يملك مع ذلك رضا الناس على الدوام، إذ لا ثباتَ لرضاهم، ولا استقرار لميولهم، وقد عبّر أميرُ المؤمنين عليه السلام عن هذه الحقيقة بعبارةٍ واضحةٍ، فقال: «رضا الناس غايةٌ لا تُدرك، فتحرَّ الخير بجهدك، ولا تبالِ بسخط مَن يرضيه الباطل»[٣]، ورُوي عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «أنّ رضا الناس لا يُملك، وألسنتهم لا تُضبط، فكيف تَسلَمون مما لم يسلم منه أنبياء الله ورسله وحُجَجه عليهم السلام؟»[٤]، فدلّتْ هذه الكلماتُ على أنّ تعليق الموقف برضا الناس طريقٌ لا يؤمَن، وأنّ السلامة إنّما تكون في التعلُّق

(١) الأمالي، للشيخ الصدوق، ص٢٦٨.
(٢) الكافي، ج٢، ص٣٧٢.
(٣) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، ج٢٠، ص٣٠٥.
(٤) الأمالي، للشيخ الصدوق، ص١٦٤.

برضا الله تعالى وإنْ ترتَّب على ذلك نفورُ الخلق وسوء فهمهم.

إذًا، فليس المقصودُ من قلّة التمسّك بالحقّ أنّ الحقّ يَضعُف في نفسه، أو يزول عن كونه حقًّا، بل المقصود أنّ الناس قد يُعرِضون عنه، ولا يَعملون به، وإنّ قلّة الموافقين للصادق لا تُعدّ نقصًا في صدقه، ولا موجبًا للتوقُّف عن قوله، بل كثيرًا ما تكون دليلًا على أنّه لم يجعلْ رضا الناس معيارًا، ولم يربطْ موقفَه بكثرة التابعين، وإنّما التزَم بما تبيَّن له أنّه حقٌّ، وأدّى ما عليه بين يدي الله تبارك وتعالى.

ومَن سلك هذا المسلك لزمه الصبر؛ لأنّ طريق الحقّ يشقّ على النفوس، ولا سيّما إذا خالف ما أَلِفتْه، ووقف في وجه الأهواء، غير أنّ هذه المشقّة لا تُسوِّغ التنازل، ولا تُبرِّر التردُّد، بل المتعيَّن هو الثباتُ على ما ظهر أنّه الصوابُ، وإنْ قلّ السالكون له، فإنّ العبرة في ذلك بالحقّ نفسِه، لا بكثرة مَن يعمل به.

لافتةٌ

مخلوقاتٌ على هامشِ الفطرة

لقد أُصيبتِ الفطرة في هذا الزمان ببلاءٍ شديدٍ، لم يُعهَد له نظيرٌ في ما مضى، إذ اختلطت المعالم، واشتبهت الصور، وارتفع صوتُ الخارج عن المسالك السويّة حتى غطّى على صوت من بقي على الجِبلّة. فظهرتْ فئةٌ لم تعُد تُعرَف أ هي إلى الرجال تُنسَب أم إلى النساء تُلحَق؟ بعد أنْ تخلّت عن علاماتها التي خُلِقت عليها، ورضِيت لنفسها صورةً مشوَّشةً لا تستقرّ على حالٍ.

فهؤلاء لم يبقَ لهم من الرجولة إلّا الاسم في الأوراق، ولا من الإنسانيّة إلّا هيكلٌ مضطرب، عبَثت به الألوان، وتعرّضتْ له المشارط، وتتابعت عليه محاولات التغيير حتى ضاعت صورتُه الأولى، وصار تابعًا للوهم، لا للخلقة التي فطره اللهُ عليها.

قد انشغلوا بأنفسهم عند حدود الظاهر، وتعلّقوا بالزينة تعلّقَ من ظنّها غايةً، فحسبوا العبث بالهيأة تهذيبًا، وترك السمْت خُلُقًا، والخروج عن الجِبلّة حقًّا. وغفلوا عن أنّ الحرية لا تكون بنقض الخِلقة، ولا بترك ما جُبِل عليه الإنسانُ، بل بمعرفة النفس والوقوف عند ما فطرها الله عليه.

وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذا المسلك، وحذّر منه، فقال

الله تبارك وتعالى على لسان إبليس: ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾[1]، فدلّ على أنّ التعرّض للخِلقة ليس إصلاحًا، بل هو تغييرٌ مذمومٌ، وليس تهذيبًا، بل عبثٌ بما أكرمه الله سبحانه، وليس حفظًا للفطرة، بل اعتداءٌ عليها.

فما يقع من هؤلاء ليس تحسينًا، بل هو إخراجٌ للإنسان عن حدِّه، ولا هو رعايةٌ للنفس، بل إضاعةٌ لها، ولا هو تقدّمٌ، بل رجوعٌ عن أصلٍ جعله الله عزّ وجل علامةَ الخِلقة السويّة بين خَلقه.

يغيِّرون الخِلْقة كما يغيِّر الإنسانُ ثوبه، وينكِرون الجِبلّة كما ينكر العاقُّ نسَبه، ثم يدّعون أنّ ذلك اختيارٌ، كأنّ الفطرة أمرٌ يُبدَّل، أو كأنّ الخِلقة خطأٌ يُتدارَك. وهذا القولُ باطلٌ؛ لأنّ الخِلقة ليستْ موضع اختيارٍ، بل هي مما جُبِل عليه الإنسان.

ولا يُعرَف لهؤلاء موضعٌ في باب المروءة؛ فإنّ الرجولة ليستْ شدّةَ صوتٍ، ولا سعة كتفٍ، ولا هيأةً تُتَزيّى، بل هي غَيرةٌ تصون الحُرمة، وعِفّةٌ يستقيم بها السلوك، وحالٌ يُعرف بها الوقار. فإذا فُقدت هذه المعاني لم يبقَ للاسم معنًى.

ولا يُرى في أحوالهم إلّا اضطراب الهيأة، ولا يُسمع من كلامهم إلّا تكلّفٌ لا يوافق حال الذَّكَر ولا حال الأنثى، ولا تقع العين عليهم إلا وتطلب أثر الخِلقة السويّة فلا تجدُه. فإذا تكلّموا بان في أصواتهم

(١) سورة النساء، الآية:١١٩.

تكسُّرٌ لا يليق، وإذا مشَوا ظهَر في خطاهم تردُّد لا يُنسَب إلى أحد الجنسين، وإذا نظروا بدا انفلاتُ النفس عن موضعها.

ثم زاد الأمر حتى سُمّي الخروجُ عن الفطرة هُويّةً، وكأنّ الهويّة لفظٌ يُختار، أو وصفٌ يُلصق، مع أنّها أمرٌ ثابتٌ في خِلقة الإنسان، لا يُكتسَب بالتسمية، ولا يَثبُت بالدعوى. وهذا كلّه انحرافٌ في الفهم قبل أنْ يكون انحرافًا في السلوك، وخطأٌ في النظر إلى الخِلقة التي جعلها الله سبحانه على حالٍ لا تتبدّل.

وأعجبُ من ذلك أنّ الحياء -وهو من أوضح ما جُبلت عليه الفطرة- صار ثقيلًا على النفوس، بينما يُزيَّن الانحرافُ، وتُفتَح له الأبواب، ويُرفَع شأن أهله، ويُنظَر إلى أهل الوقار نظَرَ استغرابٍ، كأنّهم خرجوا عمّا أَلِفه الناس.

وهؤلاء في حقيقتهم قد خرجوا عن الجادّة التي خُلِق عليها البشر، وانحرفوا عن السمْت المعروف، وتخلّوا عن أوصاف الرجال والنساء جميعًا، حتى صار الناظرُ إليهم في حيرةٍ من أمرهم، لا يَرى فيهم سمة الرجولة، ولا يَجد فيهم علامة الأنوثة، بل يَرى حالًا غريبةً، لا تألفها الفطرة، ولا تطمئنّ إليها النفوس.

ومع ذلك يطلبون القبول، ويلتمسون الاحترامَ، ويريدون أنْ يُتعامل معهم على أنّهم حالٌ معتبرةٌ من أحوال الناس، وما حالُهم عند الفطرة السليمة إلا حالٌ منكرةٌ، يستوحش منها الطبع، وينفر منها القلب وإنْ سكت اللسان.

ولـولا أنّ الفطـرة لا تُمحـى وإنْ غُطِّيـت، واشـتدّ عليهـا الضغـط، لَمـا وَجـد الإنسـانُ هـذا النفـور فـي نفسـه؛ فـإنّ القلـب السـليم يُنكـر هـذا المسـلك بطبعـه، ولـو لـم يُعبَّـر عنـه بكلمـةٍ.

فالنفـوسُ تميِّـز السـويَّ قبـل أنْ تتكلّـم الألفـاظ، وتـدرك الاعوجـاجَ قبـل أنْ تسـمع التعليـل، كمـا تعـرف الدابّـة مـا يضرّهـا وإنْ زُخـرِف لهـا ظاهـره.

ويصـحّ أنْ يقـال فـي وصـف حالهـم: إنّهـم ابتعـدوا عـن أصـل الخِلقـة، فلـم يبـقَ لهـم نصيـبٌ مـن وصـف الرجـال، ولا اسـتقام لهـم وصـفُ النسـاء، فصـاروا فـي حـالٍ مضطربـةٍ، لا تسـتقرّ علـى وصـفٍ معـروفٍ، ولا تُعـرَف بصـورةٍ يقبلهـا الطبـع السـليم.

لماذا تنفرُ الفطرةُ السليمة من هذا المسخ مع كثرة محاولات قبوله؟

إنّ الفطـرة -كمـا نطـق بهـا القـرآنُ الكريـم- ليسـتْ عـادةً جاريـةً بيـن النـاس، ولا أمـرًا اصطلحـوا عليـه، بـل هـي خِلقـةٌ جعلَهـا اللـهُ سـبحانه فـي النفـس الإنسـانيّة، تحكـم قبـل التفكُّـر، وتشـهد قبـل القـول، وتُميِّـز بيـن السـويّ والمنحـرف وإنْ سـكت اللسـان، قـال عـزّ وجـل: ﴿فِطْـرَتَ اللَّـهِ الَّتِـي فَطَـرَ النَّـاسَ عَلَيْهَـا لَا تَبْدِيـلَ لِخَلْـقِ اللَّـهِ﴾[1]. فالفطـرةُ تعمـل فـي داخـل الإنسـان عمـلَ الشـاهد، لا يتبـدّل بتبـدّلِ الأسـماء، ولا يـزول بتكـرار الدعـوى.

(١) سورة الروم، الآية: ٣٠.

ولهذا تنفر الفطرةُ السليمة من صور المسخ وإنْ حُسِّنت؛ لأنّ النفس تحمل معرفةً سابقةً تربط بين الخِلقة وما جُعِل لها، وبين الهيأة والمعنى، وبين صورة الإنسان ووظيفته التي خُلِق عليها. فما خرج عن هذا الحدّ أثار في النفس انقباضًا خفيًّا وإنْ حاول بعضهم أنْ يكسوه تبريرًا، أو يُلبسه اسمًا غير اسمه.

فالإنسانُ إذا رأى رجلًا متشبِّهًا بالنساء، لا يحتاج إلى بيانٍ طويل ليشعر بالنفور؛ لأنّ الفطرة تحكم من أوّل وهلةٍ بأنّ هذا خروجٌ عن الموضع الذي وُضِع فيه، ومفارِقةٌ لما جُبِل عليه الإنسان. وهذا الشعور لا يصدر عن تعلّمٍ سابقٍ، ولا عن تقليدِ مجتمعٍ، بل عن خِلقةٍ ثابتةٍ.

ومن هنا يتبيَّن أنّ هذا النفور ليس أمرًا مكتسبًا، ولا ردّة فعلٍ مصنوعة، بل هو حراسةٌ أودعها الله عزّ وجل في النفس لحفظ نظام الخِلقة من التبديل.

ومهما جرى الترويجُ لهذا المَسخ، ومهما غُيِّرت أسماؤه، ومهما أُلبِس من عناوينَ تُوهِم التخفيف، فإنّ الفطرة تسبق هذه الدعاوى، وتكشف بطلانها؛ لأنها تعرف أنّ ما خالف الأصل لا يعود إليه بمجرد القول.

ثمّ إنّ الفطرة تنفر من هذا الصنف من التبديل؛ لأنّه خروجٌ عن الخِلقة التي جُبِل الناس عليها، فلا تكاد النفس تقع عليه إلّا ويعترضها شعورُ نفورٍ واضطرابٍ؛ إذ الخِلقة إذا غُيِّرت زال عنها ما

يـدلّ عليهـا، ويُعـرِّف بهـا.

فالرجـلُ إذا صُيِّـر بسـمات النسـاء لـم يصِـر امـرأةً علـى الحقيقـة، ولـم يبـقَ رجلًا علـى حالـه، فيقـع فـي حـالٍ لا تُعـرَف، لا تسـتقرّ لهـا صـورةٌ، ولا يُفهَـم لهـا وجـهٌ. وهـذا هـو الـذي يجعـل العيـنَ تسـتوحش، وإنْ تَكلّفـتِ الألسـن اللِيْـنَ والابتسـام؛ لأنّ النظـر يـدرك أنّ الهيـأة غيـر تامّـة، والصـوت غيـر بيّـنٍ، والحركـة لا تُشـبِه مـا جـرت عليـه الخِلقـة، فـكأنّ الناظـر أمـام صـورةٍ مقلوبـةٍ لا يعـرف لهـا موضعًـا مـن صنـع اللـه سـبحانه.

والفطـرةُ تـدرِك أنّ مـا لـم يسـتقرّ علـى تعريـفٍ واضـحٍ لا يُطمـأنّ إليـه، ولهـذا قـال عـزّ مـن قائـل: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾[1]، فـإذا كان هـذا فـي القلـب، فكيـف بالجسـد إذا أُريـد لـه أنْ يجمـع صورتيـن وخِلقتيـن فـي آنٍ واحـدٍ؟!

فالنفـرة الحاصلـة هنـا ليسـتْ حكمًـا صـادرًا مـن النـاس، ولا إثـرَ عـادةٍ أو تربيـةٍ اجتماعيّـةٍ، بـل هـي حكـم الخِلقـة نفسـها علـى مـن خَـرج عـن حدّهـا؛ لأنّ الفطـرة لا ترتـاح لمـا يناقـض أصلهـا.

ومـن وجـوه هـذا النفـور أيضًـا أنّ الفطـرة تَعـرف أنّ اخـتلاط التعريـف فـي هـذا البـاب يفتـح بـاب الحيـرة فـي نظـام العائلـة والمجتمـع؛ فمـن الـزوج؟ ومـن الزوجـة؟ ومـن الأمّ؟ وأيـن توضـع الوظائـف التـي قامـت عليهـا الحيـاة؟ فـإذا مُحِيـت هـذه الحـدود

(١) سورة الأحزاب، الآية:٤.

اضطرب في النفس معنى الأمان، كما يضطرب الجسد إذا أحسّ بالخطر، فإنّ الفطرة إذا أَنذرت فإنّما تُنذِر قبل وقوع الفساد وإنْ جرى توصيف هذا الإنذار بغير اسمه، أو صُوِّر على أنّه بغضٌ أو اعتداءٌ، وهو في حقيقته تنبُّهٌ فطريٌّ لما يخالف ما خُلِق عليه الإنسان.

وشاهد ذلك في الخارج أنّ الطفل الصغير - قبل أنْ تُخالط نفسه المؤثّرات، وتتشوّه مداركه، ينفر من الهيأة الممسوخة، ويقع في نفسه خوفٌ لا يَعرف له تعليلًا؛ لأنّ نفسه لم تتعلّمِ الألفاظ بعدُ، لكنّها جُبِلت على الفطرة قبل تعلُّم الكلام.

وكذلك ترى كثيرًا من كبار السنّ الذين عاشوا على السليقة الأولى، لا يحتاجون إلى موعظةٍ ولا إلى كتابٍ ليعلموا أنّ هذا التلوُّن مرضٌ، وأنّ هذا المسخ خروجٌ عن أصل الخِلقة، فإنّ النفس السليمة تدرك ذلك من غير كلفةٍ.

فالنفس تعرف أنّ ما خالف الحكمة الإلهيّة في الخَلق ليس اختيارًا صحيحًا، بل هو انحرافٌ عن الطريق الذي خُلِق الإنسان عليه؛ ولهذا تنفر الفطرة من المسخ؛ لأنّه اعتداءٌ على كرامة الجسد؛ ذلك الجسد الذي خلقه الله سبحانه في أحسن صورة، فيُجعل في أقبح تشويهٍ. والجسد الذي جعله الله سبحانه علامةَ النوع، فيُستعمل لإخفاء النوع، والجسد الذي جعله الله سبحانه أمانةً، فيُعامَل معاملة المتاع يُغيَّر، ويُبدَّل.

ولهذا، مهما تكاثرتْ دعوات التزيين، وكثُرتِ الصور والشعارات الملبِّسة، تبقى الفطرة آخر ما يقف في وجه المسْخ. فهي التي تقول: هذا رجلٌ، وهذا ليس رجلًا، وهذه امرأةٌ، وهذه ليستِ امرأة، وهذا التلوّن ليس هُويّةً، وهذا التشويه ليس حريةً، وهذا الانسلاخ ليس تقدّمًا.

إنّ الفطرة تحكم؛ لأنّ الله سبحانه جعل فيها نورًا لا تُطفئه الصُّور، وصوتًا لا يُغلَب بالضجيج، وتنبيهًا باطنيًّا لا يُسكَت بكثرة التبرير. ومن أعظم ما يدلّ على ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾[1]، فكلّ ما جرى على خلاف هذه السُّنّة الإلهيّة تنكره الفطرة، وتستوحشه النفوس وإنْ أظهر بعض الناس له القبول زمنًا، ثم لا يلبثون أنْ يرجعوا، فإذا المسْخ دخيلٌ، وإذا الفطرة تقول بوضوحٍ: هذا ليس منّا.

(١) سورة الروم، الآية: ٣٠.

لافتةٌ

أجيالٌ تصنع قدوتها من الوهم

إنّ من أشدّ ما ابتُلِيتْ به المجتمعات في هذا الزمان أنْ نشَأ فيها جيلٌ لا يعرف طريق القدوة الصالحة، ولا يُحسِن التفريقَ بين مَن يُهتدى به ومَن يُتجنّب، حتى صارتِ القدوة عند كثيرٍ منهم صورةً تُكرَّر، وصوتًا يُتَّبَع، لا عقلًا يُرجَع إليه، ولا خُلُقًا يُؤخَذ عنه. وهذا ناشئٌ من ذهاب البصيرة التي جعلها الله شرطًا في الاتّباع، فقال تعالى: ﴿قُلْ هَـٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾[1]، فبيَّن أنّ الاتّباع بغير بصيرةٍ لا يورث هدًى وإنْ كثُر المتَّبعون.

وليس هذا النوعُ من الاتّباع أمرًا حادثًا، فقد نبّه القرآنُ الكريم عليه قديمًا حين حكى عن الأمم المنحرفة قولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾[2]، فدلّ على أنّ الانقياد بلا حجّةٍ لا يُبدِّل الباطل حقًّا، ولا يُعطيه صفة القبول، وإنْ كثر أهلُه.

فكيف إذا لم يكنِ المقتدى به أبًا له حرمةٌ، ولا عالمًا يُوثَق بدينه وعلمه، بل صورةً عابرةً لا نصيب لها من العلم، ولا أثر لها في النصح، ولا التزامَ لها بحدود الله؟

---

(١) سورة يوسف، الآية:١٠٨.

(٢) سورة الزخرف، الآية:٢٢.

لقد صارتِ القدوةُ عند كثيرين تُؤخَذ من الوهم، فيتقدّم للناس من كثُر ظهورُه، لا مَن عُرف بعقله، ويعلو في النفوس مَن ارتفع صوته، لا من استقام فعْله. فيتعلّق الشابُّ بمن لا يعرف حدود الله عزّ وجل، ولا يضبط قوله بحكم الشرع، ولا يسير في حياته على طريقٍ صحيحٍ.

وهذا بعينه ما حَذّر منه أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: «النَّاسُ أَعْدَاءُ مَا جَهِلُوا»[1]، فإنّهم إذا جهلوا أهل الحقّ نفروا منهم، وإذا جهلوا أهل الباطل قدّموهم، فصار التقديمُ والتأخير تابعًا للهوى، لا لما ينبغي أنْ يُقدَّم، ويُؤخَّر.

ووجهُ البلاء أنّ هذا الاتّباع لا يقفُ عند صورةٍ تُرى بالعين، بل يمتدّ أثرُه إلى السلوك والتفكير والذوق، فينشأ الشابّ على ما يراه في شاشته، لا على ما يتلقّاه من تربيةٍ صحيحةٍ أو توجيهٍ سديدٍ. وكأنّ القدوة صارتْ تُمنَح لمن يُثير الشهوة أو يُشغل الناس، لا لمن يدلّ على الصواب، ويأخذ باليد إلى الإصلاح.

وهذه الحال قريبةٌ ممّا نبّه إليه القرآن الكريم بقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[2]، إذ ليستِ الكثرة علامةً على الحقّ، بل قد تكون سببًا للزلَل، وصرفًا للناس عن الطريق المستقيم.

---

(١) نهج البلاغة، ج٤، ص٤٢.
(٢) سورة الأنعام، الآية:١١٦.

وقد ترى الشابّ يتأثّر بضحكةٍ أو حركةٍ أو كلمةٍ لا أصلَ لها من علمٍ ولا تثبُّتٍ على هدًى، ثم يبني عليها مواقفَه، فتضيع ملامحُه، ويتشتّت قصدُه؛ لأنّ القدوة التي تعلّق بها ليستْ على حقيقةٍ، بل على صورةٍ زائلةٍ لا بقاء لها.

وهذا شبيهٌ بما ذكره القرآن الكريم في وصف أعمال أهل الدنيا، إذ قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً﴾[1]؛ فالسرابُ لا يُغني، والوهمُ لا يُنشئ عقلًا، ولا يُقوِّم خُلُقًا.

فالقدوة الصالحةُ لا تُطلَب بكثرة الظهور، ولا بارتفاع الصوت، بل تُعرَف بسلامة العقل، وثبات الموقف، وصحّة السلوك، واستقامة القول.

وكلُّ جيلٍ يُعرِض عن هذه العلامات، لا يصنع إلّا قدواتٍ من خيالٍ، ثم يتعب في تقليدها؛ لأنّ الوهم من شأنه أنْ يُضلّ الإنسان، ويحرمه من رؤية سبيلِه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾[2]، فجعل الاعتبار لأهل النظر السليم، لا لأهل الاندفاع والهوى، ليعلموا أنّ القدوة إذا لم تُؤخَذ على بصيرةٍ، كانت عاقبتُها حيرةً في الدنيا، وندمًا في الآخرة.

---

(١) سورة النور، الآية:٣٩.

(٢) سورة الحشر، الآية:٢.

لافتةٌ

العجز عن رؤية الأمر على حقيقته عندما يكون الإنسانُ واقعًا في دائرته

إنّ العقلَ الإنسانيّ، وإنْ كان مهيّأً للإدراك والتحليل، إلّا أنّه لا يُحيط بالشيء إحاطةً صحيحةً ما دام واقعًا في قلبه. فإنّ الانغماس في الشيء يحجُب عن الإنسان مواضعَ التمييز، وإنّ الرؤية لا تكتمل إلّا مِن خارج الدائرة، لا مِن داخلها. فمَن وقف في مركز الدائرة يعجز عن تقدير محيطها، بينما مَن نظر إليها من خارجها أدرك شكلها وحدودها.

وقد دلّ القرآن الكريم على هذه السُّنّة حين قال تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾[1]، فبيَّن أنّ الإنسان إذا عاش داخل بيئةٍ مشبعةٍ بعادةٍ أو نمطٍ فكريٍّ، تعذّر عليه إدراكُ خطئِه؛ لأنّ الوسط الذي غمره صار مانعًا له من رؤية الحقيقة.

وهذا عينُ ما يجري في المجتمعات حين تبتلعها موجاتُ التغيُّر القيميّ؛ فإذا تسارعتِ التحوُّلات، وتزاحمتِ الأصوات، واختلطتِ المعايير، أصبح الفردُ غير قادرٍ على تحديد موضعه من دائرة القيَم الأصيلة؛ لأنه يقف في وسط الدائرة لا في خارجها؛

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٠.

يرى الفروع متناثرةً، ولا يرى الجذور، ويتأثّر بالمحيط كلِّه دون أنْ يزِن أثرَه على فطرته. ولأجل هذا جاء التنبيهُ الإلهيّ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾[1]، فالفتنةُ ليستْ دائمًا انحرافًا ظاهرًا، بل قد تكون غياب القدرة على التمييز.

وإذا اجتمع مع هذا الانغماسِ تشابُكُ العالم وتشابُهُه، صارت المؤثِّراتُ التي تحيط بالفرد أكثر من قدرته على الفحص، فيفقِد البصيرة تدريجيًّا؛ لأنّ النظر الجزئيّ لا يُغني عن النظر الكلّيّ. وهذه الحالُ تشبه ما وصفه القرآنُ الكريم من الناس الذين يُعرَض عليهم الحقّ، فلا ينتفعون به؛ لأنهم فقدوا القدرة على إدراك إطار الحقيقة، فقال عزّ وجل: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾[2].

وفي عصرٍ امتدّتْ فيه التقنية إلى كلّ بيتٍ، وتخلّلتْ كلّ علاقةٍ، صار المجتمع أكثر عرضةً للتلاعُب الخفيّ؛ إذ ينغمس الإنسان في فيضٍ من المعلومات المتراكمة حتى لا يعودَ قادرًا على التمييز بين الثابت والمتغيِّر، والصحيحِ والزائف، والضروريِّ والكماليّ.

وقد ترتّب على هذا الانغماس أمران خطيران:

الأمر الأول: أنّ الناس أصبحوا مشغولين بتفاصيل حياتهم اليوميّة، فغابتْ عنهم النظرة الكلّية التي تُدرِك ما يُحاك لهم من

(١) سورة النور، الآية:٦٣.
(٢) سورة الأعراف، الآية:١٧٩.

تغييرٍ بطيءٍ متدرِّجٍ في هُويَّتهم ومعاييرهم.

الأمر الثاني: أنّ كثرة المؤثِّرات واندراجها في حياتهم جعلتْهم ينقادون دون وعيٍ للتيار العام، تمامًا كما تنقاد العين داخل الدائرة، ولا ترى شكلها الكامل.

والنتيجةُ أنّ كثيرًا من أبناء المجتمع لم يعودوا قادرين على إدراك أنّ التحوُّلات الثقافيّة والخُلُقية ليست عشوائيّة، بل تُدار بمنهجٍ وتخطيطٍ، غايته تثبيتُ صورةٍ جديدة للإنسان، وفكّ ارتباطه بقيَمه الأصليّة، وإضعافُ صلته بفطرته التي فطرَه الله عليها، والتي قال فيها سبحانه: ﴿**فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ**﴾[1].

فالذي يقف داخلَ الدائرة لا يرى تغيُّر محيطها، ومن كان غارقًا في الحدث لا يرى زوايا الحدث، ومن استسلم للمحيط فقَد القدرةَ على تحديد مركزه.

ولهذا كانت الحاجة ماسّةً إلى خروجٍ معرفيٍّ من داخل دائرة الواقع إلى أفقٍ أعلى، ينظر الإنسانُ منه إلى ما يجري بعينٍ محكمةٍ، فيتبيَّن الحقّ من الباطل، والثابت من المتغيِّر، وما يوافق فطرتَه مما يناقضها.

---

(١) سورة الروم، الآية: ٣٠.

لماذا لا يشعر المجتمع بتغيُّر هُويّته إلّا بعد فوات الأوان؟

إنّ تغيّر الهُوِيّة لا يقع عادةً بصورةٍ صاخبةٍ، ولا يظهر في المجتمع على هيأةِ انقلابٍ مفاجئٍ، بل يسير على وفق سُنّةٍ قرآنيّة سمّاها اللهُ عزّ وجل الاستدراج، إذ يُنتقَل بالناس من حالٍ إلى حالٍ ببطءٍ لا يوقظ الغافلين. وهذا ما أشار إليه تبارك وتعالى بقوله: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1]، فدلّ على أنّ أخطرَ التغييرات تلك التي تحصَل من غير أنْ ينتبهَ إليها أصحابها.

والسبب الأول في عدم شعور المجتمع بتغيُّر هُويَّته هو أنّ الإنسان ابنُ بيئته القريبة؛ يرى ما حوله مألوفًا، ويحسب أنّ ما أَلِفه حقٌّ؛ لأنّ العقل إذا اعتاد شيئًا استثقل مخالفته وإنْ كان هو الموافق للفطرة؛ ولهذا ذمَّ القرآنُ الكريمُ التقليدَ الأعمى؛ لأنّه يحجب عن الإنسان رؤيةَ انزياحات الواقع، فقال عزّ مِن قائلٍ على لسان أولئك المقلِّدة: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾[2]، فخصّ أهلَ الضلال بكونهم يكتفون بالواقع القائم، ولا يبحثون عن أصله.

والسببُ الثاني أنّ التغيُّر الخُلُقيّ والثقافيّ يبدأ من أطراف المجتمع لا من مركزه؛ يدخل عبر اللهو، والفنِّ، واللغة، والمظهَر، ثم ينتقل بعد ارتكازه إلى القِيَم الكبرى. فإذا تغيّرتِ الأطرافُ لم يشعرِ الناسُ بأنّ المركز يتغيَّر؛ لأنهم مستغرِقون في التعامل مع

(١) سورة الأعراف، الآية:١٨٢.
(٢) سورة الزخرف، الآية:٢٣.

جزئيّات يومهم.

والسبب الثالث هو أنّ اشتغال الناس بمعاشهم وضروراتهم يصرفُهم عن مراقبة التحوّلات الدقيقة في هُويّة مجتمعهم، فينشغل كلّ واحدٍ بهمّه، ويغيب الهمّ العامُّ. وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذا المعنى في قوله سبحانه: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾[1]، إذ يُلهي الناسُ بعضهم بعضًا بما بين أيديهم، حتى يفوتَهم النظرُ إلى ما يجري حولهم.

ثم إنّ العصر الحديثَ أضاف إلى هذه الأسباب سببًا رابعًا خطيرًا، وهو فيض المعلومات وتشتيت الوعي؛ فكلّ تغييرٍ جذريٍّ يُخفى وسط مئات الأصوات، فيضيع الحقُّ بين الأخبار، ويختلط المعروف بالزائف، فلا يعود المجتمعُ قادرًا على التمييز بين التحوُّل الطبيعيّ والتحوُّل المصنوع.

ومن أهمّ أسباب عدم إحساس المجتمع بانزياح هُويّته أنّ التغيير لا يقع دائمًا على مستوى السلوك، بل على مستوى المعنى. فقد يبقى السلوكُ على ظاهره، لكنْ تتبدّل دلالتُه، كما يحصل في مفهوم الحريّة، والحياء، والنجاح، والرجولة، والأنوثة. وعندما تتغيّر المفاهيمُ لا يشعر الناس بأنّهم غيّروا دينًا أو عُرفًا؛ لأنّ الألفاظ بقيتْ هي هي، ولكنّ معانيها تبدّلتْ.

ويضاف إلى ذلك سببٌ دقيقٌ، وهو أنّ التغيير الخُلُقيّ إذا

(١) سورة التكاثر، الآية:١.

وافق هوى النفس رحّبتْ به، ولم تحاكمْه. فإذا جاءت مرحلةٌ من التحوُّل تتماشى مع رغبة الناس، قبِلوها دون فحص؛ لأنّ النفس تميل إلى ما يوافق لذّتها، لا إلى ما يوافق رشدها.

وحين تجتمع هذه الأسباب من الانغماس في الواقع، واعتياد الخطإ، وتفرُّق الذهن، وتبديل الألفاظ، ومتابعة الهوى، يمرّ المجتمعُ بحالٍ من التغيُّر المتدرِّج من غير أنْ يشعر أنّ معالمه تُسلَب منه شيئًا فشيئًا وبأسلوبٍ هادئٍ، حتى إذا دُعِي إلى الذبّ عن قيَمه والقيام بوظيفته، وجد تلك القيَم قد ضعفتْ في النفوس، أو تبدّلتْ معانيها، أو صارتْ مستنكرةً بين أهله، كأنّها أمرٌ دخيلٌ لا صلةَ له بما أَلِفوه.

لاقتةٌ

خالِفْ تُعرَف

لـم تكـنِ الجـرأةُ فـي يـومٍ مـن الأيـام علامـةَ كمـالٍ، ولا كانـتِ المخالفـةُ بنفسـها دليـلَ فكـرٍ أو بصيـرةٍ، غيـر أنّ اختلال الأحـوال، وقلّـة التثبُّـت، جَعلـت هـذا الشـعارَ طريقًـا يسـلُكه مَـن عجِـز عـن تهذيـب نفسـه، أو خلا باطنُـه مـن قيمـةٍ يُشـار إليـه بهـا. فلمّـا لـم يجـدْ فـي نفسـه علمًـا يُرجَـع إليـه، ولا خُلُقًـا يُحتَـرَم لأجلـه، التمـسَ الظهـورَ بطريـقٍ آخـر ولـو كان طريقًـا فاسـدًا.

فصاحـبُ الفـراغ لا يملـك مـا يقدّمـه للنـاس، فيعمـد إلـى كسـر مـا يجلّونـه، أو الاسـتهزاء بمـا يستحسـنونه، أو التعـرّض لمـا يعظّمونـه، لا عـن حُجّـةٍ، ولا عـن بحـثٍ فـي حـقّ، بـل عـن علـمٍ منـه أنّ إثـارة النـاس أسـرع فـي لفـت الأنظـار. وهـو يـدرك أنّـه لا يملـك فضيلـةً ترفعُـه، ولا معرفـةً تقدِّمـه، فيسـتعيض عـن ذلـك بإحـداث الجلَبـة.

وهـذا المسـلك ليـس حادثًـا، بـل قـد نبّـه القـرآن إلـى نظيـره، فقـال تعالـى: ﴿وَقَـالَ الَّذِيـنَ كَفَـرُوا لِلَّذِيـنَ آمَنُـوا لَـوْ كَانَ خَيْـرًا مَـا سَـبَقُونَا إِلَيْـهِ﴾[1]، فلـم يكـن اعتراضهـم قائمًـا علـى برهـان، ولا مناقشـةٍ فـي أصـل الحـقّ، بـل تعـلّلًا يُخفـون بـه ضعفَهـم، ودفعًـا للحـقّ مـن غيـر حجّـةٍ.

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١١.

ومن هنا يُعلَم أنّ الجرأة قد تصدر عن جهلٍ، وأنّ المخالفة قد تكون إثر فراغٍ، وإنّ من يخلو من قيمةٍ في نفسه يحبُّ أن يُشارَ إليه بأيّ وجهٍ.

فهؤلاء لا يخالفون طلبًا للحقّ، بل يطلبون التفرُّد، ولا يجاهرون غيرةً على الصواب، بل طلبًا للذِّكر. هم لا يحتاجون إلى فكرةٍ، بل إلى إثارةٍ، ولا يحرصون على الحقيقة، بل على لفت الأنظار، ولو كان ذلك على حساب الدين، أو الحياء، أو الخُلُق.

وقد يُرى بعضُ الناس يتكلّف فعلًا فيه هتكٌ للحياء، أو يُشيْع لفظًا يُفسِد الذوق العام، أو يُلقي قولًا في أمرٍ واضحٍ لا خفاءَ فيه؛ لا لأنّه يراه صوابًا؛ بل لأنّه يعلم أنّ إثارة الاستغراب أسرع طريقٍ لالتفات الناس إليه. فهو يعلم في قرارة نفسه أنّه لو تكلّم بما ينبغي، لم يُصغِ إليه أحدٌ، ولو قال الحقَّ كما هو، لم يجدْ مَن يلتفتُ إليه، فيلتمس لنفسه ذِكرًا بأيّ طريقٍ، ولو كان ذلك على حساب الحياء والوقار.

ومن هذا الباب ترى مَن يتهكّمُ بالقرآن ليُوصَف بالجرأة، أو مَن تتعمّد التبرّي من الحياء لتُوصَف بالحريّة، أو شابًّا يطعن في العلماء ليُشار إليه، أو آخر يتعمّد خرْق ما جرى به الناس ليُقال: إنّه مختلف. فهؤلاء لا يجمعهم رأيٌ ولا علمٌ، وإنّما يجمعهم حبّ الظهور وطلب الالتفات.

وهنا يظهر الفرقُ بين مَن يتكلّم بعلمٍ ومن يتصدّر بغير حقٍّ؛

فطالب الحقّ يقصد الصواب، فيعلو قدرُه، وأمّا المتطفِّل فيقصد الذكر بين الناس، فيسقط حيث ظنّ أنّه يرتفعُ.

وكم رأيتَ من رجلٍ لم يكن له ذِكر، فلمّا وُجِهَ بكلمةٍ واحدةٍ من الناس ظنّ أنّه صار صاحب شأنٍ، فتمادى في إظهار نفسه، حتى صار موضعَ تلهٍّ، يضحك الناس عليه لا له، وهو يظنّ أنّه قد بلغ منزلةً. وهذا حال مَن حمل ظاهرًا بلا فهمٍ، وتكلّم بلا بصيرةٍ، فكان حالُه كما وصفه القرآنُ الكريم بقوله سبحانه: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[1]، يحمل شيئًا، ولا يدري ما فيه، ولا يَنتفِع به، ولا يُنتفَع منه.

ولا يُستغرَب في زمانٍ اضطربتْ فيه أحوالُ الناس أنْ يُلتفت إلى مَن يخالف لمجرّد المخالفة، وأنْ يُترَك صاحبُ الحقّ؛ لأنّه لا يَطلب لفْت النظر، وأنْ يُرفع صوتٌ خالٍ، ويُعرَض عن القول الصادق؛ لأنّه هادئٌ لا يُثير.

والأعجب من ذلك أنّ هؤلاء - مع قلّة ما عندهم - يجدون من يتبعهم، ويكرّر كلامهم، وينشر صنيعهم، كأنّ بعض النفوس وجدتْ في هذا الطريق مهرَبًا، وفي التصرُّف بغير حسابٍ وسيلةً للظهور، وفي العبث شغلًا يملأ فراغها. وهذا كلّه من ضعف التمييز، لا من قوّة في الحجّة، ومن خواء النفس، لا من قيمةٍ فيما يُقال أو يُفعَل.

---

(١) سورة الجمعة، الآية: ٥.

وهـذا التتبّـع لمـا لا قيمـة لـه قـد نبّـه عليـه القـرآنُ الكريـم حيـن وصـف أقوامًا بقولـه تبـارك وتعالـى: ﴿لَهُـمْ قُلُـوبٌ لَا يَفْقَهُـونَ بِهَـا وَلَهُـمْ أَعْيُـنٌ لَا يُبْصِـرُونَ بِهَـا وَلَهُـمْ آذَانٌ لَا يَسْـمَعُونَ بِهَـا أُولَئِـكَ كَالْأَنْعَـامِ بَـلْ هُـمْ أَضَـلُّ أُولَئِـكَ هُـمُ الْغَافِلُـونَ﴾[1]، فالعيـن قـد تـرى الظاهـرَ، لكـنّ القلـب لا يـدرك الحـقّ، ولا يلتفـت إلـى مـا ينبغـي الالتفـات إليـه.

وأشـدّ مـا فـي مقولـة (خالـفْ تُعـرف) أنّهـا تُضعِـف الحيـاء، وتفتـح بـاب الجـرأة علـى القبيـح، وتجـرّ النـاس إلـى التعـرُّض لمـا هـو ثابـت، لا طلبًـا للحـقّ، ولا رغبـةً فـي إصلاحٍ، بـل حبًّـا فـي الظهـور. فـإذا زال هـذا الظهـور، وبطـل أثـره، بقـي صاحبُـه فـي حـالٍ أسـوأ ممـا كان عليـه قبـل ذلـك.

فالاشـتهار القائـم علـى الأذى، والجـرأةُ القائمـة علـى القبـح، والمخالفـةُ القائمـة علـى العبْـث، كلّهـا أمـور لا بقـاء لهـا؛ تظهـر قليـلًا، ثـم تـزول، ولا يبقـى منهـا إلا أثرهـا السـيّئ فـي النفـس.

وأمّـا مـن أراد أنْ يكـون لـه ذكـرٌ صحيـح، فطريقـه أنْ يبـدأ بمعرفـة اللـه عـزّ وجـل؛ فـإنّ مَـن عـرف ربّـه استغنى بـه، ومـن غفـل عنـه ضـلّ، ومـن قصـد رضـاه أغنـاه اللـهُ عـن طلـب رضـا النـاس كلّهـم.

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٩.

ما الذي يدفع الجيل الجديد إلى سلوك طريقِ (خالفْ تُعرَف) من غير رويّةٍ؟

إنّ الدوافع التي تجرّ كثيرًا من الشباب إلى هذا المسلك ليست أمرًا واحدًا ظاهرًا، بل هي أسبابٌ متداخلة يجرّ بعضُها بعضًا، حتى يقع الشابُّ في المخالفة من حيث لا يشعر، ثم لا يلبث أنْ يستحسنها، ويعدّ القبيح جرأةً، والخروج عن الجادّة تميُّزًا، ورفع الصوت شأنًا يُلتفَت إليه.

وأصل ذلك كلّه يرجع إلى خلوّ النفسِ من مقصدٍ صحيحٍ تعيش له؛ فإنّ النفس إذا لم تُربَّ على غايةٍ واضحة، ولم تُشبَع بمعنًى يستقرّ فيها، أخذتْ تطلب الظهور بأيّ وجهٍ، ولو كان وجهًا زائفًا لا حقيقة له.

فالشاب الذي لم يُنشَّأ على قيمةٍ يحملها في داخله، ولم يذقْ حلاوة الاستقامة، ولم يتعوّد وزنَ الأمور على ضوء الحق، يرى أنّ أقرب طريقٍ ليُشار إليه هو المخالفة، وأنّ أسرع سبيلٍ ليُعرَف هو كسر ما عليه الناس. فيصنع لنفسه صورةً لافتة؛ لا لأنّ عنده علمًا أو فضلًا؛ بل لأنّه يريد أنْ يُرى، ويُذكر. ولو كان في قلبه ما يسدّ هذا الفراغ لما احتاج إلى أنْ يتقدّم بغير علمٍ، ولا إلى أنْ يعلو بغير حقٍّ، ولا إلى أنْ يُثبت وجوده بما يخالف الصواب.

وما يزيد هذا الجيلَ ميلًا إلى هذا الطريق أنّ هذه الوسائل تُغريهم بما يَظهَر سريعًا؛ فمقطعٌ واحدٌ قد يرفع الاسمَ، وكلمةٌ واحدةٌ قد تُكثِّر الأتْباع، وتجاوزٌ واحدٌ للحياء قد يفتح بابًا

يصعب إغلاقه. وهذا المعنى قد نبَّه عليه القرآنُ الكريم بقوله تعالى: ﴿وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾[1]، أيْ خدعتهم بزخرفها الظاهر، لا بحقيقتها، وبما يُرى منها، لا بما يؤول إليه أمرُها.

ثم إنّ هذا الجيل يعيش في حالٍ يكثر فيها الكلام، ويقلّ فيها المثال؛ يسمع أصواتًا يُقال عنها: إنها ناجحة، لكنّه لا يرى في أحوالها أثرًا للفضيلة ولا للوقار، فيتوهّم أنّ طريق الظهور هو ما يسلكه هؤلاء، من مخالفةٍ فاضحةٍ، أو لفظٍ مستغرَبٍ، أو فعلٍ لا حياءَ فيه. فإذا غابتِ القدوة الصالحة، تعلّق القلبُ بما يلفت النظر، ولو كان باطلًا.

ويُزاد على ذلك ضغطُ الجماعة؛ فإنّ مَن يحفظ حياءه يُنسَب إلى التشدُّد، ومَن يصون لسانه يُقال عنه: إنّه معقّدٌ، ومن يتوقّر يُجعَل موضع سخرية. وهنا تُبتلى النفس:

أ تبقى على ما تعلم أنّه حقّ، أم تتبعُ ما يرضى عنه الناسُ، ويُكثِّر التصفيق؟

وقد كشف القرآنُ الكريم هذا الدافع، فقال سبحانه: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[2]، أي: يقدّمون ما هو حاضرٌ أمامهم، على ما هو خيرٌ عند الله سبحانه وأبقى. فصار همُّ كثيرٍ من هذا الجيل الظهورَ العاجل، ولو على حساب الكرامة، وطلب القبول السريع،

(١) سورة الأنعام، الآية: ٧٠.
(٢) سورة الأعلى، الآية: ١٦.

ولـو بذهـاب الحيـاء.

ولا يُغفـل فـي هـذا البـاب أثـرُ الخـوف مـن أنْ يكـون الإنسـانُ كسـائر النـاس؛ فـإنّ الشـابَّ فـي هـذا الزمـان يسـتثقل أنْ يُعـدّ واحـدًا مـن العامّـة؛ لأنّ العامّـة لا يُلتفَـت إليهـم؛ ولأنّ الوقـار والسـتر وحفـظ النفـس لـم تعُـد عنـد كثيريـن ممـا يُلتفَـت إليـه. فيتوهَّـم أنّ طريـق التقـدّم هـو مخالفـة مَـن حولـه، لا عـن نظـرٍ صحيـح، بـل ليُشـار إليـه، ولـو كان ذلـك بمخالفـةٍ لا وزنَ لهـا، أو بتصـرّفٍ يخـرُج بـه عـن حـدّ الأدب.

ويُضـاف إلـى ذلـك أنّ وسـائل النشـر اليـوم ترفـع مـن شـأن التهـوُّر، وتُضعِـف مـن شـأن الاعتـدال؛ فمـن يتكلّـم بسـكينةٍ لا يُلتفـت إليـه، ومـن يتحفّـظ لا يُذكَـر، ومـن يصـون نفسـه لا يُتـداول ذكـرُه، أمّـا مـن يرفـع صوتـه، أو يتجـاوز، أو يتكلّـف الغريـبَ، فيشـيع أمـرُه بيـن النـاس. فيـرى الشـابُّ أنّ الطريـق الـذي يُشـار إليـه فيـه هـو هـذا الطريـق، وإنْ كان خاليًـا مـن المعنـى.

وهـذا بعينـه مـا أشـار إليـه القـرآنُ الكريـم بقولـه عـزّ وجـل: ﴿زُيِّـنَ لَهُـمْ سُـوءُ أَعْمَالِهِـمْ﴾[1]، فـإنّ القبيـح إذا كُثِّـر ذكـرُه، وحُسِّـن عَرضُـه، قبِلتْـه النفـوس شـيئًا فشـيئًا، حتـى لا تُنكِـرَه، بـل تـراه هـو الطريـق المتّبـع.

وتُشـاهد لذلـك أمثلـةً كثيـرة؛ فتـرى مَـن لا يُعـرف بعلـمٍ ولا خُلُـق، فـإذا اسـتهزأ بعلمـاء الديـن تبِعـه النـاسُ، وآخـرَ يتعـرّض لمـا يُخالِـف

(١) سورة التوبة، الآية:٣٧.

الحياء، فتنتشر أفعاله، وثالثًا يطعن في القيَم؛ لأنّه يعلم أنّ هذا يلفت الأنظار.

فينشأ الصغير على أنّ هذا هو الطريق الذي يُوصِل، فيسلكه من غير تردّدٍ، لضعفِ من يردّه، وقلّة من يُبيّن له خطأه.

وهكذا تنشأ حالةٌ في النفس تُبعِد القلبَ عن المعنى، وتقرِّبه من حبّ الظهور العاجل، فتجتمع أسبابٌ شتّى:

فراغٌ في الداخل، وتأثُّرٌ بالناس، وطلبٌ للانتشار، وضعفٌ في المثال الذي يُقتدى به، وخشيةٌ من أنْ يكون الإنسانُ عاديًّا بين الآخرين، وميلٌ إلى المخالفة، وغلَبةٌ للهوى.

فإذا اجتمعت هذه الأمور صار الشابُّ يسير خلف شعار (خالِفْ تُعرَف)، لا عن قناعةٍ وبصيرةٍ، بل لأنّ ما يحيط به يدفعه إلى ذلك دفعًا.

وقد صدَق القرآنُ الكريم في وصف هذه الحال، إذ قال عزّ من قائل: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾[1]؛ فإنّ مَن غفَل قلبُه عن الذكر لم يبقَ له قائدٌ إلّا الهوى، ومن صار أسير الهوى لم يعُد يبصرُ الطريق، بل يتوجّه حيث يعلو الصوت، ويكثُر الالتفاتُ.

(١) سورة الكهف، الآية:٢٨.

البَابُ الثَّانِي

لافتات حُلقية

لافتة

البُهتانُ المكتوب

إنّ الكذب إذا خرج من حدود اللسان، ودخل في حيّز الكتابة صار أبلغ خطرًا؛ لأنّ الكلمة المكتوبة لا تنتهي بانتهاء المجلس، ولا تزول بزوال السامع، بل تبقى محفوظةً، وتنتقل بين الناس انتقالَ الخبر، حتى يَتلقّاها مَن لا يتثبّت تلقّيَ الصدق، فيُجعل الباطلُ عنده في صورة الأمر المقطوع به. وهذا النوع من الكذب يُعدّ في نظر الشريعة والعقل من قبيل الزور الذي شدّد القرآنُ في النهي عنه، فقال تعالى: ﴿وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[2].

والبهتان إذا كُتِب لم يبقَ كذبًا مجرَّدًا، بل ينضمّ إليه عنوانٌ آخر، وهو نشر السوء بين الناس، وهو ممّا نهى عنه القرآنُ صريحًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3]. وهذه الآية تدلّ بوضوحٍ على أنّ نشر الكذب ليس ذنبًا يقتصر أثرُه على فاعله، بل هو فسادٌ عامٌّ يُفسد

(١) سورة الحج، الآية: ٣٠.
(٢) سورة النساء، الآية: ١١٢.
(٣) سورة النور، الآية: ١٩.

ما بين الناس من ثقةٍ، ويُضعِف ما بينهم من حُسن الظنّ، ويجرّ إلى الظلم والتباغض.

ومن جهة العقل، فإنّ قبح البهتان واضحٌ؛ لأنّه تعدٍّ على حقّ الإنسان في سمعته، والاعتداءُ على السمعة له أثرٌ لا يقلّ عن الاعتداء على النفس من حيث ما يخلِّفه في المجتمع، فكما لا يجوز التعرّض للأبدان بغير حقٍّ، لا يجوز التعرُّض للأعراض والكرامات؛ ولهذا كان الكذب المكتوب أشدّ من الكذب المنطوق؛ لأنّه يبقى محفوظًا، ويُرجَع إليه، ويُبنى عليه الحكم من قِبل مَن لم يشهد الواقعة، فيقع الظلم بسبب التسرُّع، ويُحمَّل البريء ما لم يصدر منه.

وأمّا الفطرة، فإنّها تَكره نسبة ما لم يثبُت، وتنفِّر من الظلم الواقع على البريء؛ لأنّ الإنسان السليم بطبعه لا يرضى أنْ يُنسَب إليه ما لم يفعله، ولا أنْ يُؤاخَذ بغير حجّةٍ. فالبُهتان يصادم أمرين مرتكزين في النفس، كراهة الظلم، وكراهة الكذب، وهذان أمران لا يختلف فيهما الناس.

غير أنّ الحال في زمان انتشار وسائل النشر قد تغيّر، فصارتِ الكلمة تُتداول بين الناس من غير تثبُّتٍ، حتى يتلقّاها بعضهم، وكأنّها أمرٌ محقّق، مع أنّ الشرع نهى عن هذا المسلك نهيًا صريحًا، فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ

﴿بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[١]، وهذا النهي لا يختصّ بزمن السماع والمشافهة، بل يشمل كلّ خبرٍ يصل إلى الإنسان، قولًا كان أو كتابةً، بل إنّ المكتوب أولى بالتأمّل؛ لأنّ ثباته قد يُوقِع الناس في الاعتماد عليه من غير مراجعةٍ.

والشريعةُ واضحةٌ في أنّ إشاعة الكذب ليس ذنبًا واحدًا، بل ذنوب متعدّدةٌ، ذنبُ وضْعِ الكذب، وذنبُ نقلهِ، وذنبُ ما يترتّب عليه من إفسادٍ بين الناس.

فالمسؤوليةُ لا تقع على الكاذب وحدَه، بل تشمل مَن يساهم في نشر كلامه وتداوله، وقد قال الله عزّ وجل: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[٢].

وعليه، فكلّ كلمةٍ تُذاع من غير تثبُّت، وكلّ اتّهامٍ يُلقى من غير بيّنةٍ، هو خروجٌ عمّا جعله الله سبحانه طريقًا للحكم؛ لأنّه تبارك وتعالى جعل البيّنة أساس القضاء، وجعل الاعتماد على الظنّ طريقًا للضلال، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[٣].

ومن هذا المنطلق، فإنّ الكاتب والناقل والناشر يشتركون في تبِعة الكلمة؛ لأنّ أثرها قد يبقى، وقد يوقع ضررًا ببريء، أو يقطع مودّة، أو يفتح باب فتنةٍ.. وهذه الآثار ليستْ خارجة عن التكليف،

(١) سورة الحجرات، الآية:٦.
(٢) سورة المائدة، الآية:٢.
(٣) سورة يونس، الآية:٣٦.

بل هي داخلةٌ في ما نهى الله سبحانه عنه من الإفساد بين الناس.

فالواجب الشرعيّ -على وفق هذه المعاني- أنْ لا يُقدِم الإنسانُ على كتابة خبرٍ أو نقله إلّا بعد التثبّت، وأنْ لا يجعل وسائل النشر مجالًا للخصومات بغير حقٍّ، ولا طريقًا لتصفية العداوات، ولا سببًا لبناء المواقف على الظنّ. فإنّ ما يكتبه المرء اليوم محفوظٌ، وسيُسأل عنه غدًا، كما قال الله عزّ وجل: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[1]، والكتابة داخلةٌ في القول بلا إشكال.

وهذا المعنى جارٍ عند العلماء في كلّ ما يُسطَّر، ويُنشَر؛ لأنّ القلم لسانٌ، وما يخرج منه يُحاسَب عليه صاحبه كما يُحاسَب على الكلام.

والبهتانُ المكتوبُ ليس أمرًا عارضًا، بل هو خلَلٌ في الفهم والسلوك، تُبتلى به المجتمعاتُ حين تُترَك الحجّة، ويُتَّبع الغضب، ويُقدَّم الظاهرُ على الواقع، ويُؤخَذ بكلام المجهولين بدل خبر المؤتمنين.

ولا طريقَ إلى سدِّ هذا الباب إلّا بالرجوع إلى ما أمرتْ به الشريعة من التثبُّت، والعدل، وكفّ الأذى، وحفظ أعراض المؤمنين. فإذا عُمِل بذلك، انكشف الباطلُ، وظهر الحقّ، وارتفع عن الناس ما يُوقِعهم في الخطأ بسبب ما يلمع في الألفاظ أو الصور.

---

(١) سورة ق، الآية:١٨.

لاقتة

التديُّن المزيّفُ وصناعة التشهير

إنّ أخطر ألوان الانحرافِ ليس ما يُفعَل علنًا أمام الناس، بل ما يُقدَّم في صورة الخير، ويُعرَض عليهم باسم النصيحة، وهو في حقيقته تشهيرٌ بالناس، وتتبُّعٌ لأخطائهم، وسعيٌ إلى نشر السوء بينهم. وهذا النوعُ من التصرُّف هو فعلًا كالسكّين تحت السُّبحة؛ إذ يُخفى الأذى خلفَ مظهرٍ دينيٍّ، وتُرتكَب الفضيحةُ بيدٍ تُظهِر الخشوع والغيرة.

وهذا الأمرُ ليس جديدًا، فقد حذّر منه القرآنُ صراحةً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[1]، فجعل مجرّدَ حبّ انتشار السوء ذنبًا يستحقُّ العقاب، فكيف بمن ينشره فعلًا، ويُذيعُه بين الناس، ثم يقولُ: إنّه إنما يفعل ذلك بدافع النصيحة؟!

والمقصودُ من الآية أنّ الخطر الحقيقيّ لا يكمُن في أنْ يخطئ إنسانٌ، فذلك أمرٌ يقع من البشر، وإنّما الخطر في من يفرح بانتشار الخطأ، ويحبّ أنْ يُتداوَل بين الناس، ويُكرِّر ذكرُه حتى

(١) سورة النور، الآية:١٩.

يصير حديث المجالس، وهذا هو حالُ من اتّخذ التديُّن ستارًا يُظهِر الصلاح، لكنّه يُسرّ بالزلّة، ويهوِّل الصغيرةَ، ويتتبّع العثرةَ بعين المتربِّص، لا بعين المصلح.

ويزداد الأمرُ سوءًا حين لا يواجه مَن اعتاد هذا الفعل الناس بوضوحٍ، بل يختبئ خلف شاشةٍ، أو اسمٍ مستعارٍ، أو موقعٍ دينيٍّ يتّخذُه ستارًا ليطعن به غيره. ونماذج ذلك كثيرةٌ في واقعنا وإنْ لم تُذكرْ بالأسماء؛ كمن ينشُر خصوصيّات الناس بدعوى التوعية، أو ينبشُ أخطاءً قديمةً ليُسقِط بها مكانة شخصٍ، أو يتصيّد زلّات المبتدئين من طلاب العلم. وكلّ هذه الأساليب لا تُصلِح حال المجتمع، بل تزيده فُرقةً وتنافرًا، وتفتح باب الشكّ بدل باب الإصلاح.

وقد أرشد الإمامُ الصادق عليه السلام بعبارةٍ صريحةٍ إلى هذا الأمر، فقال: «مَن ستر على مؤمنٍ عورةً يخافها ستَر اللهُ عليه سبعين عورةً من عورات الدنيا والآخرة»[1]. فدلّ الحديث على أنّ ستر عيوب الناس خُلُقٌ يريده اللهُ سبحانه من عباده، وليس تصرُّفًا شكليًّا أو مجاملةً اجتماعيّة، وأنّ كشف العيوب لا يُعدّ نُصحًا ولا غَيرة، بل فعلًا مرفوضًا في ميزان الدين.

وفي حديثٍ آخر حذّر النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم من تتبُّع أخطاء الناس، فقال: «مَن تتبَّع عورة أخيه تتبَّع اللهُ عورته، ومن تتبَّع اللهُ عورتَه

(١) الكافي، ج٢، ص٢٠٠.

يفضحه في جوف بيته»[١].

فجعل الجزاءَ موافقًا للعمل؛ فمن اعتاد كشفَ عيوب غيره، عُوقِب بكشف عيبه، ليُفهَم أنّ هذا الطريق لا يقود إلى إصلاحٍ، بل إلى فضيحةٍ وفسادٍ.

هذا المعنى يبيِّن بوضوحٍ أنّ التشهير لا يُصلِح، بل يكشف خلل النيّة. فالمصلِح الصادقُ يفرح إذا تاب أخوه، ورجع إلى الصواب، ولا يفرح بزَلّته ولا بسقوطه؛ لأنّ غايته الهداية لا الإدانة. أمّا مَن اعتاد التشهير، فإنّه يشعر بالراحة حين يرى غيرَه يخطئ؛ لأنّه يرفع نفسَه بخفض الآخرين، ويبحث عن قيمته في عيوب الناس لا في إصلاح نفسه.

ونرى هذا السلوكَ كلَّ يومٍ في صوَرٍ متكرِّرة؛ فكم من شخصٍ يسارع إلى نشر مقطعٍ يُظهِر خطأ إنسانٍ ما، فينشره قبل أنْ يتأكّد، ويُعيد تداوله قبل أنْ يعرف خلفيّته، ثم يبرِّر فعْله بأنّه يحمي المجتمع. ولو كان قصدُه الحمايةَ حقًّا، لبدأ بالنُّصح سرًّا، أو بالسؤال والتثبُّت، أو بالصمت إلى أنْ تتّضح الحقيقة.

وكذلك مَن يتصيّد زلّة عالمٍ أو خطيبٍ، فيقتطع من كلامه ما يشاء، وينشره ليُسقِطه أمام الناس، ثم يقول: الدِّين أمانةٌ.. والحقيقةُ أنّ الدين بريءٌ من هذا الأسلوب؛ فالدِّين لم يأمر بفضح الناس، بل أمَر بالستر، ولم يدعُ إلى الظلم في الحكم، بل دعا

(١) تفسير الأمثل، ج١٦، ص٥٥٥.

إلى الإنصاف والعدل، وجعل الإصلاحَ طريقًا، لا التشهير ولا كسر القلوب، وقد قال الإمام الصادق عليه السلام قوله: «مَن كسَر مؤمنًا فعليه جبره»[1]، ليبيّن أنّ إيذاء المؤمنِ ذنبٌ يُوجب التدارك، لا عملًا يُتقرَّب به إلى الله سبحانه.

لقد نهى القرآنُ صراحةً عن أنْ يَتّخذ الإنسانُ لنفسه عمل الرقيب على الناس، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾؛ لأنّ التجسُّس هو الطريق الأوّل إلى التشهير، ولا ينشغل بتتبُّع عيوب الآخرين إلّا من غفل عن عيوبِ نفسه، وظنّ في داخله أنّه أفضلُ منهم. ولو كان الإنسانُ مشغولًا بإصلاح نفسه حقًّا لَما وجد وقتًا ولا رغبةً في تفتيش حياةِ غيره.

ومن اتّخذ التشهيرَ سلوكًا -مهما أظهر من مظاهر التديُّن- يفقد مكانته عند الله عزّ وجل؛ لأنّ اللهَ لا ينظر إلى ارتفاع الصوت ولا إلى كثرة الادِّعاء، بل ينظرُ إلى ما في القلوب. ومن جعل الدينَ وسيلةً لتصفية مشاعره، أو لتفريغ غضبه، أو للنيل من الآخرين، فقد أساء إلى معنى النصيحة، وظلَم نفسه قبل أنْ يظلم غيره.

ثم إنّ للتشهير أثرًا خطيرًا في المجتمع؛ فهو يهدم الثقة بين الناس بعضِهم بعضٍ، ويُضعِف ثقتهم بالدِّين نفسِه؛ إذ قد يظنّ بعضُهم أنّ هذا السلوك مقبولٌ شرعًا، مع أنّ الدين بريءٌ منه كلّ

(١) الكافي، ج٢، ص٤٥.

البراءة. فاللهُ سبحانه لا يأمر بالفضيحة، ولا يرضى بالإساءة، بل يأمر بالسَّتر، ويفتح باب التوبة، ولا يرضى بإشاعة السوء بين الناس، مهما رُفِعت له عناوين برّاقة، أو أُلصِق به اسم الغَيرة والدفاع عن القِيم.

ويتبيَّن مما سبق أنّ مَن يتستّر بالدين ثم يجعل التشهيرَ بالمؤمنين طريقًا له، إنّما يُلحِق الضَّرر بالدِّين قبل أنْ يسيء إلى الناس؛ لأنّ هذا السلوك يكشف قلبًا دخله الحسد، ولسانًا لا يتحفّظ، ونفسًا خلطتْ بين النصيحة والفضيحة. فالشرع لم يفتح هذا البابَ، ولم يُبِح تتبُّع العثرات، بل على العكس من ذلك: دعا إلى السَّتر، ونهى عن نشر السوء، ووعد مَن سَتَر عبادَ الله بأنْ يستره يومَ لا ينفع فيه سترٌ إلّا سترَه سبحانه.

اللهمّ اجعلْنا من الذين يسترون، ولا يفضحون، وينصحون، ولا يشمتون، وإذا رأوا خطأً سعَوا في إصلاحه، وإذا اطّلعوا على عيبٍ حفظوه، ولم يُشِيْعوه.

لافتة

خلط الصراحة بإيذاء الناس

صار التعرُّض للناس في أعراضهم، أو جرح مشاعرهم، يُسوَّغ في هذا الزمان باسم الصدق والصراحة، مع أنّ الصراحة في الشريعة ليستْ عنوانًا مطلقًا يُستعمل على كل حالٍ، ولا قيمةً قائمةً بنفسها من غير نظرٍ إلى ما يترتّب عليها، بل هي مقيَّدةٌ بقيودٍ معروفة عند أهل العلم، في طليعتها ترك الظلم، واجتناب التعدّي، ومراعاة حال المخاطَب، وعدم كشف ما لا فائدة في كشفه. فليس كلُّ ما يُقال يكون مأذونًا به، ولا كل ما يُعرَف يحسُن إظهارُه، ولا كل ما صحّ في نفسه يحسُن إلقاؤه في مقام التعامل مع الناس.

وقد دلّ القرآنُ الكريم على هذا الأصل في مواضع متعدِّدة، فجعل الليـن والرفق سبب قبول القول وأثره، فقال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾[1]، فبيّن أنّ شدّة العبارة وغِلظتها تُنفّر الناس وإنْ كان المتكلّم على حقٍّ.

وقال سبحانه في مقام التوجيه العام: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[2]، فقيَّد القولَ

(١) سورة آل عمران، آية:١٥٩.
(٢) سورة البقرة، الآية:٨٣.

بالحُسن، وهو يشمل المعنى واللفظ وما يتركه الكلام في نفوس السامعين.

وقال عزّ وجلّ في خطاب موسى وهارون عليهما السلام مع فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[١]، مع أنّ المقام مقام إنكارٍ وباطلٍ ظاهرٍ، فكيف بما دونه من موارد التعامل بين الناس.

وهذا المعنى بيّنتْه كلمات أئمة أهل البيت عليهم السلام بيانًا واضحًا، ففي كتابٍ لأمير المؤمنين عليه السلام لبعض عمّاله: «واخلطِ الشدّة بضغثٍ من اللين، وارفقْ ما كان الرفق أرفق»[٢]، فدلّ على أنّ الشدّة الخالصة ليستْ طريق الإصلاح، وأنّ الرفق حيث يكون أنفع فهو أَولى.

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من كان رفيقًا في أمره نال ما يريد من الناس»[٣]، فبيّن أنّ الرفق أقربُ إلى تحصيل المقصود.

وعنه عليه السلام قال: «إنّ الله عزّ وجلّ رفيق يحبُّ الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف»[٤].

ومن هنا يمكن التمييز بين النصيحة وبين الإيذاء باللسان تمييزًا ظاهرًا؛ فالنصيحة في منطق الشريعة مبناها إرادةُ الخير للمنصوح، مع اختيار الموضع والوقت والعبارة التي تقرّبه، ولا

(١) سورة طه، الآية:٤٤.
(٢) نهج البلاغة، ج٣، ص٧٦.
(٣) الكافي، ج٢، ص١٢٠.
(٤) الكافي، ج٢، ص١١٩.

تنفّره، أمّا الإيذاء فمبناه تفريغُ ما في النفس، أو التشهير، أو الغلبة بالقول، ولو سُمّي صدقًا. وقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «مَنْ نَصَحَ أَخَاهُ سِرًّا فَقَدْ زَانَهُ، وَمَنْ نَصَحَهُ عَلَانِيَةً فَقَدْ شَانَهُ»[١].

فالصدق إذا فُصل عن الرفق وحُسْن القول، وخرج عن حدّه الشرعي، انقلب أذًى، وإنْ بقي مطابقًا للواقع، وليس هذا من النصيحة التي أمرت بها الشريعة في شيءٍ.

وممّا يوضّح هذا المعنى أنّ الشريعة شدّدت في تعظيم حرمة المؤمن، وجعلتْها في أعلى المراتب، فلا يجوز التعرُّض لها بحجّة الصراحة أو الجرأة في الكلام. وقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «حرمة المؤمن أعظمُ من حرمة هذه البَنيّة [الكعبة]»[٢].

فإذا كانت حرمة المؤمن بهذه المنزلة، فكيف يُتجاوَز على عرضه أو شعوره أو كرامته بكلمةٍ مؤذية، ثم يُقال: هذا صدق، أو هذه صراحة؟ وأيّ صدقٍ هذا الذي يُسقِط حرمةً عظّمها اللهُ ورسوله وأهل بيته عليهم السلام؟!

ولهذا لم تكنِ الصراحة في نظر الشريعة بمعنى إطلاق اللسان بكلّ ما يُعلَم، بل هي داخلة تحت عنوانٍ أوسع، وهو العدل في القول، وحسن الطريقة في البيان، وملاحظة ما يترتّب على الكلام من أثرٍ.

---

(١) تحف العقول، ص٤٨٩.

(٢) بحار الأنوار، ج٤٧، ص٩٠.

ومن هنا يتبيّن أنّ كثيرًا ممّا يُسمّى اليوم صراحة ليس في حقيقته إلّا تركًا لضبط اللسان، أو تبريرًا للأذى، أو خلطًا بين الجرأة والإيذاء؛ لأنّ اللسان إذا تُرِك من غير عدلٍ ولا رحمةٍ صار سببًا للضرر وإنْ كان ما يُقال صدقًا في نفسه. وقد نبّه أمير المؤمنين عليه السلام إلى هذا المعنى بقوله: «رُبَّ قَوْلٍ أَنْفَذُ مِنْ صولٍ»[1].

فالقول قد يُحدِث أذًى لا يزول، وقد يقطع صلةً لا تعود، وقد يُسقِط نفسًا لا تُجبَر، وكلّ ذلك قد يقع بكلمةٍ صحيحة في أصلها، لكنّها وُضعت في غير موضعها.

وبهذا يتّضح أنّ الصراحة المحمودة ليست كشف العيوب، ولا التلفّظ بكلّ ما يُعرَف من غير نظرٍ إلى العاقبة، بل هي قولُ الحقّ حيث ينبغي، وبالقدر الذي ينبغي، وبالأسلوب الذي لا يُهين الإنسان ولا يوقعه في الأذى. وما عدا ذلك خروج عن طريقة الشريعة وإنْ تزيّا بثوب الصدق، وهو من موارد إيذاء الناس لا من موارد الإصلاح، ومن أسباب قسوة القلوب لا من دلائل الشجاعة.

(١) نهج البلاغة، ج٤، ص٩٤. الصول بالفتح: السطوة.

لافتة

تحويل الخطأ المتكرِّر إلى أمرٍ مألوفٍ

يعتاد الناس على رؤية المخالفة إذا تكرّرتْ، حتى تزول غرابتُها من النفوس، فيثقل الإنكار، ويُستغرَب التنبيه؛ لا لأنّ الحكم تبدّل؛ ولا لأنّ القبيح صار حسنًا؛ بل لأنّ النفوس أَلِفتْه. ومع الألفة يضعُف الاستقباح، ويخفت الرفض، ويبهت الإحساس شيئًا فشيئًا.

فالخطر ليس في وقوع المخالفة أوّل مرّة، بل في دوامها حتى تُرى، ولا تُستنكر، وتُسمع، ولا تُوجِع، وتُمارَس، وكأنّها من المعتاد في حياة الناس.

وقد نَبَّه القرآنُ الكريم إلى هذا المعنى تنبيهًا واضحًا، حين جعل ترك النهي مع تكرار المنكر سببًا لانقلاب الشعور وذهاب البصيرة، فقال جلّ شأنه في وصف من هلك من الأمم: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[1].

فالآية لا تتناول مجرَّد فعلِ المنكر، بل تتناول حالًا أخطر، وهي أنْ يُفعل المنكرُ، فيُرى، ولا يُنهى عنه، فيتحوّل السكوتُ إلى مشاركةٍ صامتةٍ، ويغدو التكرارُ سببًا لتعطيل الإحساس.

ومن هنا لا يسقط الإنكارُ بزوال الاستغراب، ولا يزول الحكم؛

(١) سورة المائدة، الآية: ٧٩.

لأنّ النفوس تعوّدت، بل إنّ تعوّد المنكر نفسه علامة خلل في القيَم، ودليلٌ على بدء ضعف الحسّ الخُلُقي؛ ولهذا نبّه القرآنُ الكريم إلى خطورة أنْ يُرى السوء مرارًا حتى يُستحسَن، ويُؤلَف، ويُتلقَّى بلا نفرةٍ، فقال سبحانه: ﴿فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ﴾[1].

فكثرة الفاعلين، وتكرار المشهد، وانتشاره بين الناس، كلُّ ذلك لا يغيِّر من حقيقة الفعل شيئًا، ولا يُكسِبه اعتبارًا، ولا يرفعه عن حكمه.

وإذا نظرنا في حال الناس وجدنا أنّ المنكَر إذا وقع في أوّل أمره قوبل بالاستنكار والنفور، ثمّ إذا تكرّر صار موضع حديثٍ وجدال، ثمّ لا يلبث أنْ يُؤلَف، وتطمئنُّ إليه النفوس، حتّى يبلغ الأمرُ أنْ يُستنكَر على من يُنكِر، ويُنسب إلى التشدُّد أو المبالغة أو عدم معرفة الحال. وهنا تقع الآفة، إذ يُجعل المنكرُ مألوفًا، ويُجعل إنكاره غريبًا خارجًا عمّا اعتاده الناس.

وقد نبّه أميرُ المؤمنين عليه السلام إلى خطورة هذا الطريق، فبيّن أنّ سائر أعمال الخير تضعُف آثارها إذا سُكِت عن المنكر، فقال عليه السلام: «وَمَا أَعْمَالُ الْبِرِّ كُلُّهَا، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، عِنْدَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، إِلَّا كَنَفْثَةٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ»[2]. وليس المراد من هذا الكلام تهوينَ شأن سائر الطاعات، بل بيان أنّ ترك

(١) سورة التوبة، الآية:٣٧.
(٢) نهج البلاغة، ج٤، ص٨٩.

الإنكار يسلُب المجتمعَ قدرته على ردّ الخطأ، ويعطّل ما جعله الله سببًا لإصلاح الحال.

ومن هنا يظهر أنّ أخطر آثار الخطإ إذا تكرّر، ولكنْ ليس نفس الفعل، بل ذهاب الإحساس الذي يُدرَك به قبحُه. فإذا ضاع هذا الإحساس عاش الناس مع المنكر من غير نفرة، بل من غير التفات، وحينئذٍ لا يكون السؤال: لِمَ شاع الخطأُ؟ بل: كيف زال الشعور بقبحه؟

ولهذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطق القرآن وأهل البيت عليهم السلام أمرًا يَتجاوز مجرّد كونه واجبًا اجتماعيًّا؛ لأنّه الطريق الذي يحفظ للناس وعيهم، ويمنع اعتياد الخطأ، ويحوْل دون أنْ يتحوّل المنكرُ إلى عادةٍ، ثمّ إلى أمرٍ يُقاس عليه. فإذا ضُيِّع هذا الباب، لم يبقَ ما يُرجَع إليه في معرفة الصواب، وصار كلّ ما يتكرّر مقبولًا عند النفوس وإنْ كان في نفسه باطلًا.

وعلى هذا يتّضح أنّ جعل الخطإ المتكرّر أمرًا مألوفا ليس شأن شخصٍ بعينه، بل هو خللٌ يصيب الجماعة كلّها، يبدأ بالسكوت، ثمّ بالألفة، ثمّ بانقلاب الحال، فيُترك المعروف، ويُتسامَح مع المنكر، لا لأنّ الحق تغيّر، بل لأنّ القلوب أَلِفتْ، وطولُ الألفة إذا دام أذهب البصيرة.

لاقتة

التوسُّع في الأعذار حتى تذوب المسؤوليّة

صار كلّ تقصيرٍ يُلتمس له عذرٌ، وكلّ مخالفةٍ تُحمل على النيّة الحسنة، حتى ضاعت جهة المحاسبة، واتّسع باب التبرير إلى حدٍّ لم يبقَ معه للخطإ وصفه، ولا للتفريط اسمه، مع أنّ الشريعة فرّقت بوضوحٍ بين العذر الصحيح الذي يرفع المؤاخذة، وبين التعلُّل الذي يُلبَس لباس العذر لإسقاط التكليف من غير وجهٍ.

فليس كلّ ما سُمِّي عذرًا عذرًا في نظر الشرع، ولا كلّ اعتذارٍ مقبولًا في حكم العقل؛ لأنّ العذر إنّما يكون حيث يزول الاختيارُ، أو يَخفى الحكم، أو تقوم حالةٌ تمنع القدرة، أمّا مع العلم والتمكّن، فالتوسّع في الأعذار ليس رأفةً، بل هو مدخلٌ لإضاعة المسؤوليّة.

وقد نبّه القرآنُ الكريم إلى هذا الأمر حين جعل الحساب تابعًا لما صدر من الإنسان فعلًا، لا لما يدّعيه بعد ذلك، فقال سبحانه: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[1]، فربط الجزاءَ بالسعي والعمل، لا بالنيّات التي تُذكَر بعد وقوع التقصير.

ومن هنا يتبيَّن أنّ تحويل كلّ خطإٍ إلى سوء تقديرٍ، وكلّ مخالفةٍ إلى حُسن نيةٍ، هو في حقيقته إخراجٌ للمسألة من باب

(١) سورة النجم، الآية:٣٩.

المسؤولية إلى باب التبرير، مع أنّ الشريعة لا ترفع التكليف بمجرّد حسن النيّة إذا لم يقترن بفعلٍ مستقيم. وقد دلّ على ذلك قوله عزّ وجل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[١]، حيث بيّن أنّ الدافع النفسيَّ أو التوهّم لا يكفي لرفع المؤاخذة.

وقد ورد هذا المعنى صريحًا في كلمات أئمّة أهل البيت عليهم السلام؛ إذ حذّروا من جعل الجهل المتوهَّم أو النيّة المدّعاة ذريعةً لإسقاط اللوم. فرُوي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «الْعَامِلُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ كَالسَّائِرِ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ، لَا يَزِيدُهُ سُرْعَةُ السَّيْرِ إِلَّا بُعْدًا»[٢]. فبيّن أنّ حسن النيّة والقصد إذا لم يُبنَ على بصيرةٍ، لا يصير عذرًا، بل يكون سببًا لزيادة الخطأ.

ومع ذلك يُرى في الواقع ميلٌ إلى قلب الأمر؛ فبدل أنْ يُسأل المقصّر عن سبب تفريطه، يُتولّى تعليل فعله، وبدل أنْ يُواجَه المخالفُ بخطئه، يُقال: نيّته طيّبة.. وكأنّ النيّة صارت طريقًا لتجاوز الأحكام.

ومن أخطر آثار هذا التوسُّع أنّه يُفرغ المحاسبة من معناها؛ فلا يبقى للّوم موضعٌ، ولا للتنبيه أثرٌ، ولا للإصلاح سبيلٌ؛ لأنّ كلّ خلَلٍ يجد من يدفع عنه باسم (الظروف) أو (الضغوط) أو (النيّات)، مع أنّ القرآن الكريم أشار بصراحةٍ إلى المسؤوليّة الفرديّة وبوضوح،

---

(١) سورة الإسراء، الآية:٣٦.

(٢) الكافي، ج١، ص٤٣.

فقال تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[1]، فجعل التعلُّق بالكسب والعمل، لا بالأعذار التي تُذكر بعده.

وعليه، فإنّ ردّ الأمور إلى نصابها يقتضي ضبط معنى العذر، وحصرَه في ما يرفع القدرة أو يكشف خفاء الحكم، لا فيما يُتّخذ ستارًا لتبرير التقصير.

وبهذا يظهر أنّ التوسُّع غير المنضبط في الأعذار لا يُثمِر إصلاحًا، بل يورث اضطرابًا في القِيم، ويُعوِّد الإنسان على الهروب من مسؤوليّته بدل مواجهتها. فالمجتمع الذي يُنشّئ أبناءه على طلب المخرج لا طلب الصواب، يفقد القدرة على الإصلاح؛ لأنّ الإصلاح لا يقوم إلّا على الاعتراف بالخلل، لا على تذويبه تحت عناوين واسعة.

فهذه لافتةٌ خطرة في طريق الانحدار، فعندما يتحوّل العذر من حالةٍ تُراعى فيها الضرورة، إلى طريقٍ تُلغى به المحاسبةُ، وعندما يُستعمَل حسن النيّة لا لتقويم العمل، بل لتغطية الخطأ، يضيع الفرقُ بين مَن عجز فاعتُذر له، ومن قصّر فاعتَذَر عن نفسه.

(١) سورة المدثر، الآية:٣٨.

لافتة

الخلط بين اللِينْ والتنازل

صار الرفق في هذا الزمان يُفهَم على أنّه تركٌ للإنكار، وصارتِ الرحمة تُفسَّر على أنّها سكوتٌ عن الباطل، وكأنّ القيام بالواجب لا يجتمع مع حسن الأسلوب، أو أنّ وضوح الموقف ينافي اللين في الخطاب. وهذا الفهمُ خطأٌ، ناشئٌ من خلطٍ بين أمرين مختلفين: بين اللِين من حيث هو خُلُق في طريقة الكلام والتعامل، وبين التنازُل من حيث هو تركٌ للحكم أو تعطيلٌ للوظيفة.

فاللين في الشريعة لا يعني رفع اليد عن الحقِّ، ولا ترك الإنكار، ولا التهاون فيما أوجبه الله، وإنّما يعني حسْن الطريقة في أداء الواجب. والحكم يبقى حكمًا، والواجب يبقى واجبًا، غاية الأمر أنّه يُؤدَّى بأسلوبٍ هاديءٍ غير جارحٍ؛ ولهذا فرّق القرآنُ بين الموقف وبين طريقة إبلاغه؛ فحين أمر اللهُ تعالى موسى وهارون عليهما السلام أنْ يواجها فرعون، وهو في غاية الطغيان، قال لهما: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا﴾[1]، ولم يكنْ هذا اللين تراجعًا عن المواجهة، ولا سكوتًا عن الباطل، بل تهذيبًا في طريقة البيان مع ثبات الموقف.

ومن هنا يظهرُ أنّ اللين لا يعني ترك الإنكار، كما أنّ الشدّة

(١) سورة طه، الآية: ٤٤.

ليستْ دائمًا علامة على أداء الواجب. المدار هو أنْ يؤدّي الإنسانُ ما عليه في موضعه، من غير إفراطٍ ولا تفريطٍ.

وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذا الجمع في قوله سبحانه: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[1]، فالدفع مطلوبٌ، لكنّ المطلوب أنْ يكون بأحسن وجهٍ، لا أنْ يُترك أصل الدفع بحجّة حسن الخلق.

وهذا المعنى كان واضحًا في سيرة أئمّة أهل البيت عليهم السلام؛ فقد جمعوا بين الرفق في الخطاب، والوضوحِ في الموقف، فلم تُعرَف عنهم مداهنةٌ في دين الله عزّ وجل، ولا مساومةٌ على الحق، مع أنّهم كانوا أبعد الناس عن الفظاظة وسوء الأسلوب. وقد رُوِي عن الإمام الباقر عليه السلام قولُه: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ»[2]، وهذا لا يَجعل الرفق بدلًا عن الحقِّ، بل يبيّن أثرَه في طريقة إيصاله.

وفي المقابل، لم تجعل الشريعة الرفقَ ذريعةً لترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل عدّت تركَ الإنكار خلَلًا في أداء الوظيفة. قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[3]، فجعل الإنكار جزءًا من وصف الأمّة، لا أمرًا يُترك متى أُريدَ بدعوى اللين أو التسامح.

ولهذا كان أئمّة أهل البيتِ عليهم السلام يُنكِرون المنكر بوضوحٍ، من

(١) سورة فصلت، الآية: ٣٤.
(٢) وسائل الشيعة، ج١١، ص٢١٣.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

غير حدّةٍ، ويُبيِّنون الحقَّ من غير مداهنةٍ.

ومن هنا يتبيَّن الخطأ الشائع اليوم، حين يُطلب من الإنسان أنْ يكون لطيفًا إلى حدّ التنازل، ورحيمًا إلى حدّ تعطيل الحكم، فإذا أنكر قيل له: هذا تشدّدٌ!! وإذا بيّن قيل له: هذه قسوةٌ!!.. والحالُ أنّ القسوة ليست في بيان الحقِّ، بل في ظلمه، وأنّ الرحمة ليستْ في السكوت عن الباطل، بل في منع آثاره.

فالتنازل ليس من الرفق في شيءٍ، كما أنّ التهاوُن ليس من الرحمة، بل هما تفريطٌ في الأمانة. وقد نبّه القرآنُ الكريم إلى هذا المسلك حين قال: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[1]، ففرّق بين اللين المشروع، وبين الإدهان الذي هو تركُ الموقف طلبًا لرضا الناس.

وبذلك يتّضح أنّ اللين مطلوبٌ في الأسلوب، وأنّ الموقف لا يجوز المساس به بدعوى الرفق، وأنّ الجمع بين وضوح الحكم وحُسن الأداء هو طريق أهل البيت عليهم السلام. فمن ترك الحكم باسم اللين فقد أخطأ الفهْم، ومَن ترك اللينَ باسم الغيرة فقد أخطأ الطريق، والحقُّ إنّما يقوم حين يُؤدَّى الواجبُ ببيانٍ صريحٍ، وأدبٍ محفوظٍ.

(١) سورة القلم، الآية:٩.

لافتة

الانشغال بعيوب الناس عن عيوب النفس

يَستسهل كثيرٌ من الناس تتبُّع أخطاء غيرهم، ويغفل عن إصلاح نفسه، مع أنّ هذا الطريق قد ورد الذمُّ له في كلام أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ العناية بالنفس مقدَّمةٌ على النظر في حال الآخرين، بل هي الأصل الذي يُبنى عليه صلاحُ الدين والعمل. وقد بيَّنوا عليهم السلام أنّ اشتغال الإنسان بعيبه يقطعُ عليه التفرُّغ لعيوب الناس، ويُقوّم سلوكه قبل أنْ يلتفت إلى سلوك غيره.

ففي نهج البلاغة عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله: «طوبى لمن شغله عيبُه عن عيوب الناس»[1]، وهذا الكلامُ ظاهرٌ في أنّ مَن جعل نظره متوجِّهًا إلى نفسه، وتفكُّره منصرفًا إلى تقويم عمله، فقد سلك طريقًا محمودًا؛ لأنّ الاشتغال بعيوب الناس غالبًا ما يكون غفلةً عن تقصير النفس، لا حرصًا على الإصلاح.

وفي هذا المعنى أيضًا رُوِي عنه عليه السلام قوله: «إيّاك أنْ تكون على الناس طاعنًا، ولنفسك مداهنًا، فتعظُم عليك الحوبة، وتحرم المثوبة»[2]، وهو تنبيهٌ واضحٌ إلى خطإ من يُشدّد في مؤاخذة غيره، ويتساهل مع نفسه، فإنّ هذا المسلك يقلب الأمر، ويجعل

(١) نهج البلاغة، ج٢، ص٩٦.
(٢) غرر الحكم، ص١٧١.

الإنسان خصمًا للناس، متسامحًا مع عيوبه، مع أنّ الواجب أنْ يبدأ بإصلاح حاله، ومحاسبة عمله، ومراقبة سلوكه.

ومن هنا جاء التحذير الصريح في قوله عليه السلام: «كفى بالمرء جهلًا أنْ يجهل عيوب نفسه، ويطعن على الناس بما لا يستطيع التحوُّل عنه»[١]، فإنّ الجهل هنا ليس قلّة العلم، بل الغفلة عن النفس، والانشغال بغيرها، والطعن في الآخرين بأمورٍ قد يكون الإنسان مبتلًى بمثلها أو بأشدَّ منها.

ومع أنّ الشريعة شدّدت على تهذيب النفس ومحاسبتها، فإنّ القرآنَ الكريم قرن ذلك بترك الاشتغال بعيوب الناس، وعدّ هذا الاشتغال خروجًا عن طريق الإصلاح الحقيقيّ. قال سبحانه: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾[٢]، فالآية تُثبِت أنّ الإنسانَ أولى بمعرفة حاله من معرفة أحوال غيره، وأنّ بصيرته بنفسه أسبقُ من بصيرته بالناس، فإذا انصرف عن هذه البصيرة، واشتغل بتتبُّع غيره، كان ذلك علامةَ غفلةٍ لا علامةَ وعيٍ.

ويؤكّد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[٣]، فإنّ الآية تُدين حال مَن يتصدّى للنقد والقول قبل أنْ يُصلح عمله، وتكشف عن خللٍ في ترتيب الأولويّات، حيث يتقدّم الحكم على الآخرين على إصلاح النفس، مع أنّ العقل يقضي بأنّ مَن لم يُقوِّم

(١) المصدر نفسه، ص٥٢٢.
(٢) سورة القيامة، الآية:١٤.
(٣) سورة الصف، الآية:٢.

سلوكه لا يكون قولُه في غيره حجّةً ولا موضع قبولٍ.

ومن هنا جاءت النصوصُ النبويّة مؤكّدةً على تقديم محاسبة النفس على محاسبة الناس، فقد ورد عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في وصيّته لأبي ذرّ: «يا أبا ذرّ، حاسبْ نفسك قبل أنْ تُحاسَب»[١]، وهو توجيهٌ صريحٌ إلى أنّ طريق النجاة لا يمرّ عبر مراقبة الآخرين، بل عبر الوقوف مع النفس ومساءلتها؛ لأنّ مَن أعرض عن هذا الأمر انقلبتْ غيرته دعوًى، وإصلاحه ادّعاءً.

كما أنّ القرآنَ الكريم حذّر من الاشتغال بما لا يعود على الإنسان بصلاح، فقال عزّ وجل: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[٢]، فكلّ قولٍ في الناس، وكلّ تعريض بعيوبهم، داخلٌ في دائرة المساءلة، ولا يُستثنى منه شيءٌ بحجّةِ النصح ما لم يكن منضبطًا بضوابطه الشرعيّة. وهذا يدلّ على أنّ الانفلات في نقد الآخرين ليسَ من الدين في شيءٍ، بل هو تحميلٌ للنفس ما لا طاقةَ لها به.

فالنتيجةُ أنّ تتبُّع عيوب الناس ليس دليلَ فطنةٍ، ولا علامةَ إصلاحٍ، بل هو في كثيرٍ من الموارد علامةُ فراغٍ عن محاسبة النفس، وهروبٌ من مواجهة التقصير الذاتيّ؛ فإنّ من اشتغل بإصلاح نفسه ضاق وقتُه عن التفتيش في أحوال غيره، ومَن أعرض عن نفسه اتّسع له المجالُ للطعن والتشهير، وقد أشار

(١) وسائل الشيعة، ج١١، ص٣٧٩.
(٢) سورة ق، الآية:١٨.

القرآنُ الكريم إلى هذا المعنى حين جعل الإنسانَ مسؤولًا عن نفسه قبل غيره، فقال سبحانه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[1]، فالمؤاخذةُ متعلّقةٌ بما يصدر من الإنسان في حقّ نفسِه، لا بما يتصيّده في غيره.

وعليه، فإنّ الاشتغال بالناس قبل إصلاحِ النفس خروجٌ عن مقتضى العقل، ومخالفةٌ لنهج الهداية؛ لأنّ مَن لم يُقوِّمْ سلوكَه لا يكون قولُه في غيره موضعَ اعتبارٍ، ولا نقدُه طريقًا إلى الإصلاح، بل يكون ذلك كلُّه ضربًا من التلهّي، وتبديلًا لموضع المعالجة، وتضييعًا للواجب الأوّل الذي لا يقوم غيره مقامه.

(١) سورة المدثر، الآية:٣٨.

لافتة

طلب الكمال من الآخرين مع التفريط في التزام النفس

من الظواهر الخُلُقيّة التي تتكرّر في سلوك الناس، ويقعُ فيها كثيرٌ منهم من حيث لا يلتفتون، أنْ يشتدّ الإنسانُ في مطالبة غيره، ويتتبَّع زلّاتهم، ويُدقِّق في تقصيرهم، ثم يتساهل مع نفسه، ويتغافل عن خلَله، أو يطلب له الأعذار. وهذا ليس خطأً عابرًا في التصرُّف، بل هو خلَلٌ خُلُقيّ واضحٌ، يكشف عن اضطرابٍ في نظر الإنسان إلى نفسه وإلى غيره.

فصاحبُ هذا السلوك يعامل نفسَه بالمساهلة، ويعامل الآخرين بالشدّة؛ فما صدر منه رآه هيِّنًا، وما صدر من غيره عظّمه، وما قصّر فيه التمس له وجوه التخفيف، وما قصّر فيه غيرُه حمله على أسوإ الوجوه.. وهذا اللون من التصرُّف لا يصدر عن عقلٍ مستقيمٍ، ولا عن نظرٍ منضبطٍ، بل عن ميلٍ نفسيٍّ إلى تبرئة الذات، ولو كان ذلك على حساب الحقّ.

وقد كشف القرآنُ الكريمُ هذا الخلَلَ بعبارةٍ صريحةٍ، ووبّخَ مَن يقع فيه، فقال تبارك وتعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[1]، فالآيةُ لا تذمّ مجرّد

(١) سورة البقرة، الآية: ٤٤.

الأمر بالخير، بل تذمّ الانفصالَ بين القول والعمل، وبين محاسبة الغير وإهمالِ النفس، وتَعدُّ ذلك خلاف مقتضى التعقُّل.

ولا يقف أثر هذا الخللِ عند حدّ التناقُض العمليّ، بل يتعدّاه إلى فساد الحكم على الناس؛ لأنّ من لم يبدأ بنفسه لا يكون طلبُه من غيره طلبَ إصلاحٍ، بل يتحوّل إلى تسلّطٍ خفيٍّ، أو إلى سترٍ لخلَله الذاتيّ؛ ولهذا جاء التوجيهُ الصريح عن أمير المؤمنين عليه السلام بضرورة البدء بالنفس قبل التصدّي للناس، فقال: «مَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلنَّاسِ إِمَامًا فَلْيَبْدَأْ بِتَعْلِيمِ نَفْسِهِ قَبْلَ تَعْلِيمِ غَيْرِهِ، وَلْيَكُنْ تَأْدِيبُهُ بِسِيرَتِهِ قَبْلَ تَأْدِيبِهِ بِلِسَانِهِ»[١].

فالكلامُ هنا ليس في مجرّد النصح، بل في أهليّة المتكلّم، وفي صدق الجهة التي يصدُر عنها الخطاب؛ إذ لا يستقيم أنْ يتقدّم اللسانُ على السلوك، ولا أنْ يكون العتاب على الآخرين أشدّ من العتاب على النفس.

ومِن أخطر ما في هذا الخلَل أنّه قد يتستّر بشعاراتٍ ظاهرةٍ، كالدفاع عن الدين أو الغيرة على القِيم، مع أنّ حقيقته غفلةٌ عن النفس، وفرارٌ من مواجهتها؛ ولهذا أكّد أهل البيت عليهم السلام على محاسبة الإنسان نفسَه قبل الالتفات إلى غيره، فرُوي عن الإمام الكاظم عليه السلام قوله: «ليس منّا من لم يحاسبْ نفسه في كل يومٍ؛ فإنْ عمِل حسنًا استزاد اللهَ، وإنْ عمل سيئًا استغفر الله منه، وتاب إليه»[٢].

(١) نهج البلاغة، ج٤، ص١٦.
(٢) الكافي، ج٢، ص٤٥٣.

وهذا الكلامُ يضع أصلًا واضحًا، وهو أنّ الاستقامة لا تُنال من دون محاسبةِ النفس، وأنّ من ترك هذا الأصل انقلبَ إلى ناقدٍ للناس، متساهلٍ مع ذاته، وهو مِن أخطر صوَر الانحراف الخُلقيّ.

وهذا السلوك يولّد شدّةً في الحكم، وسوءَ ظنٍّ بالآخرين؛ لأنّ مَن لم يواجه عيوبه في داخله، سهُل عليه أنْ يراها في غيره.

وبذلك يتّضح أنّ طلب الكمال من الآخرين مع التفريط في التزام النفس ليس علامةَ وعيٍ، ولا دليلَ حرصٍ على القِيم، بل هو شاهدُ خلَلٍ في البناء الخُلُقي، يضعُف معه صدقُ الخطاب، وتَفقد النصيحة أثرها.. فالاستقامةُ تبدأ من الداخل، ومَن لم يُلزِم نفسَه بما يُطالب به غيره، كان أَولى بالمراجعة، وأبعد عن موقع الإصلاح.

فإذا استقام الإنسانُ مع نفسه لَانَ طلبُه من غيره، وقُبِل قوله؛ لأنّه صادرٌ عن عملٍ لا عن دعوًى، وعن التزامٍ لا عن تحميلٍ، وهذا هو المعنى الذي دلّتْ عليه كلماتُ أهل البيت عليهم السلام لمّا جعلت إصلاح النفس أساسَ كلّ إصلاحٍ.

لافتة

استبدال راحة الضمير براحة النفس

يتـرك الإنسـانُ مـا يعلـم أنّـه حـقٌّ؛ لا لخفـاء الحـقّ عليـه ولا لالتباسـه عنـده؛ بـل لأنّ العمـل بـه يُلزِمـه بكلفـةٍ فـي نفسـه، ويجـرُّه إلـى مجاهـدةٍ لا يرغـب فيهـا، فيطلـب راحـةً عاجلـةً، ولـو كانـتْ علـى حسـاب مـا يتيقّنـه فـي باطنـه مـن الصـواب.

فالخلَـل هنـا لا يرجـعُ إلـى ضعـف المعرفـة، بـل إلـى الهـروب مـن لوازمهـا، فيُتـرَك الفعـل، ويُسـتبدَل بـه الـكلامُ، وتُحمَـل الأعـذارُ بـدل تحمُّـل التكليـف.

وقـد أشـار القـرآنُ الكريـم إلـى هـذا المعنـى حيـن بيَّـن أنّ العلّـة ليسـتْ فقـدان الهدايـة، بـل تقديـم الميـل النفسـيّ عليهـا، فقـال سـبحانه: ﴿أَفَرَأَيْـتَ مَـنِ اتَّخَـذَ إِلَهَـهُ هَـوَاهُ﴾[1]، فذكـر الهـوى سـببًا للتخلّـي، لا الجهـل بالحكـم. فالإنسـانُ هنـا يَعـرفُ، لكنّـه يختـار مـا يخفّـف عنـه مؤونـة الالتـزام، لا مـا يقتضيـه العقـلُ والشـرع.

ومـن هنـا يتّضـحُ أنّ النفـسَ قـد تدفـع صاحبَهـا إلـى تـرك الحـقّ مـع علمـه بـه، لا إنـكارًا لـه، بـل فـرارًا مـن تبِعاتـه، فيلجـأ إلـى التأويـل، ويُكثِـر مـن التبريـر، ليحصـل علـى سـكونٍ سـريعٍ، وإنْ كان زائلًا.

---

(١) سورة الجاثية، الآية:٢٣.

وقد نبّه القرآنُ الكريم إلى هذا السلوك بقوله عزّ وجل: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۞ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾[١]، فأثبت علمَ الإنسان بحاله، ثم بيّن أنّ إلقاء المعاذير لا يرفعُ هذا العلم، وإنّما هو محاولةٌ لإسكات الضمير لا لإصلاح الخلَل.

وقد أشار أهل البيت عليهم السلام إلى هذا الخلَل بدقّةٍ، حيث ربطوا بين العلم والعمل ربطَ الأثر بالمؤثِّر، لا ربطَ الذهن بالحفظ، فقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام، أنه قال: «العالمُ إذا لم يعملْ بعلمه زلّتْ موعظته عن القلوب، كما يزلّ المطر عن الصَّفا»[٢]؛ فشبَّه سقوط أثر العلم من القلوب بسقوط المطر عن الحجر الأملس، لا لفساد المطرِ، بل لعدم قابليّة المحلّ. وهذا بعينه هو حال مَن قد عَرف الحقّ، لكنّه آثر راحة النفس على مقتضى الالتزام، فصار علمُه حاضرًا، وأثرُه معطّلًا.

ومن آثار هذا المسلك أنّ الإنسان يعتاد تهدئة نفسه بالكلام بدل تهذيبها بالفعل، فيُكثِر من تحليل النيّات، وتأجيل الالتزام، واختلاق المخارج، حتى يغدو التبريرُ قائمًا مقام العمل. وقد عبّر أمير المؤمنين عليه السلام عن هذا الخلَل بقوله: «رُبَّ عَالِمٍ قَدْ قَتَلَهُ جَهْلُهُ، وَعِلْمُهُ مَعَهُ لَا يَنْفَعُهُ»[٣]. فالجهل المذكور ليس جهل الحكم، بل الجهل بلوازم العلم، أيْ ترك العمل به مع حضوره في الذهن.

---

(١) سورة القيامة، الآية: ١٤-١٥.
(٢) الكافي، ج١، ص٤٤.
(٣) الشافي في شرح الكافي، ج١، ص٣٧٦.

وعلى هذا، فإنّ الراحة التي تُطلَب بترك الحقّ ليستْ راحةً حقيقيّة، بل سكونًا مؤقّتًا سرعان ما ينقلب اضطرابًا؛ لأنّ الضمير لا يهدأ بالكلام، وإنّما يهدأ بالفعل. وقد رُوي عن الإمام الباقر عليه السلام، أنه قال: «لا يكون المؤمن مؤمنًا حتى يكون خائفًا راجيًا، ولا يكون خائفًا راجيًا حتى يكون عاملًا لما يخاف، ويرجو»[1].

فجعل العمل هو الفاصل بين الشعور الصادق والشعور المتوهَّم.

وبذلك يظهر أنّ استبدال راحة الضمير براحة النفس ليس مسألةً عابرةً، بل هو خللٌ في ترتيب ما ينبغي تقديمه؛ حيث تُقدَّم السلامة العاجلةُ على الاستقامة، ويُؤثَر التخفيف السريع على السير الطويل. فيأنس الإنسان بالحديث عن الحقّ، ويضيق بالوقوف عند حدوده، ويحسب أنّ إقناع النفس كافٍ، مع أنّ الضمير لا يَطلب الإقناع، بل يَطلب الامتثال.

ومن هنا يتبيّن الفرقُ بين مَن يطلب راحة النفس، ومَن يطلب سكون الضمير؛ فالأُولى قد تُنال بترك التكليف، أمّا الثاني فلا يُنال إلا بحمله وإنْ كان فيه كلفةٌ. وهذا هو موضع الامتحان الذي يتميّز فيه الناس، لا في أصل المعرفة، بل في الوفاء بما توجِبه.

(١) الكافي، ج٢، ص٧١.

لافتة

تقديم السلامة على الاستقامة

كثيرٌ من الناس يختار طريق السلامة من اللوم، لا طريقَ السلامة في الدِّين، فيسكت في الموضع الذي يجب فيه الكلام، ويجاملُ حيث يلزم البيان؛ لا لأنّه عاجزٌ عن القول، بل خوفًا من خسارة موقعٍ اجتماعيٍّ، أو علاقةٍ قائمةٍ، أو صورةٍ بناها لنفسه في أذهان الآخرين. وهذا المسلك، وإن ظهر في بدايته تصرّفًا مؤقّتًا، إلّا أنّه يجرّ صاحبَه إلى الاعتياد على التنازل شيئًا بعد شيءٍ، حتّى يصير ذِكْر الحقّ ثقيلًا على اللسان، ويغدو البيان عبئًا يفرّ منه الإنسان.

وهذا السلوكُ ليس مجرّد اختيارٍ اجتماعيٍّ، بل هو موقفٌ له أثرٌ مباشرٌ في إضعاف الاستقامة؛ لأنّ الاستقامة لا تجتمع مع تقديم السلامة على إظهار الحقّ. وقد نبّه القرآنُ الكريم إلى هذا المعنى بقوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾[1]، فجعل الخشيةَ من الناس مانعًا عن التبليغ، وأثبت أنّ الخوف الذي يُعتدّ به هو الخوف من الله سبحانه وحده.

---

(١) سورة الأحزاب، الآية:٣٩.

غير أنّ النفس إذا ألِفتِ السكوت بحجّة السلامة، انتقلتْ من مجرّد التقدير إلى باب التبرير، فيبدأ الإنسان بتسويغ صمته بعناوين متعدّدةٍ، كالدعوة إلى الحكمة، أو مراعاة الظروف، أو اتّقاء الفتنة، من غير ضابطٍ واضحٍ يفرّق بين موضع السكوت وموضع البيان. وهنا يقع الخلَل؛ لأنَّ الحكمة الشرعيّة لا تعني تعطيل الحقّ، بل تعني وضعَه في موضعه، وقد ذمّ القرآنُ الكريم هذا اللون من الإخفاء بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾[1].

فالآية لا تتعرّضُ للعجز عن البيان، بل تُدين كتمان الحقّ مع القدرة عليه، وشراء السلامة أو المصلحة بثمنٍ زائلٍ.

ثمّ إنّ هذا المسلك لا ينحصر أثرُه في مجرّد ترك البيان، بل يؤدّي بطبعه إلى موقفٍ سلبيٍّ من أهل الصدْع بالحقّ أنفسِهم؛ لأنّ صدور الحقّ من غيره يكشف موضعَ التفريط عند الساكت، فينتقل من حال السكوت إلى حال الدفاع عن السكوت، ثمّ إلى الاعتراض على أصل الإظهار. وحينئذٍ يُوصَف الكلامُ بأنّه خروجٌ عن الحكمة، ويُنسَب قائلُه إلى سوء التقدير، ويُجعَل نفس البيان مورد إشكالٍ، مع أنّ الإشكال في تركه لا في فعله.

ومحلّ الالتفات أنّ اختلال الحقّ في المجتمع لا ينحصر في شيوع الباطلِ قولًا، بل كثيرًا ما ينشأ من ترك إظهار الحقّ في

(١) سورة البقرة، الآية:١٤٧.

موضعه؛ لأنّ السكوت عند قيام المقتضي ليس موقفًا متحيِّدًا، بل هو تفويتٌ لما تعلّق به التكليف.

ومن هنا يتّضح أنّ تقديم السلامة على الاستقامة يُضعِف الملَكة المعنويّة في النفس؛ إذ ليس المرادُ بالشجاعة شدّة الصوت، بل الثبات على الموقف عند ترتُّب المؤونة عليه، وترك ما هو الأسهل إذا كان مخالفًا للواجب.

وبذلك يتّضح أنّ تقديم السلامةِ على الاستقامة ليس أمرًا عارضًا، بل هو مسلكٌ يتدرّج فيه الإنسان شيئًا فشيئًا، حتّى يضعُف عنده حضورُ الحقّ، ويصير البيان في موضعه أمرًا ثقيلًا بعد أنْ كان هو المتعيَّن عند قيام الحجّة.

فالاستقامة لا تُحفَظ بمجرّد السكوت ولا بالمجاملة، وإنّما تُحفَظ بإعطاء كلٍّ من السكوت والبيان موضعه الصحيح، بحسب ما يقتضيه الواجب الشرعيُّ والعقليُّ، لا بحسب ما يجرّ السلامة من اللوم أو يدفع المؤونة.

لافتة

تأجيل التوبة بحجّة الأمل

يُمنّي الإنسانُ نفسه بأنّ باب التوبة مفتوحٌ، فيؤخّر الرجوع، لا رغبةً في المعصية، بل تسويفًا في التدارُك، حتى يألف التأخير، ويقسو قلبُه من غير أنْ يشعر.

هذا المعنى من أكثر ما يَدخل على الناس من جهة حسن الظنّ بالنفس؛ فإنّ أحدهم لا يجحَد أصل التوبة، ولا يُنكِر وجوب الرجوع إلى الله تبارك وتعالى، ولكنّه يعلّق ذلك على مستقبلٍ يتوهّم أنّه مضمون، فيقول في باطنه: (أتوب بعد حينٍ)، فإذا استقرّ هذا الـ(بَعدَ) صار عادةً، وإذا صار عادةً صار حجابًا، وحينئذٍ لا يعود التأخير مجرّد وقتٍ ضائعٍ، بل يصيرُ قلبًا يؤخِّر وقصدًا يعتذر وميلًا يهوِّن الذنب.

والقرآنُ الكريم -مع أنّه فتح باب الرجوع، ووسّع سعة الرحمة- نبّه في الوقت نفسِه على أنّ التوبة ليستْ لفظًا، ولا حركةً عارضةً، بل هي رجوعٌ واقعٌ لا يتعلّق بالآمال؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾[1].

فذكر (من قريب) ليقطعَ على النفس طريق التسويف، وليفهم

(١) سورة النساء، الآية: ١٧.

العبدُ أنّ باب التوبة وإنْ كان مفتوحًا، إلّا أنّ المماطلة قد تجرُّه إلى وقتٍ لا يملك فيه رجوعًا.

ومن هنا ورد عن الإمام الجواد عليه السلام كلامٌ يجمع أصل الداء في عبارةٍ قصيرةٍ: «تأخير التوبة اغترارٌ، وطول التسويف حَيرةٌ، والاعتلال على الله هلَكةٌ، والإصرارُ على الذنب أمْنٌ لمكر الله، ولا يأمن مكرَ الله إلا القوم الخاسرون»[1].

فهذا النصُّ يبيّن أنّ تأخير التوبة ليس مجرّد تأجيلٍ، بل هو اغترارٌ بالنفس؛ لأنّ المؤخّر يتعامل مع العمر كأنّه ملكه، ومع الموت كأنّه بعيدٌ عنه، ومع التوفيق كأنّه لازمٌ له، مع أنّ شيئًا من ذلك غير محرَزٍ.

ووجه الاغترار أنّ النفس إذا قالتْ: (أتوب غدًا)، فهي لا تلتزم بالتوبة، بل تلتزم بتأجيلها، وتأجيلُها يُورث في الباطن نوعَ أمنٍ من المؤاخذة؛ لأنّ القلب يهدّئ نفسه بوعدٍ لم يُنجزه بعدُ، ثم لا يلبث هذا الوعد أنْ يتبدّل إلى حَيرةٍ؛ لأنّ المؤخّر كلّما همّ بالرجوع وجد في نفسه تردُّدًا: (هل يُقلع الآن أو يُمهل؟ وهل ما به من انقباضٍ يزولُ لو ترك الذنب أو يزول لو بدّل صورته؟) وهذه الحَيرةُ هي ثمرة التسويف، لا ثمرة اليقين.

ثم إنّ أخطر ما في التسويف أنّه يغيّر صورة الذنب في النفس؛ فالذنبُ عند أوّل وقوعه له ثقلٌ، فإذا تكرّر مع وجود وعدٍ بالتوبة

(١) تحف العقول، ص٤٥٦.

صار الثقل أخفَّ؛ لا لأنّ الذنب صغيرٌ؛ بل لأنّ القلب اعتاد الاعتذار، ومتى اعتادتِ النفس الاعتذارَ ضعُفت عندها رهبةُ الذنب، وصارتْ تستثقل التوبة بدل أنْ تستثقل المعصية؛ ولهذا جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام: «مسوِّف نفسِه بالتوبة، من هجوم الأجل على أعظم الخطر»[1].

فهو يلفتُ إلى أنّ الخطر ليس في الذنب وحده، بل في هجوم الأجل على إنسانٍ جعل توبته مؤجّلة.

ومن لطيفِ ما يكشف معنى التسويف أنّ بعض الناس يقرِن رجوعَه بشرطٍ نفسيٍّ، كأنْ يقول: (إذا هدأتْ شهواتي تبتُ، أو إذا استقرتْ ظروفي رجعتُ، أو إذا خفّتِ الفتن أقلعتُ). وهذا لونٌ من (الاعتلال على الله) الذي عدّه الإمامُ الجواد عليه السلام هلَكة؛ لأنّه تحويلٌ للتوبة من واجبٍ حاضرٍ إلى مطلبٍ مشروطٍ بمزاج النفس.

والحقُّ أنّ التوبة تُطلَب في حال وجود الداعي إلى المعصية، لا بعد زواله؛ لأنّ زوال الداعي قد يرفع موضوع الامتحان، وأمّا حال الداعي فهي محلّ المجاهدة.

والقرآنُ الكريم لم يترِكِ الإنسان بلا تحذيرٍ من هذا الباب؛ فإنّه نبّه على أنّ هناك وقتًا إذا دخل فيه العبد لم يعُد له اختيارُ الرجوع كما كان، قال سبحانه: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾[2]،

(١) درر الحكم، ص٧١٢.
(٢) سورة النساء، الآية:١٨.

فالتسويفُ إذن مقامرةٌ بوقتٍ لا يضمنه أحدٌ.

على أنّ فتح باب الرحمة لا يعني الاسترسال في الذنبِ بحجّة الرجوع؛ فإنّ الإمام الباقر عليه السلام قال: «التائبُ من الذنب كمن لا ذنبَ له، والمقيمُ على الذنب، وهو مستغفرٌ منه كالمستهزئ»[1].

فمَن جعل الاستغفار ستارًا لإدامة الذنب، لا يُعامل معاملةَ التائب؛ لأنّه لم يترك الذنب، وإنّما بدّل اسمه في لسانه.

فالمطلوبُ إذن أنْ يُنزَع من النفس هذا الأملُ الذي صار حجّةً للتأخير، لا الأمل الذي هو حُسن الظنّ بالله عزّ وجلّ.. والفرق بينهما أنّ الأمل الصحيح يبعث على المبادرة؛ لأنّه يرى باب الرحمة مفتوحًا فيُسارع إليه، وأمّا الأملُ المزيَّف فيبعث على النوم؛ لأنّه يرى الباب مفتوحًا، فيؤخّر الدخول. وهذا هو الذي عبّرتْ عنه كلمةُ الإمام الجواد عليه السلام بقولها: «تأخير التوبة اغترارٌ».

وعليه، فدواء هذا الباب أنْ يَردّ الإنسانُ الأمر إلى حالٍ حاضرةٍ لا إلى وعدٍ مؤجّلٍ؛ فيجعل التوبة رجوعًا فعليًّا، لا فكرةً تُستعمَل عند الخوف، ويجعل الاستغفار تابعًا للإقلاعِ لا بديلًا عنه، ويعلم أنّ طول التسويف ليس علامةَ سعةِ الرحمة، بل علامةَ ضعف العزم، وأنّ مِن أخطر ما يقع فيه المرءُ أنْ يأمن من نفسه ومِن الأجل معًا، وقد قُرِن الإصرارُ على الذنب بالأمن من مكر الله في كلام الإمام عليه السلام.

---

(١) إرشاد القلوب، ج١، ص١٨٠.

لافتة

غربةُ المتمسِّكين بالأخلاق والقِيَم

إنّ ضعف حضور الأخلاق في حياة الناس ليس أمرًا طارئًا لا سابقةَ له، ولا هو ناشئٌ من فقدان النصوص أو خفاء الأحكام، فإنّ القرآن الكريمَ والسُّنّة الشريفة مملوآن ببيان مكارم الأخلاق، والحثّ عليها، والتحذير من أضدادها، وإنما منشأ هذا الضعف في الغالب هو خللٌ في تلقّي الأخلاق بوصفها تكليفًا عمليًّا، لا مجرّد معانٍ يُثنَى عليها في الجملة.

فالأخلاقُ في منطق الشريعة ليست أمرًا زائدًا على الدِّين، ولا بابًا مستقلًّا يُمكن الاستغناء عنه، بل هي داخلةٌ في حقيقة الامتثال، ومتّصلة اتّصالًا وثيقًا بحقيقة الإيمان والعمل؛ ولهذا لم يَطرح القرآنُ الكريم الإيمانَ بوصفه تصديقًا ذهنيًّا مجرّدًا، بل قرنه بالعمل الصالح في مواضعَ كثيرةٍ، وجعَل هذا الاقتران هو المعيار في القبول والنجاة، قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿وَالْعَصْرِ ۞ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۞ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[2]، فدلّ على أنّ الخروج من الخُسران لا يكون

(١) سورة الكهف، الآية:١٠٧.
(٢) سورة العصر، الآيات: ١ -٣.

بالإيمان المجرّد، بل بالإيمان الذي يَظهر أثرُه في العمل.

وقال عزّ وجلّ: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾[١]، فجعَل البشارة مرتبطةً بهذا الجمع، لا بالإيمان وحدَه، بل بيّن القرآنُ الكريم جهةَ هذا الارتباط في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، فصرّح بأنّ القول -وهو مظهر الاعتقاد- لا يُقبل، ولا يعلو ما لم يسنده العمل.

وقال سبحانه أيضًا: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾[٢]، فقيّد العمل بالإيمان، وقيّد أثر الإيمان بظهوره في العمل. وعلى هذا الأساس أثبت القرآنُ الكريم الخيريّة الحقيقيّة بقوله عزّ من قائل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾[٣]، فحيثما ضعُف العملُ، لم يكن ذلك ناشئًا عن نقصٍ في البيان أو غموضٍ في الحجة، فإنّ البيان قد تمّ، والحجّة قد قامت، بل يكون ذلك كاشفًا عن خللٍ في الإيمان من حيث صدقه أو أثره.

فإنّ الإيمان الذي لا يُثمر التزامًا عمليًّا إيمانٌ ناقصٌ، وإنّ العمل مرآةُ ما استقرّ في القلب، لا أمرٌ منفصلٌ عنه.

ومن الخطإ الشائع أنْ يُتصوَّر أنّ تراجع الأخلاق سببُه تغيُّر الزمان أو فساد الأحوال العامّة، فإنّ هذا التعليل لا يستقيم على

(١) سورة البقرة، الآية:٢٥.
(٢) سورة النحل، الآية:٩٧.
(٣) سورة البينة، الآية:٧.

وفق ما دلّتْ عليه النصوص.. فالقرآنُ الكريم حين يذكر انحراف الأمم لا ينسبه إلى الظروف الخارجيّة، بل يُرجِعه إلى اختيار الناس لأنفسهم، وإلى تقديمهم أهواءهم على ما علموه من الحق، قال سبحانه: ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[1]، فأسند الظلم إلى النفس لا إلى الزمان.

ومن هنا يتّضح أنّ الأخلاق لا تُترَك لأنّها مجهولة؛ بل لأنّ الالتزام بها ثقيلٌ على النفس، فالصدق، وإنْ كان معلومًا حسنُه، إلّا أنّه يقتضي تحمُّل تبِعاتٍ قد لا ترضاها النفسُ. والأمانة، وإنْ أُقِرّ بفضلها، إلّا أنّها تقتضي ترْك بعض المنافع العاجلة. والحياء، وإنْ كان ممدوحًا، إلّا أنّه يحدّ من التصرّف، ويَمنع من التوسُّع فيما تشتهيه النفس.

فإذا لم تُدرَّبِ النفسُ على مخالفة هواها مالت إلى تبرير ترك هذه الفضائل، لا إلى إنكار فضلها صراحة.

وهذا هو الذي عبَّر عنه القرآنُ الكريم في موارد متعدِّدة، حين جعل أصلَ الانحراف اتّباع الهوى، لا الجهل بالحكم، في قوله عزّ وجلّ: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾[2]، فبيّن أنّ عدم الاستجابة مع قيام الحجّة لا يكون إلّا لكون النفسِ لا تريد ما دلّ عليه الدليلُ.

---

(١) سورة يونس، الآية: ٤٤.

(٢) سورة القصص، الآية: ٥٠.

وعلى هذا يظهر أنّ الإشكال عند كثيرٍ من الناس ليس في معرفة الحكم، ولا في وضوح الطريق، بل في ثِقَل الالتزامِ به. فحين يلتزم الإنسانُ بالحقّ كما هو، من غير مداهنةٍ ولا تساهلٍ، يُنسب إلى الجمود؛ لا لأنّه قال باطلًا؛ بل لأنّه لم يجرِ مع ما اعتاده الناسُ. وحين يَتحفّظ في دينه، ويَقف عند حدود ما أوجبه اللهُ، يُوصَف بالتشدُّد؛ لا لأنّه ألزَم نفسه بما لم يُلزِمْه اللهُ؛ بل لأنّه لم يرخِّصْ لنفسه في ما رخّص فيه غيره. فالتهمة هنا ناشئةٌ من كراهة الالتزام، لا من خفاء الحكم ولا من اشتباهه.

وكذلك من الخطإ أنْ يُقال: إنّ الناس لم يعودوا يفرِّقون بين الحقّ والباطل، فإنّ القرآن صريحٌ في أنّ السبيل قد بُيِّن، وإنّ الحجّة قد قامت، قال عزّ وجل: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[1]، ثم بيَّن أنّ الموقف بعد ذلك يكون إمّا قبولًا وشكرًا، وإمّا إعراضًا وكفرًا. فموضع الخلل ليس في البيان، ولا في قلّة الدليل، بل في إرادة العمل بما عُرِف، وفي تحمُّل تَبعة الالتزام بعد العلم.

ومن آثار هذا الخلل أنّ وجوه التقديم والتأخير تختلّ في نظر الناس، فيُقدَّم من اشتهر، وذاع اسمه، وإنْ خلا فعلُه من الاستقامة، ويُؤخَّر مَن عُرف بالورع والصدق إذا لم يكنْ له ما يجذب الأبصار. وهذا على خلافِ ما دلّت عليه الشريعةُ من أنّ الشرف عند الله إنّما يكون بالتقوى، لا بالظهور ولا بكثرة الذكر. فإذا

(١) سورة الإنسان، الآية:٣.

غابتْ هذه القاعدة عن النفوس صارت الأخلاق أمرًا يُتحدَّث عنه باللسان، لا أصلًا يُرجعُ إليه في العمل.

وفي مثل هذه الأحوال يجد الملتزمون بالأخلاق والقِيَم في أنفسهم غربة؛ لا لأنّهم أخطأوا الطريق، بل لأنّهم ثبتوا على ما علموه من الحقّ، ولم يبدّلوا.

وقد دلّت الأخبار على أنّه إذا تغيّرتْ أحوال الناس، وكثر التفريط، لقي المتمسّك بدينه شدّة وأذًى، لا لخللٍ فيه، بل لأنّه خالف ما شاع حوله من التهاون. ففي الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «يأتي على الناس زمان الصابر منهم على دينه كالقابض على الجمر». فشبّه حالَ الثابت على دينه بحال من يُمسك الجمر، لبيان ما يلقاه من مشقّة مع الصبر والثبات.

وجاء عنه صلى الله عليه وآله وسلم أيضًا أنّه قال: «يأتي على الناس زمان الصابر منهم على دينه له أجر خمسين منكم. قالوا: يا رسول الله، أجر خمسين منا؟ قال: نعم، أجر خمسين منكم، قالها ثلاثا»[1]، والمقصود من هذا ليس تفضيل زمانٍ على زمانٍ لذاته، بل بيان شدّة الامتحان عند فساد الأحوال، بحيث يكون الثبات على الحقّ أعظم كلفة.

وجاء عن الإمام الباقر عليه السلام، أنه قال: «المؤمن غريب والمؤمن

(١) الأمالي، للشيخ الطوسي، ص٤٨٥.

غريب، ثم قال: طوبى للغرباء»[١]، والغربة هنا ليست غربة مكان، بل غربة حال، أي أنّ المؤمنين يُستغرب حالهم إذا لم يسايروا ما ألفه الناس.

وليس المراد من هذه الأخبار مدح الشدّة من حيث هي شدّة، ولا طلب الأذى لذاته، وإنّما المقصود بيان حال الابتلاء إذا انقلبت الأحوال، وصار الثَّبات على الحقّ ثقيلًا، ليعلم المتمسّك بدينه أنّ ما يلقاه إنّما هو من لوازم الامتحان، لا علامة خطإٍ في الطريق، ولا نقصٍ في الدين.

وعلاج هذا الحال لا يكون بالانشغال بلوم الناس أو التذرُّع بفساد الزمان، بل بالرجوع إلى أصل التربية الإيمانيّة، وتعويد النفس على مخالفة هواها، وجعل الأخلاق جزءًا من العبادة، لا أمرًا خارجًا عنها؛ ولهذا كانت سيرةُ أولياء الله قائمةً على العمل قبل القولِ، وعلى التزام الحقّ وإن ثقل، لا على مجرّد الدعوة إليه.

وفي هذا السياق، تبرز سيرة أمير المؤمنين عليه السلام بوصفها مثالًا واضحًا للأخلاق العمليّة، لا الأخلاق المجرَّدة. فقد كان عدلُه ظاهرًا في الحكم، وصدقه ظاهرًا في القول، وورعه ظاهرًا في المعاملة، من غير أنْ يجعل ذلك شعارًا يُرفَع، بل سلوكًا يُمارَس. وبهذا النحو تُحيا القِيم، لا بكثرة ذكرها، ولا بترديد أسمائها.

فالنتيجة أنّ ضعف الأخلاق في المجتمعات ليس دليلًا على

(١) المحاسن، للبرقي، ج١، ص٣٣٢.

بطلانها، ولا على عدم الحاجة إليها، بل هو شاهدٌ على شدّة الامتحان بها، وعلى أنّ النفوس إذا لم تُربَّ على تحمُّل تبعات الحقّ، مالت إلى تركه مع الاعتراف بحُسنه.

ومن هنا كانتِ الحاجةُ ماسّةً إلى إعادة الأخلاق إلى موضعها من الدِّين، بوصفها تكليفًا عمليًّا، لا مكمِّلًا تجميليًّا، وبوصفها طريقَ نجاةٍ، لا مجرّد خُلُق يُمدَح في الجملة.

كيف تُستعاد الفضيلة في مجتمعٍ غلبتْ عليه الرذيلة؟

إنّ البحث عن إحياء خُلق الفضيلة في مجتمعٍ شاعتْ فيه الرذيلة ليس أمرًا مستحدَثًا، بل هو سؤالٌ قديمٌ يتكرّر كلّما ضعفتْ مراقبة الله سبحانه في النفوس، وغلبتِ الشهوة والهوى على السلوك. وليس الجواب عنه في أوامر تُلقَى، ولا في شعاراتٍ تُردَّد، ولا في كثرة الكلام؛ فإنّ التجربة شاهدةٌ بأنّ الأخلاق لا تَثبت بالقهر، ولا تَحيا بمجرد الذِّكر، بل إنّما تقوم إذا سكنتِ القلوب، وصارت حالًا لها. فما لم تتغيّرِ النفس من داخلها، بقي السلوك على ما هو عليه وإنْ تغيّر اللفظ، أو تبدّل الظاهر.

ولهذا نبّه القرآنُ الكريم إلى أصلٍ لا يتخلّفُ، وهو أنّ التبدّل والتغيير الحقّ يبدأ من باطن الإنسان قبل ظاهره، فقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾[1].

(١) سورة الرعد، الآية: ١١.

فبيّن أنّ فساد الأعمال أثرٌ لفساد النفوس، وأنّ صلاح الجماعةِ فرعُ إصلاحِ الأشخاص. ومن ظنّ أنّ القوانين وحدها تكفي لإحياء الفضيلة فقد أخطأ الطريق؛ لأنّ القانون قد يَحبس اليد عن الفعل، لكنه لا يزرع في القلب نفرةً من القبيح ولا ميلًا إلى الحسَن، وما لم يُصلَح القلبُ لم يَثبتِ الخُلُق وإنْ طال الزمن.

وأوّل ما يُرجَع إليه في هذا الباب هو الفطرة؛ فإنّ الفطرة باقيةٌ لا تزول، غير أنّها قد تُستَر بطول الاعتياد على الخطإ، وكثرة المخالطة لأهله، حتى يضعُف أثرها في النفس. وليس معنى ذلك أنّ الإنسان يجهل الصدقَ أو الأمانة أو العفّة، بل هو يعرفها في الجملة، غير أنّه يتركُها اختيارًا، طلبًا لراحةٍ عاجلةٍ أو منفعةٍ قريبةٍ.

فإذا رجع الإنسانُ إلى نفسه، وأقبل على محاسبتها، ظهر له أنّ تَرْك الفضائل لم يكن لعدم معرفتها، بل لثِقَل الالتزام بها.

وقد مثّل القرآنُ الكريم هذا المعنى بالأرض، في قوله عزّ وجل: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾[1]، فالأرضُ إذا صلحتْ أخرجت زرعها بطبعها، من غير عناءٍ ولا تكلُّفٍ، وكذلك النفس إذا صلحتْ ظهرتِ الأخلاق منها على وجه السهولة.

وأمّا إذا فسد حالُ الأرض فلا ينفع معها كثرة البذر، وكذلك النفس إذا فسد حالُها لا ينفع معها تكرار التذكير، ما لم يُلتفَت إلى إصلاح أصل الحال، وإزالة ما حالَ بينها وبين فطرتها.

(١) سورة الأعراف، الآية:٥٨.

ثم إنّ إحياء الفضيلةِ لا يكون بالكلام وحدَه، بل لا بدّ فيه من القدوة؛ لأنّ الناس يتأثّرون بالفعل أكثر ممّا يتأثّرون بالقول. وهذا أمرٌ جرتْ عليه سيرة أهل البيت عليهم السلام، فإنّهم لم يقتصروا على الأمر والنهي، بل قدّموا للناس صورةَ العمل قبل الدعوة إليه. فالعدلُ لا يُعرَف حقّ معرفته حتى يُشاهَد مطبَّقًا، والصدقُ لا يستقرّ في النفوس حتى يُرى معمولًا به، والأمانةُ لا تُؤخذ مأخذَ الجدّ إلّا إذا وُجِد مَن يحملها، ولا يفرِّط بها. ومن هنا كان تأثيرُ القدوة في إصلاح الناس أقوى من أثر الكلام المجرَّد.

وعلى هذا يتّضح خطأٌ يقع فيه بعضُ الناس، وهو توهُّم أنّ كثرة الحديث عن الأخلاق تكفي لإحيائها. فإنّ هذا غيرُ صحيحٍ، بل قد تؤدّي كثرة القول مع قلّة العمل إلى نفور النفوس من الفضيلة؛ لأنّها ترى فرقًا واضحًا بين ما يُقال وما يُفعل. وقد نبّه القرآنُ الكريم على هذا المعنى حين ذمّ مَن يقول بلسانه ما لا يلتزمُ به في عمله، وجعَل هذا من أسباب ضعف القبول، في قوله سبحانه: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[1].

ومن أسباب إحياء الفضيلة أيضًا إيقاظ الشعور بالمسؤوليّة، فإنّ الرذيلةَ تنتشر حينَ يَظنّ الإنسان أنّ فعْله ينتهي عند لحظته، ولا يتجاوز أثرُه وقتَه. فإذا استحضر العبدُ الحسابَ، وربط فعله بما يترتّب عليه، ثقُل عليه ارتكاب القبيح وإنْ خفّ في نظر الناس؛

(١) سورة الصف، الآية: ٢-٣.

ولهذا شدّد القرآنُ الكريم على هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۞ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[١]، فبيّن أنّ كلّ فعلٍ محفوظٌ، وأنّ غفلة الإنسان في الدنيا لا ترفع عنه المؤاخذة، ولا تُسقِط عنه ما يلقاه عند الحساب.

ولا يمكن إحياءُ الفضيلة مع زوال الحياء؛ لأنّ الحياء هو الحافظ الأوّل للأخلاق؛ فإذا ضعُف الحياء لم يبقَ في النفس ما يردعُها عن القبيح وإنْ كان الإنسانُ عالمًا بحرمته. وقد جاء في السُّنّة ما يوضِّح هذا المعنى، فقد جاء عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «الحياءُ من الإيمان، والإيمان في الجنة»[٢]. وهذا يدلّ على أنّ الحياء أثرٌ من آثار حضور الله تعالى في النفس؛ فإذا خفّ هذا الحضورُ خفّ الحياءُ تبعًا له، وسهُل على النفس اقتحامُ ما كانت تنفِر منه.

ومن الخطإ الخلطُ بين النجاح في شؤون الدنيا وبين القيمة الخُلُقيّة؛ فإنّ تحصيل المال أو الجاه لا يدلّ على الصلاح، ولا يجعلُ صاحبه أهلًا للاقتداء، وقد نبّه القرآن الكريم إلى ذلك بقوله عزّ وجل: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَا يَهِدِّي﴾[٣]، فالعبرةُ بالهداية إلى الحقّ، لا بالظهور ولا بكثرة الأتْباع.

ومن الأمور التي تُعين على حفظ الأخلاق وضبطها كفّ

(١) سورة الزلزلة، الآية:٧-٨.
(٢) الكافي، ج٢، ص١٠٦.
(٣) سورة يونس، الآية:٣٥.

اللسان؛ فإنّ كثيرًا من الفساد إنّما يدخل من باب الكلام. فالغيبةُ تُورِث الضغائن، والنميمةُ تُفسِد ما بين الناس، والتشهيرُ يُذهِب حرمة المؤمنين. وإذا حُفِظ اللسانُ عن هذه الأمور، سَلِمت العلاقاتُ، وقَرُبتِ النفوس بعضها من بعضٍ، وكان ذلك أدعى لدوام الخير واستقامة الحال. وهذا ممّا يُدرَك بالمشاهدة، فإنّ المجتمعَ الذي يقلّ فيه هذا الصَّنف من الكلام يكون أقربَ إلى الصلاح من غيره.

ثم إنّ الجامع في بعث الأخلاق وحفظها هو الإيمانُ الذي يظهر أثرُه في العمل، لا مجرّد الانتساب بالاسم. فالإيمان النافع هو الذي يحمل صاحبَه على مراقبة الله جلّ شأنُه في خلوته ومع الناس، ويمنعه من التعدّي، ويوقفُه عند ما أمَر اللهُ سبحانه به وإنْ خالف ذلك ميلَ النفس، وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذا المعنى بقوله تبارك وتعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ﴾[1]، فدلّ على أنّ الأخلاقَ -كالبناء- لا تقومُ إلّا على أساس من التقوى، فإذا ضعُف هذا الأساس، لم تنفعِ المظاهر، ولم يدُمْ ما يظهر من صلاحٍ.

فإحياءُ الفضيلة -على ما دلّتْ عليه النصوص وسيرة الأئمّة عليهم السلام- ليس فعلًا واحدًا يُؤتى ثم يُترك، ولا أمرًا منفصلًا عن سائر شؤون النفس، بل هو طريقٌ يبدأ بإصلاح الإنسان نفسه، وتنبيه فطرته، وإقامة القدوة الصالحة، واستحضار الوقوفِ بين يدي الله

(١) سورة التوبة، الآية:١٠٩.

عزّ وجل، وكفِّ اللسان عمّا لا يُرضيه، وتصحيح ما اعتاده الناسُ في نظرهم إلى الخير والشر، ثم ملازمة التقوى في السرِّ والعلَن.

فإذا اجتمعتْ هذه الأمورُ، ظهرتِ الأخلاقُ في العمل والمعاملة، لا على جهة الحفظ باللسان، واستقام حالُ الجماعة على قدر استقامة أفرادها.

عقباتٌ نفسيّة تمنع من العودة إلى الفضيلة

إنّ الرجوع إلى الفضيلة لا يتوقّف على مجرَّد معرفة حكمها، ولا على الإقرار بحُسنها في الجملة؛ فإنّ كثيرًا من الناس يَعرِف الفضيلة، ويُسلِّم بحُسنها، بل قد يُثني على أهلها، ويُظهِر تعظيمها، ثم لا يُوفَّق للعمل بها، ولا يَثبُت عليها إذا ابتُلِي. وليس السببُ في ذلك خفاءَ الحكم، ولا ضعف البيان، بل المانعُ في الغالب أمرٌ قائمٌ في داخل النفس، من أحوالٍ تألّفتْ عليها، وعاداتٍ استقرّتْ فيها، ومخاوفَ تُحكِم قبضتَها عليها. وهذه العوائقُ الباطنة أخطرُ من العوائق الظاهرة؛ لأنّها لا تأتي في صورةِ عداوةٍ للفضيلة، بل تَظهَر لصاحبها في صورةِ تعقّلٍ وحسنِ نظرٍ، فيتوهّم أنّ تَرْك الفضيلة إنّما هو تصرّفٌ محسوبٌ، أو احتياطٌ محمودٌ، أو سياسةٌ للنفس، وهو في الحقيقة فرارٌ من الالتزام، وثِقَلٌ عن حمل ما يوجبُه الحقّ. ومن أوضح هذه الموانع:

الأول: ثِقَلُ مواجهة النفس.

وهذا من أوضح أسبابِ النفور من الفضيلة؛ لأنّ الفضيلة تطلُب من الإنسان أنْ يحاسب نفسَه، وأنْ يعترف بخللِه، وأنْ يُقِرّ بأنّ بعض ما اعتاده ليس من كماله، بل من نقْصه. وهذا الاعتراف شاقٌّ على النفس؛ ولذلك قال عزّ وجل: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۞ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾[1]، فبيّن أنّ الإنسان يَعرف موضع الخلَل من نفسه، غير أنّه يهرب منه بالتعليل والتسويغ؛ ولهذا ترى مَن يعلم أنّ حِدّة لسانه تُؤذي غيره، فيجعلُها من باب الصراحة، أو مَن يعلم أنّ ماله غير سالمٍ، فيجعله من باب الاضطرار. فالمسألةُ ليستْ خفاء الحكم، بل ثِقَل الاعتراف به على النفس.

الثاني: إلفُ العادة.

فإنّ النفس إذا سارت على حالٍ مدّةً طويلةً أَلِفَتْه، وصارتْ مفارقتُه شاقّةً عليها، وإن كانتْ تعلم أنّه خلاف الصواب.

وكلّما طال العهدُ بالحال السيّئةِ كان الخروجُ عنها أشدّ. وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذا المعنى في مواضع، منها قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[2]، فدلّ على أنّ العبادة تثقُل على مَن لم يُعوِّد نفسَه الخشوع، وتخفُّ على مَن درّب نفسه عليه. وكذلك سائر الأخلاق؛ فإنّ مَن اعتاد الغِيبة أو السخرية

(١) سورة القيامة، الآية:١٤-١٥.
(٢) سورة البقرة، الآية:٤٥.

أو التساهل في النظر لا يفعل ذلك لجهله بقبحه؛ بل لأنّ النفس ألِفتْه واستراحتْ إليه، فتصير مفارقته كأنّها خروجٌ عمّا اعتادتْه.

الثالث: الخوف من مخالفة الناس.

إنّ من الموانع الواضحة في طريق العمل بالفضيلة خوفَ الإنسانِ من مخالفة مَن حوله؛ فإنّ الالتزام بالحقّ كثيرًا ما يقتضي الثبات على موقفٍ لا يوافق عليه الناسُ، وهذا يشقّ على من اعتاد طلب رضاهم، وخاف مِن لومهم أو سخريتهم. وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذا المعنى بقوله سبحانه: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾[1]، فبيّن أنّ تقديم خوف الناس على خوف الله يصدُّ عن الحقّ مع ظهوره.

ومِن هنا يسكت بعضُ الناسِ عن منكرٍ يراه، أو يشاركُ في قولٍ لا يَطمئنّ إليه، لا لأنّه يراه حقًّا، بل لأنّه يخشى نظرة الناس أو كلامَهم.

الرابع: تزيين الرذيلة في نظر النفس.

إنّ الرذيلة لا تُعرَض على النفس دائمًا على حقيقتها، بل تُلبَس ثوبًا مقبولًا، ويُغيَّر اسمُها، ويُهوَّن شأنُها، حتى يضعُفَ نفور النفس منها. وقد قال تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾[2]، فدلّ على أنّ هذا التزيين يحجب الإنسانَ عن رؤية حقيقة الفعل. فإذا قُدِّمتِ الرذيلةُ في صورةٍ محبَّبةٍ، ثقلتِ الفضيلةُ على النفس، لا لكونها

(١) سورة الأحزاب، الآية:٣٧.
(٢) سورة آل عمران، الآية:١٤.

غيرَ حقٍّ، بل لذهاب أثرها من القلب وانصراف النفس عنها.

الخامس: حبّ العاجلة.

إنّ من أسباب الوقوع في الرذائل تعلّقَ النفس بما هو قريبٌ وسريعٌ؛ فإنّ كثيرًا من وجوه الانحراف تُعطي راحةً عاجلةً أو لذّةً حاضرةً، بينما الفضيلةُ ثمرتُها متأخّرةٌ، ولا تُنال إلّا مع صبرٍ ومجاهدةٍ. وقد أشار القرآنُ إلى هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾[1]، فبيّنَ أنّ تقديم القريب على البعيد ممّا يجرُّ الإنسان إلى الخطإ؛ ولهذا ترى بعضَ الناس يُقدِم على الكذب؛ لأنّه يرى فيه خلاصًا سريعًا، أو يقع في الغِيبة؛ لأنّها أسهلُ في المجالس، مع علمه بما فيها من فسادٍ وأذًى.

السادس: الشعورُ بالعجز عن التغيير.

شعور بعضِ الناس بأنّه عاجزٌ عن التغيير؛ فيرى الفضيلة حقًّا، وربّما أحبَّها في نفسه، لكنّه يظنّ أنّه لا يقدر عليها، فيترك السعيَ قبل أنْ يبدأ. وهذا توهُّمٌ خطيرٌ يحبس النفس عن الإصلاح، مع أنّ الله تبارك وتعالى صرّح بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[2]، فكلّ ما أُمر به العبد داخلٌ في قدرته. غير أنّ طول الاعتياد على الخطإ يُضعِف ثقة الإنسان بنفسه، فيحسب ما هو ممكنٌ عليه متعذِّرًا، وما هو في وُسْعه خارجًا عنه، وليس الأمرُ كذلك.

---

(١) سورة القيامة، الآية: ٢٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

وبالنتيجة أنّ ما يحول بين الإنسان وبين الفضيلة لا يرجع إلى غموض الحكم ولا إلى نقْص البيان، بل يرجع إلى ضعْف العزم، وثِقَل مخالفة النفس، وتردُّدها بين ما تعرفُه حقًّا وبين ما اعتادتْه فعلًا. فإذا تنبّه الإنسانُ إلى هذه الحال، واشتغل بإصلاح نفسه على قدر وُسعه، بمراجعة أفعاله، وقطْع ما ألِفه من الخطإ، وتقديم خوف اللهِ على هوى النفس، وترْك ما يُحسِّن له الباطلَ، والصبرِ عن طلب العاجل، والاعتمادِ على إمكان التغيير، انفتح له بابُ الصلاح، وصار العملُ بالفضيلة ميسورًا بعد أنْ كان يراه بعيدًا عنه.

وهكذا جرى الأمر في باب تهذيب النفوس، فإنّ الأخلاق لم تُجعَل معارفَ تُحفَظ فحسْب، بل سلوكًا يُنال بالعمل، ولم يُطلَب من الناس بلوغُ الغاية دفعةً واحدةً، بل دُعُوا إلى إصلاح ما يقدرون عليه، مع صدق القصد، وكثرة الالتجاء إلى الله تبارك تعالى، فإنّه هو المعينُ على الطاعة، والموفِّق لما فيه الصلاح.

لماذا تفشل محاولاتُ التنبيه الخُلُقيّ على رغم كثرتها؟

السؤال عن إخفاق كثيرٍ من محاولات التنبيه الخُلُقي ليس سؤالًا عن أصل الأخلاق في الشريعة، فإنّ هذا الأصل ثابتٌ لا خلافَ فيه، وإنّما هو سؤالٌ عن سبب بقاء الأخلاق في دائرة القول وعدم انتقالها إلى حيِّز العمل. فالخلَل ليس في المبدإ، بل في طريقة المعالجة والتربية. وذلك من جهاتٍ عدّةٍ:

أوّلًا: أنّ الخطاب الخُلُقي في كثيرٍ من الأحيان لا يصل إلى موضع الداء في النفس؛ لأنّ الأخلاق ليستْ مجرّد معلوماتٍ تُسمَع، وتُحفَظ، بل هي أحوالٌ للنفس تحتاج إلى إصلاحٍ ومداومةٍ. وكثيرٌ من الناس لا يَترك الفضيلةَ لجهله بها، بل لاعتياده خلافها، وصيرورة ذلك الاعتياد حاجزًا بينه وبين العمل بما يَعلم؛ ولهذا نبّه القرآنُ إلى أنّ الانتفاع بالموعظة متوقِّفٌ على حضور القلب واستعداده، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[1]، فدلّ على أنّ الذكرى لا تؤثِّر لمجرّد السماع، بل تحتاج إلى قلبٍ غيرِ معرِضٍ. فإذا كان القلبُ مأخوذًا بالغفلة لم تنفذْ إليه الموعظةُ وإنْ تكرّرت العبارةُ، وتنوّع الأسلوبُ.

ثانيًا: لأنّ التوجيه الخُلُقي في كثيرٍ من الأحيان يكون منفصلًا عن القدوة العمليّة؛ فالناس لا يتربَّون بالكلام وحدَه، بل بما يشاهدونه واقعًا في سلوك مَن يدعوهم. وقد نبّه القرآنُ الكريم إلى هذا الأصل حين قال عزّ وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[2]، فبيّن أنّ التأسِّي يكونُ بالفعل قبل القول. فإذا خالف فعلُ الداعي كلامَه، ضعُف تأثيرُ كلامه وإنْ كان ما يقوله حقًّا في نفسه؛ لأنّ النفوس تنفِر ممّن يقولُ ما لا يعمل.

ثالثًا: لأنّ الخطاب الخُلُقي كثيرًا ما يقف عند السلوك الظاهر، ولا يتعرّض لما وراءه من دوافعِ النفس. فالفعل السيّئُ لا يصدر

---

(١) سورة ق، الآية:٣٧.

(٢) سورة الأحزاب، الآية:٢١.

غالبًا من نفس الفعل، بل من رغبةٍ سبقتْه، كما أنّ الخُلق الحَسن لا يثبت بالفعل وحدَه، بل بعزمٍ يحفظه. فإذا نُهِي الإنسانُ عن الكذب، ولم يُعالَج ما في نفسه من خوفٍ أو طمعٍ، عاد إليه عند أول ابتلاءٍ؛ ولهذا ربط القرآنُ الكريم التغييرَ بإصلاح الداخل، فقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾[١]، فدلّ على أنّ إصلاحَ الباطن هو الأصل، وأنّ ضبط الظاهر تابعٌ له.

رابعًا: لأنّ الوعظ إذا جاء مجرّدًا عن الفهم لم يجاوزْ حدّ التكرار، وإذا كثر التكرار من غير أثرٍ عاد على النفوس بالسآمة، ولم يُحدِث تغييرًا في السلوك. فالتذكيرُ النافعُ هو الذي يُنبِّه الإنسانَ إلى حاله، ويُرجِعه إلى نفسه، لا الذي يُحدِث تأثُّرًا سريعًا ثم يزول. وقد ورد في كلمات أهل البيت عليهم السلام ذمُّ كثرةِ الكلام إذا لم يُصاحبه عملٌ، والتنبيه على أنّ العبرة بما يُبدِّل حال الإنسان، لا بما يُقال على اللسان من غير التزام. فمن ذلك ما رُوِي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنّه قال: «هتف العلم بالعمل، فإنْ أجابه وإلّا ارتحل»[٢].

خامسًا: لأن كثيرًا من الدعوة إلى الأخلاق لا يُنشئ في النفس وازعًا يمنعها عند الخلوة، مع أنّ الخُلُق لا يَثبت ما لم يكن في القلب باعثٌ يردع عن المخالفة حين لا يطّلع الناس. وقد دلّ القرآنُ الكريم على هذا المعنى بقوله جلّ شأنه: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ

(١) سورة المائدة، الآية:٦.
(٢) البداية والنهاية، لابن كثير، ج١٢، ص١٨٤.

﴿اللَّهَ يَرَى﴾[١]، فبيّن أنّ استقامة الإنسان متوقّفةٌ على استحضار نظر الله عزّ وجل، لا على خوفه من أعيُن الخلق. ومن لم يُربِّ نفسَه على هذا، لم يصمد على خُلُقٍ إذا غابتِ المراقبةُ الظاهرة.

سادسًا: لأنّ الخطاب الخُلُقيّ كثيرًا ما يقتصر على الألفاظ، ولا يتعرّض لمعانيها كما ينبغي. فإذا تغيّرتِ التصوّرات عند الناس، وصار القبيحُ يُرى حسنًا، لم يَنفعِ التذكيرُ؛ لأنّ الكلام حينئذٍ لا يقع في محلّه. وقد نبّه القرآنُ الكريم إلى هذا الخلَل بقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾[٢]؛ لأنّ خلْط المعاني يحجُب الإنسان عن رؤية حاجته إلى الإصلاح، ويجعلُه يظنّ نفسَه على صوابٍ، وهو على خلافه.

سابعًا: لأنّ كثيرًا من التوعية يُفصَل فيه الخُلُق عن الإيمان، فتُعرَض الأخلاقُ وكأنّها آدابٌ عامّة لا صلة لها بالله. وإذا فُصِل الخُلُق عن الإيمان ضعُف أثرُه، وصار تابعًا لما تعارف عليه الناسُ، يتبدّلُ بتبدّل أحوالهم. أمّا إذا كان الخُلُق قائمًا على التقوى كان ثابتًا؛ لأنّه مرتبطٌ بالله لا برضا الخَلْق؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾[٣]، فدلّ على أنّ القبول ليس بكثرة العمل ولا بحُسنه في الظاهر، بل بما يقومُ في القلب من تقوًى.

ومن هنا يتبيَّن أنّ تعثُّر كثيرٍ من محاولات التوعية الخُلُقيّة

(١) سورة العلق، الآية:١٤.
(٢) سورة البقرة، الآية:٤٢.
(٣) سورة المائدة، الآية:٢٧.

لا يرجع إلى ضعف الأخلاق نفسها، ولا إلى جهل الناس بها، بل إلى طريقة العَرض؛ إذ يُشتغَل بالفعل الظاهر، ويُترَك الباعث الباطن، ويُذكر القول، وتُهمل القدوةُ، ويُكثَر من الكلام، ولا تُربَّى النفسُ على الخشية، ولا يُربَط الخُلُق بالإيمان ربطًا صحيحًا.

ولا يستقيم إصلاحُ الخُلُق إلّا إذا بدأ من داخل الإنسان، بأنْ يعلم أنّه مسؤولٌ بين يدي الله تبارك وتعالى في سرّه وعلَنه، قبل أنْ يلتفتَ إلى نظر الناس وكلامهم. فإذا استقرّ هذا المعنى في النفس، صلح السلوك ولو قلّ الوعظُ، وإذا غاب لم تُجْدِ كثرةُ التذكير وإنْ طال الحديثُ، وعظُمَ شأنه.

لماذا لا تكفي المعرفة الخُلُقيّة لإحداث تغييرٍ في السلوك؟

إنّ المعرفة الخُلُقيّة -مهما كثرتْ- لا تُغيِّر سلوك الإنسان بنفسها؛ لأنّ السلوك لا يخرج من مجرّد العلم، بل يتعلّق بحال النفس وما فيها من ميلٍ أو كفٍّ، ومِن قوّةٍ أو ضعفٍ، ومن التفاتٍ أو غفلةٍ؛ ولهذا يُشاهَد الإنسان أنه يَعرِف ما يجب عليه فعْله، ثم لا يفعله عند الابتلاء، لا لخفاءِ الحكم عليه، بل لعجز النفسِ عن الانقياد له.

ونفصِّل الجواب عن السؤال بالعلَل الآتية:

أوّلًا: لأنّ المعرفة شأنُها الإخبار، فهي تُعرِّف الإنسانَ بما هو حَسنٌ وما هو قبيحٌ، أمّا الفعل فهو مرتبطٌ بالإرادة، والإرادة قد

تَقوَى، وقد تضعُف. فقد يعلم الإنسان فضل الصبر، ثم لا يصبر إذا غضِب، ويعلم شرف الأمانة، ثم يُفرِّط إذا خافَ أو طمع، ويعلم حُسن العِفّة، ثم يضعف عند الشهوة. ولو كان مجرّدُ العلم كافيًا في إصلاح العمل لكان كلُّ مَن علم مستقيمًا، وهو خلاف المشاهَد.

وقد نبّه القرآنُ الكريمُ إلى هذا المعنى حين ذكر حالَ مَن أوتي العلمَ، ثم لم يعملْ به، فقال جلّ شأنه: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا﴾[1]، فبيّن أنّ العلم كان حاصلًا، ولكنّ النفس لم تقف عنده، فلم يتحوّلْ إلى التزامٍ في العمل. وهذا يدلُّ على أنّ العلّة ليستْ في نقص المعرفة، بل في ضعف ما يحملُها على السلوك.

ثانيًا: لأنّ المعرفة وحدها لا تُزيل هوى النفس، وكثيرًا ما يكون الهوى هو الغالبَ على ما يعلمه الإنسانُ. فالقرآنُ الكريم يبيِّن أنّ الإنسانَ قد يعرف الحقّ معرفةً تامّةً، ثم يُعرِض عنه، لا لخفائه، بل لغلَبة ما تميل إليه نفسُه، قال عزّ وجل: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾[2]. فالمشكلةُ ليستْ في عدم العلم، بل في أنّ الهوى لا يُدفَع بمعلومةٍ تُحفَظ، وإنّما يُدفَع بمخالفة النفس وحمْلها على ما تكرَه.

ولهذا ترى من يعرف قبح الغِيبة يمكن أنْ يقعَ فيها، ويعلم حرمة النظر، فلا يكفّ عنه، ويعرف ذمّ الكذب ثم يلجأ إليه عند الضيق.

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٥.

(٢) سورة النمل، الآية: ١٤.

فالعلم يدلّ على الطريق، لكنّ النفس قد تجرّ صاحبها إلى خلاف ما يعلم.

ثالثًا: لأنّ المعرفة لا تقطع سلطان العادة، والعادةُ لها أثرٌ شديدٌ في سلوك الإنسان. فإنّ الفعل إذا تكرّر صار مألوفًا للنفس، حتى لو تبدّل الرأيُ فيه؛ ولذا قد يقتنع الإنسانُ بأنّ فعلًا ما خطأٌ، ثم يعجز عن تركه، لا لجهله بحكمه، بل لاعتياده عليه.

وقد أشار القرآنُ الكريمُ إلى أنّ بعض الأعمال تثقُل على مَن لم تُهذَّبْ نفسُه لها، فقال جلّ شأنه: ﴿**وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ**﴾[1]. فالصلاةُ تثقُل على مَن لم يألفْ حضور القلب فيها، كما يثقُل الحياءُ على مَن اعتاد الجرأةَ، وتثقل الأمانةُ على مَن أَلِف التفريط. فالمعرفةُ قد تغيِّر القناعة، لكنّها لا تكفي وحدَها لاقتلاع ما أَلِفتْه النفسُ من السلوك.

رابعًا: قد يَعرف الإنسانُ أنّ قول الحقّ واجبٌ، ثم يسكتُ خوفًا من كلام الناس، ويعلمُ أنّ الثبات على الطريق فيه عزٌّ، ثم يتركه خشية الخسارة أو اللوم. فالمعرفةُ في نفسها موجودةٌ، لكنّ الخوف من الناس يمنعها من الظهور في العمل، فيبقى العلم في الذهن ولا ينتقل إلى السلوك. ولهذا قال الله تعالى: ﴿**فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ**﴾[2]، فنبّه على أنّ الخلَل ليس في معرفة الحكم، بل في تقديم خوف الناس على خوف الله، وأنّ العلم إذا لم يصحبْه

(١) سورة البقرة، الآية: ٤٥.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٤.

ثباتٌ على الحقّ بقِي بلا أثرٍ.

خامسًا: إذا لم تَقترنِ المعرفةُ بمراقبة الله سبحانه ضعُفت عند الخلْوة، فإنّ كثيرًا من الناس يعرف الحكم، لكنّه عند الفعل لا يلتفتُ إلى أنّ الله عزّ وجلَّ يراه.

فالعلمُ بالحكم حاصلٌ، لكنّ استحضار نظر الله سبحانه غائبٌ. فإذا غاب هذا الاستحضار، لم يبقَ للعلم قدرةٌ على منع المخالفة عند أوّل موضعِ امتحانٍ، فيظهر أنّ الخلَل في حال القلب لا في أصل المعرفة.

سادسًا: أنّ الإنسان يتأثّر بمن يعيش بينهم، ويأخذُ من أحوالهم من حيث يشعر، أو لا يشعر؛ فإنْ كان محيطُه ممّن يعيْن على الطاعة، ويهوِّن عليه الالتزام، قوِيت نفسُه، وإنْ كان ممّن يستخفّ بالمعصية، ويهوِّن أمرها ضعُفت عزيمتُه، ولو كان على علمٍ بالحكم. وقد نبّه القرآنُ إلى أثر الصحبة بقوله تعالى: ﴿**وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم**﴾[1]، فبيّن أنّ الاستقامةَ لا تنفكّ عن ملازمة أهل الذِّكر والطاعة. ومن هنا قد يُرى من له اطّلاعٌ ومعرفة مُنحرِفًا إذا طال مقامه في وسطٍ لا يُعظِّم الحقَّ، ولا يوقِّر الخُلُق.

سابعًا: أنّ المعرفة موضعُها العقل، وأمّا السلوك فإنّما يصدر عمّا يميل إليه القلبُ، ويطمئنّ له. فالعقل قد يعرف الصوابَ، لكنّ القلبَ هو الذي يُقدِم أو يُحجِم. فإذا لم ينقدِ القلبُ لما

(١) سورة الكهف، الآية:٢٨.

علِمه العقلُ، لم يظهرْ لذلك العلم أثرٌ في العمل. وهذا هو الذي أشار إليه قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾[1]، فإنّ المراد بالفقه هنا ليس مجرَّد الفهم، بل القبول الذي يثمر التزامًا.

فبان بذلك أنّ المعرفة الخُلُقيّة وحدَها لا تكفي في تغيير السلوك؛ لأنّ السلوكَ لا يقوم على العلم منفردًا، بل يحتاج إلى إرادةٍ تدفعُ الهوى، وسعيٍ يقطع الاعتيادَ، ومراقبةٍ تمنع المخالفةَ عند الخلْوة، ومحيطٍ يُعيْن على الخير، وقلبٍ يسلّم لما علِمَه العقلُ.

وإنّما يظهر أثرُ العلم حين يقترن بالعزم، وتقوم النفسُ على مجاهدة ما تألَفه، ويصحب ذلك استحضارَ نظرِ الله سبحانه. فعندئذٍ ينتقِل العلمُ من كونه معلومًا محفوظًا إلى خُلُقٍ يُعمَل به، وتخرُج الأخلاقُ من حيّز القول إلى حيّز الفعلِ، وهذا هو الذي دلّتْ عليه نصوصُ الشريعة.

(١) سورة الأعراف، الآية:١٧٩.

لافتةٌ

الحياء تحت المقصلة

إنّ الجدل القائمَ اليوم حول الحياء والحجاب ليس راجعًا في حقيقته إلى اختلافٍ في الذوق أو العادة، بل إلى اختلافٍ في الجهة التي تُرجَع إليها قِيمة الإنسان وحدودُ سلوكه. فالاتجاه الذي جعل الجسد موضعَ عرضٍ ونظرٍ يَرى في الحياء مانعًا من إشاعة هذا المسلك، أمّا الشريعة فإنّها تنظر إلى الحياء بوصفِه أمرًا مركوزًا في الخِلقة، به تُحفَظ كرامةُ الإنسان، وتُضبط علاقته بغيره. وقد دلّ القرآنُ على هذا المعنى عند ذكر أحكام الاستئذان وغضِّ البصر بقوله عزّ وجل: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ﴾[1]، فجعل الطهارة المعنويّة ثمرةً للسّتر وكفّ النظر، وهذا شاهدٌ على أنّ الحياء ليس أمرًا طارئًا ولا عادةً اجتماعيّة، بل هو جزءٌ من قيام النفس واستقامتها.

ومن هنا يتبيَّن خطأُ الخطاب الذي يصف كشف الجسد بأنّه (تحرُّرٌ)، ويجعل التستّر (قيدًا)؛ لأنّ هذا الكلام لا يصدر عن نظرٍ إلى الفطرة، بل عن تصوّرٍ يجعل الإنسانَ تابعًا لرغباته، لا مسؤولًا عن نفسه؛ ولذلك يُنكِر أصحاب هذا الاتّجاه على المرأة إذا التزمتْ بالستر، ويعدّون حياءها خروجًا عمّا يسمّونه تقدُّمًا، مع أنّ التقدُّم

(١) سورة النور، الآية: ٣٠.

في نظر العقل والشرع ليس بكثرة الانكشاف، بل بموافقة ما جُبِل عليه الإنسانُ.

وهنا يبرُز السؤال بوضوحٍ: إذا كان كشفُ الجسد حريّةً، فما وجهُ الاستهجان في اختيار الستر؟ وإذا كان الأمرُ راجعًا إلى الاختيار، فلماذا يُقبَل أحد الوجهين، ويُستنكَر الآخر؟

وهذا التعارُض يدلّ على أنّ الكلام ليس في دعوى (الخيار)، بل في فرض صورةٍ واحدةٍ لتعريف المرأة، تقوم على إظهار الجسد وجعْله طريقًا للتعامل الاجتماعيّ. وهذا على خلاف ما جاء به الشرع؛ إذ جعل العفّة أساسَ الكرامة، وربَط قيمةَ الإنسان بما يتحلّى به من تقوًى، فقال تبارك وتعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[1].

وقد دلّتْ أحوالُ الناس، على اختلاف أُممهم وأديانهم، على أنّ الحياء خُلُقٌ عامٌّ، وأنّ المجتمع إذا ضعُف فيه هذا الخُلق ضعُف معه احترام الإنسان لنفسه ولمكانه. ومن هنا شرّعت الشريعة الإسلاميّة الحجابَ، لا ليكون مظهرًا شكليًّا، بل ليكون حاجزًا يمنع اختزال المرأةِ في بدنها، ويُثبت النظر إليها بوصفها إنسانًا له عقلٌ ومسؤوليّة. فالحجابُ لم يُشرّع لذات القماش، بل لما يترتّب عليه من حفظ العفّة في المجتمع؛ لأنّ تعوُّد النظر وكثرة الإثارة تُضعِف الحياء، وتُحوِّل العلاقة بين الناس إلى علاقةٍ تقوم

(١) سورة الأعراف، الآية:٢٦.

على الصورة لا على المعرفة والاحترام.

ويشهد لهذا ما يُرى في المجتمعات التي بالغتْ في كشف الجسد، فإنّها لم تبلغ بذلك تكريمًا أعظم للمرأة، بل ظهر فيها ازديادُ الاستغلال، وكثرة الضغوط النفسيّة، واضطراب معنى الجمال. وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذا المسار حين قال: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾[1]، فنبّه إلى أنّ الانحراف عن الجادّة إذا تُرِك بلا حدٍّ انتهى إلى حالٍ يصعب تداركُها.

وعلى هذا، فالمواجهةُ مع الحياء ليستِ اعتراضًا على لباسٍ بعينه، بل هي اعتراضٌ على أصلٍ يحفظ للإنسان حدَّه، ويمنع تحويله إلى أداةِ نظرٍ أو موضع استعمال.

فالستر في نظر الشريعة طريقٌ لحفظ شأن الإنسان، وإضعافُ الحياء هو أوّل ما يُمهَّد به لإعادة تشكيل المرأة على وفق حاجات ثقافةٍ تقوم على المنفعة، لا على مراعاة إنسانيّتها.

والظاهرُ أنّ المرأة المتستّرة تبقى -في المجتمعات التي كثر فيها التبرّج- علامةً ظاهرةً؛ لا لأنّها خرجتْ عن العادة؛ بل لأنّها تُذكِّر الناس بأنّ الحياء خُلُقٌ ثابتٌ، لا يُؤخذ من رضا الناس ولا من أهوائهم، وأنّ الإنسان قادرٌ على أنْ يلتزم بما هو أعلى ممّا اعتاده غيره. وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا

(١) سورة النساء، الآية: ٢٧.

﴿مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾[1]، فبيّن أنّ هذا التعظيم صادرٌ عن حال القلب، لا عن مجاراة البيئة ولا عن خوف الكلام.

وعلى هذا، فالمرأةُ التي تختار الستر لا تدافع عن صورةٍ ظاهرةٍ، بل تلتزم طريقًا في فهم الإنسان، وتنظر إلى العلاقة بين الرجل والمرأة نظرًا يحفظ الحدود، ويمنع جعْل الجسد محلّ نظرٍ ومنافسة، ويُبقي العلاقة على وجهها الصحيح. وكلّما سعى أهل الدنيا إلى إسقاط هذا الطريق، بقيتِ الفطرة تشهد بخطئهم؛ لأنّ الحياء خُلُقٌ يمنع النفس من القبيح، فإذا زال هذا المنع اختلّ الطبعُ، وظهر الفساد، وضعُف الخلق.

هل الحياء قيمةٌ دينيّة فقط أو ضرورة فطريّة لاستقامة المجتمع؟

إنّ التأمّل في معنى الحياء يدلّ من أوّل الأمر على أنّه ليس حكمًا تعبُّديًّا محضًا، ولا أمرًا خاصًّا بالدين وحده، بل هو خُلُقٌ جُبِل عليه الإنسانُ، تشهد له الفطرةُ السليمة، ولا تنفر منه النفوس قبل ورود الشرع. وما جاء به الشرعُ من أحكام الستر وغضِّ البصر لم يكن إحداثًا لشيءٍ غريبٍ عن طبيعة الناس، بل كان توجيهًا لما هو ثابتٌ في أصل خِلْقتهم؛ ولهذا عبّر القرآنُ عن هذا الأصل بقوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، فدلّ على أنّ الأوامر والنواهي لا تُنافي ما خُلِق عليه الإنسانُ، بل تجري على وفقه وتؤكِّده.

---

(١) سورة الحج، الآية:٣٢.

والحياء يَظهر أثرُه في سلوك الإنسان من حيث كونه مانعًا في داخل النفس، يردعها عن القبيح، ويكفّها عن التهاون عند غياب نظر الناس. فالإنسانُ قد يَترك الخطأ لا خوفًا من عقوبةٍ، بل حياءً من نفسه، وهذا المعنى هو الذي يجعل الحياء حاجةً عامّةً في حياة الناس، لا أمرًا خاصًّا بالمتديّنين ولا عادةً مرتبطةً بزمانٍ دون زمانٍ. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى عند ذكر بعض أحكام النساء، فربط السّتر بسلامة القلوب، فقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾[1]، فبيّن أنّ أثر الحياء لا يقفُ عند ظاهر الفعل، بل يرجع إلى حال القلب واستقامته.

ومن هنا يتّضح أنّ الحياء ليس أمرًا شكليًّا، ولا مجرّد عادةٍ اجتماعيّةٍ، بل هو خُلُقٌ لازمٌ لصلاح النفس، وبصلاح النفس يصلُح حال المجتمع.

ومن جهة الفطرة، فإنّ جميع المجتمعات الإنسانيّة، مع اختلاف أديانها وعاداتها، تفرِّق بين مواضع الستر ومواضع الكشف، وتضع حدودًا لما يُظهَر وما يُخفَى. وهذا شاهدٌ على أنّ الحياء صفةٌ إنسانيّةٌ عامّةٌ، وأنّ الدعوة إلى رفعه وإلغائه خروجٌ عن الفطرة، لا تقدّمٌ لها.

وقد يختلف الناسُ في مقدار الحياء، لكنّهم لا يختلفون في أصله؛ لأنّ النفس تنقبض بطبعها من الابتذال وإنْ حاولتِ العادةُ أنْ

(١) سورة الأحزاب، الآية:٥٣.

تُضعِف هذا الانقباض.

ومن جهة الاجتماع، فإنّ الحياء ضرورةٌ لسلامة المجتمع؛ لأنّه يحفظ العلاقة بين الرجل والمرأة في حدّها الصحيح، ويمنع تحوُّل أحدهما إلى مجرّد موضعِ نظرٍ أو أداةِ شهوةٍ. وقد نبّه القرآن الكريم إلى هذا المعنى بقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾[1]، فجعل التبرُّج سلوكًا جاهليًّا، أيْ سلوكًا يقود إلى فساد الحال الاجتماعيّ واضطرابه. والجاهليّةُ هنا ليستْ زمنًا مضى، بل حالةً تتكرّر كلّما غابت ضوابط الحياء.

ومن جهة الواقع المشاهَد، فإنّ المجتمعات التي تُضعِف الحياء، وتفتح باب إظهار الجسد في التعامل اليوميّ تُبتلَى بخللٍ في الأسرة، واضطرابٍ في العلاقات، وكثرةٍ في صور الاستغلال والتحرُّش والانهيار العاطفيّ. وهذه النتائج لا تحتاج إلى إثباتٍ دينيٍّ، بل هي آثارٌ طبيعيّةٌ لغياب الخُلُق الذي يكفّ النفس عن التعدّي؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾، فالفاحشةُ هنا ليستْ مجرّدَ فعلٍ محرّمٍ، بل كلّ طريقٍ يؤدّي إلى فساد العلاقة بين الناس، ويُبعِد الإنسانَ عن طبيعته السليمة.

ومن جهة التربية، فإنّ الحياء يحفظ للإنسان قدرته على التفريق بين ما ينبغي وما لا ينبغي، ويُنشئ في نفسه نفورًا من

(١) سورة الأحزاب، الآية:٣٣.

القبيح قبل الوقوع فيه. فإذا أُضعف هذا الخُلُق، صار السلوك مفتوحًا بلا كابحٍ، ولم تعُد القوانين وحدها قادرةً على ضبط الناس؛ لأنّ القانون يقف عند الظاهر، ولا يدخل إلى الضمير، أمّا الحياءُ فإنّه يعمل في داخل النفس، ومع سقوطه يتعرّض المجتمعُ كلّه للفساد.

وبذلك يظهر أنّ الحياء ليس حكمًا تعبُّديًّا خاصًّا بالدين وحده، ولا هو شأنٌ شخصيٌّ يُرجَع فيه إلى الذوق والرغبة، بل هو أمرٌ تقوم عليه سلامة النفس، وتنتظم به علاقة الإنسان بغيره، وتُحفَظ به كرامته. وقد نَبَّهتِ الشريعةُ إليه؛ لأنّه يعِيْن العقل، ويضبط حركته، لا لأنّه يُضعِفه أو يصادمه.

فالحياءُ على هذا أصلٌ عامٌّ، يقوم بحفظ الإنسان في نفسه، ويمنع الفسادَ في المجتمع، ويجعل للأخلاق موضعَها في السلوك والعمل، بحيث لا تبقى ألفاظًا تُقال، بل أحوالًا تُعاش.

لماذا تُهاجم الثقافةُ الماديّة الحياء، وتراه عائقًا؟

إنّ الجواب على هذا السؤال يتوقّف على معرفة طبيعة الثقافة المادّيّة نفسها، وما تنظر إليه في شأن الإنسان. فهذه الثقافةُ لا ترى للإنسان شأنًا يتجاوز بدنه وحاجاتِه القريبة، ولا تعترف له بوظيفةٍ أخلاقيّةٍ تُلزِمه بالتحفُّظ والانضباط، بل تحصره في دائرة اللذّة والمنفعة العاجلة. وعلى هذا الأساس تُقاس الأفعالُ عندها

بما تُحقِّقه من لذّةٍ سريعةٍ، لا بما تتركه من أثرٍ أخلاقيٍّ، وعندما يكون هذا هو النظرَ إلى الإنسان، يصبح الحياء أمرًا ثقيلًا في نظر الثقافة المادّيّة؛ لأنّ الحياء يمنع الانكشاف، ويضبط النظر، ويحِدّ من التصرُّف، ويقف في وجه إطلاق الشهوة بلا قيدٍ. وهذه الحدود لا تستقيم مع مشروعٍ يقوم على الإثارة وجذبِ الأنظار، واستعمال الجسد وسيلةً للترويج والكسب.

فالحياءُ يمنع تحويل الإنسان إلى أداةٍ، ويقف بوجه جعْله سلعةً تُعرَض، وتُستغَلّ.

ومن هنا تُعاد تسمية الحياء، فيُصوَّر على أنّه تخلُّف، ويُجعَل سببًا للتقييد؛ لا لأنّه في نفسه قبيحٌ؛ بل لأنّه يعطّل ما تُريده هذه الثقافة من كشفٍ واستعمالٍ وإغراء. فالمرأة والرجل مع الحياء لا يُستغَلّان بسهولةٍ في الإعلان واللهو، ولا يُدفَعان إلى عرض ما ينبغي ستره، وهذا ممّا يُضعِف قدرة السُّوق على التأثير في الغرائز.

وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذا المسلك حين بيّن طريقة الشيطان في الإفساد، فقال تعالى: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا﴾[1]، فإبداءُ السَّوءة ليس خاصًّا باللباس، بل هو كشفُ كلّ ما جُعل في الأصل مستورًا، وإخراجه إلى موضع النظر والابتذال. وهذا بعينه ما تسعى إليه الثقافة المادّيّة حين تحارب الحياء؛ لأنّ الحياء يمنع هذا الكشف، ويقف بوجه هذه التعرية الشاملة.

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.

فالحاصلُ أنّ الثقافة المادّيّة لا تُعادي الحياء لذاته، بل تُعاديه لأنّه يذكّر الإنسان بفطرته، ويمنعه من الانقياد للشهوة، ويحفَظ له كرامتَه، ويمنع سقوطه في المسار الذي تريده له؛ ولذلك فالحرب على الحياء ليستْ حربًا على أمرٍ جزئيٍّ أو سلوكٍ شخصيٍّ، بل هي حربٌ على ذلك الضابط الداخليّ الذي إذا بقي حيًّا مَنع الإنسانَ من الانسياق خلف ما يُفرَض عليه من انحرافٍ.

لافتة

الاستهانة بالصغائر تجرّ إلى الكبائر

قد يُهوَّن مِن بعض المخالفات بحجّة صِغَرها، مع أنّ النصوص بيّنتْ أنّ الخطر كلّه في الإصرار، وأنّ التهاون هو الذي يفتح باب التدرُّج في المعصية.

فإنّ من أخطر أوجه الخلَل في التعامل مع الذنب ليس الوقوع فيه ابتداءً، بل الطريقة التي يُنظَر بها إليه بعد الوقوع. فالذنبُ إذا قُوبل بالاستخفاف، وعومل على أنّه أمرٌ هيّن لا يُلتفت إليه، خرج من كونه مخالفة محدودة، وصار طريقًا لما بعده؛ لا لأنّ الذنب تغيّر في نفسه؛ بل لأنّ حال النفس تجاهه قد تبدّلت.

ولهذا نبّه القرآنُ الكريم إلى هذا المعنى حين قال عزّ وجل: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾[1]، فدلّ على أنّ خطورة الفعل لا تُقاس بما يستشعره الإنسان، بل بما له عند الله سبحانه، وأنّ ما يُستصغَر في نظر الفاعل قد يكون شديدًا في حسابه سبحانه.

ومن هنا يتّضح أنّ الإشكال ليس في عنوان الصغيرة من حيث هو، بل في حال الاستهانة التي تُذهِب من النفس هيبة المخالفة.

---

(١) سورة النور، الآية: ١٥.

فالذنب إذا قُوبل بانكسارٍ وندمٍ، كان ذلك أدعى لانقطاع أثره وعدم العود إليه، أمّا إذا قُوبل بالتساهل، فإنّه يهيّئ النفس لقبول ما هو أشدّ منه؛ لأنّ الحاجز الداخليّ قد ضعُف.

وقد أشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وصيته لأبي ذر الغفاري إلى هذا المعنى بكلمة جامعة، فقال له: «لا تَنْظُرْ إِلَى صِغَرِ الذَّنْبِ، وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى مَنْ عَصَيْتَ»[1]. فالعبرة ليستْ بحجم الفعل، بل بجهة المخالفة، فإنّ التفات القلب إلى عظمة المولى هو الذي يمنع من تكرار الذنب، لا مجرّد وضعه في خانة الصغائر.

ويتّضح هذا المعنى أكثر في كلام الإمام الصادق عليه السلام، حيث قال: «لا صَغِيرَةَ مَعَ الإِصْرَارِ، وَلا كَبِيرَةَ مَعَ الِاسْتِغْفَارِ»[2].

وهذا الكلام يكشف جهة المسألة على وجهٍ واضح؛ فإنّه يبيِّن أنّ النظر في الذنب لا يكون إلى صِغَره أو كِبَره في نفسه، بل إلى الحالة التي يقع فيها العبدُ بعده. فالصغيرة إذا قُرِنَت بالإصرار لم تبقَ صغيرة؛ لأنّ الإصرار يدلّ على تهاونٍ بالمخالفة، ويدلّ على ضعف المانع في النفس. أمّا الكبيرة إذا أُتبعت بالاستغفار الصادق، فإنّ أثرها يُقطَع؛ لأنّ الاستغفار رجوعٌ إلى الله عزّ وجل، واعترافٌ بالخطأ، وطلبٌ لإزالته.

ومن هنا يُفهم وجه التحذير الشديد في النصوص من التساهل

---

(١) بحار الأنوار، ج٧٤، ص٧٧.
(٢) الكافي، ج٢، ص٢٨٨.

في الصغائر؛ فإنّ الطريق إلى المعصية الكبيرة لا يُفتَح عادةً من بابها مباشرة، بل يبدأ بتبرير الصغيرة، ثم الاعتياد عليها، ثم عدم الاستثقال لها، ثم إنكار قبحها، إلى أنْ تصير النفس قابلةً لما هو أعظم. وهذا المعنى أشار إليه القرآن الكريم بقوله سبحانه: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1]، فإنّ هذا الغطاء لا ينشأ من ذنبٍ واحدٍ، بل من تراكم مخالفات لم تُواجَه بالإنكار في داخل النفس.

وقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام ما يَشرح هذا المسار بوضوح، حيث قال: «إِذَا أَذْنَبَ الرَّجُلُ خَرَجَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِنْ تَابَ انْمَحَتْ، وَإِنْ زَادَ زَادَتْ، حتى تَغْلِبَ على قَلْبِهِ، فَلَا يُفْلِحُ بَعْدَهَا أَبَدًا»[2].

وهذا الحديثُ لا يتناول ذنبًا خاصًّا، بل يبيِّن حال النفس مع الذنب إذا لم يُتدارَك، وأنّ الخطر ليس في الوقوع الأوّل، بل في ترك التوبة، وفي تكرار المخالفة، حتّى تصل النفس إلى حال عدم الاكتراث، وهي أشدّ المراحل خطرًا.

وبذلك يظهر أنّ الاستهانة بالصغائر ليستْ أمرًا جانبيًّا، بل هي خلَلٌ في طريقة التعامل مع التكليف؛ لأنّها تُضعِف أثر الذنب في الردع، وتنقل الإنسان من مخالفةٍ عارضةٍ إلى سلوكٍ متدرّج، ينتهي به إلى ما لم يكن ليُقدِم عليه في أوّل الأمر.

(١) سورة المطففين، الآية: ١٤.
(٢) الكافي، ج٢، ص٢٧١.

ولهـذا شـدّدت كلمـات أئمـة أهـل البيـت عليهم السلام علـى بقـاء النفـرة مـن المعصيـة فـي النفـس، وعـدم الألفـة معهـا؛ لأنّ بقـاء هـذه النفـرة هـو الـذي يمنـع التـدرُّج، ويحـول دون انتقـال الذنـب مـن حـدٍّ إلـى حـدٍّ، لا مـن حيـث الاسـم، بـل مـن حيـث الأثـر والعاقبـة.

لافتةٌ

النصبُ والاحتيالُ الإلكتروني

لم يكنِ الخداعُ أمرًا طارئًا في حياة الناس، لكنّه في هذا الزمان تبدّل شكلُه، فصار يأتي بوجهٍ ليّنٍ لا يُنفَرُ، وبأسلوبٍ يُطمئِنُ، يدخل على الإنسان من هاتفه، ويُخاطب حاجتَه ورغبته في الكسب السريع، فيظنّ أنّه مقبلٌ على منفعةٍ، ولا يشعر بنفسه إلّا وهو واقعٌ في مكرٍ لا يشعرُ به. فيَمُدّ يده إليه ليستفيد منه، وهو يحسب الأمر يسيرًا، فإذا به قد عرّض نفسه للخسارة من حيث لا يحتسب.

والاحتيالُ الإلكتروني ليس علامةَ فطنةٍ عند المحتال بقدر ما هو ثمرةُ غفلةٍ عند الضحيّة، وميلٍ في النفس إلى العاجل من الربح، مع كراهة الصبر على الطريق الصحيح. وخطرُ هذا الباب أنّه لا يُفاجئ الإنسان، بل يُلاطفه، ويُشعِره بالأمان، ويَعرِض عليه ما يوافق هواه؛ فيأتيه بصورةِ صديقٍ، أو باسم موظّفٍ، أو برسالةٍ يَظهر منها أنّها صادرةٌ من جهةٍ مأمونةٍ، حتى يطمئنّ القلبُ، ثم يقع الضرر. وقد قيل في وصف هذا الصنف: إنّهم يُقبِلون بظاهر النصيحة، ويُخفون قصد الإضرار.

وهذا المعنى قد نبّه إليه القرآنُ الكريم، إذ قال تعالى:

﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾[1]، فالمخادعُ وإنْ ظنّ أنّه أصاب غيره، فإنّما بدأ بخداع نفسِه قبل غيره؛ لأنّه أقام معيشته على باطلٍ، وسعى في كسبه بطريقٍ محرَّم، وما كان كذلك لا بركةَ فيه، ولا بقاءَ له، بل يكون زائلًا وإنْ طال زمنُه.

غير أنّ أعجب ما في هذا الاحتيال ليس في حيلةِ صاحبه، بل في سرعة انقياد بعض النفوس إليه؛ لأنّه يدخل عليها من جهاتٍ تعرفُها، وتأنس بها: من جهة الطمع، ومن جهة الفضول، ومن جهة الخوف. فالطمعُ يحجب النظر، والفضولُ يسوق صاحبَه بلا رويّةٍ، والخوفُ يدفع إلى العجلة وترك التأنّي.

وتتكرّر صورُ ذلك في الوقائع اليوميّة؛ فهذا تصلُه رسالةٌ تزعم أنّه نال جائزةً، فيطمئنّ إليها، وذاك يُخيفونه بإيقافِ حسابه، فيبادر إلى كشف ما لا يجوز كشفُه، وآخر يرى صورةً مصنوعةً بإحكام، فيصدّقها من غير مراجعةٍ، وغيرهم يتلقّى اتصالًا ممّن يدّعي صفةً رسميّة، فيرتبك، ويُسلِّم. وهذه كلّها شواهدُ على نفوسٍ لم تُعوَّد على التوقُّف، ولم تتربَّ على السؤال قبل القبول:

مَن المتكلّم؟ وما غايته؟ وبأيّ حقٍّ يَطلب ما يَطلب؟

ومن الحكمة أنْ يأمرَ القرآنُ الكريم بالتثبُّت، فيقول سبحانه:

(١) سورة البقرة، الآية:٩.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[١]، فإنْ كان هذا الحكمُ في مجرّد الخبر فالأمر في الأموال والبيانات وما يتعلّق بشؤون الناس أَولى وأشدّ. فمن ترك التبيُّن عرّض نفسَه للضرر، وفتح على نفسه بابًا لا يُؤمَن عاقبته.

وقد ابتُلِي زمانُنا بصنفٍ من السارقين لا يُشاهَد لهمْ سلاحٌ، ولا يُرى لهم اقتحامٌ، لكنّهم يدخلون على القلوب بسكونٍ متكلَّف، وعلى العقول بكلامٍ مُحسَّن، فيُوهِمون صاحب المال أنّ التأخير خسارةٌ، وأنّ العَجَلة غنيمةٌ، فيقع بين خوفٍ يُذهِب رأيه، وطمعٍ يُغَيِّب بصيرته، فينصرف عن التروّي، ويُسلِّم ما بيده، وهو يظنّ أنّه يُحسِن الصنع.

وهذا الطريق شبيهٌ بما نبّه إليه القرآنُ الكريم في قصّة مَن اغترّ بزخرف الدنيا، فقيل له: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾[٢]، أيْ لا تُسلِّم نفسك لأول لمَعان، ولا تركن إلى ما يُعرَض عليك بلا كلفةٍ، فإنّ ما يجيء من بابٍ غير معلومٍ لا يؤمَن عاقبته، وما يُزيَّن على غير وجهه لا يكون سلامةً.

ولهذا ترى أهل الاحتيال يبدّلون وجوهَهم بحسب ما تميل إليه نفوس الناس؛ فإنْ رأوا شهوةَ الربح، دخلوه من باب التجارة، وإنْ رأوا الخوف على المال، دخلوه من باب الحفظ، وإنْ رأوا ضعف القلب، دخلوه من باب الحاجة والشكوى.

---

(١) سورة الحجرات، الآية:٦.

(٢) سورة القصص، الآية:٧٦.

فالوجوه مختلفةٌ، والغاية واحدةٌ، وهي أنْ يُؤخذ القلب قبل أنْ تُؤخذ اليد.

والأشدّ ألمًا أنّ كثيرًا ممّن يقع في ذلك لا يُغلَب لقصور فهمه؛ بل لأنّه لم يُعوِّد نفسه الوقوف عند حدٍّ معلوم، فلا يُسلِّم مودّته لمن لا يعرفه، ولا يُخرِج ماله لمن لم يطمئنّ إليه، ولا يكشف أمره لمن لم يُختبَر صدقه. ومن فرّط في هذه الأمور سهُل عليه أنْ يُفرِّط في غيرها.

فصار هذا اللون من الخداع كاشفًا عن ضعفٍ في الداخل؛ وهو ضعفُ التثبُّت عند الخبر، وضعفِ الحِكمة عند الإقدام، وضعفُ مقاومة الهوى إذا دُعي إلى ما يُشبه النفع، وهو في حقيقته الضرر.

ولو أنّ الإنسان توقّف مع نفسه توقُّفًا يسيرًا، وسألها سؤالًا واضحًا: ما الذي يجعل جهةً لا أعرفها تُقبِل عليّ فجأة، وتُظهر هذا الاهتمام؟ لانكشف له كثيرٌ من الخداع من أوّل الأمر، ولسقط عن نفسه بابٌ كبيرٌ من أبواب التغرير.

فالاحتيال الإلكترونيّ ليس خطرًا يأتي من الخارج فقط، بل كثيرًا ما يجد طريقه من داخل النفس نفسها؛ يدخل من باب الخوف حينًا، ومن باب الطمَع حينًا آخر، ومن باب الغفلة في أكثر الأحوال. فإذا وُجد هذا المنفذ نفذ المحتال من غير عناءٍ، ثم لا يشعر الإنسانُ بما أُخذ منه إلّا بعد فوات الفرصة.

وهذا المعنى قد نبّه اللهُ سبحانه عليه من قبلُ، حين حذّر من العدوّ الذي لا يواجه الإنسان دائمًا مواجهةً ظاهرة، بل يعمل بأسلوب الإغراء والتطمين ثم الإيقاع، فقال جلّ شأنه: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾[1].

والمحتال في هذا الباب لا يخرج عن هذا الطريق، فهو يسير على النهج نفسه، حيث يُلقي الكلام المطمئن، ويزرع الثقة، ثم يأخذ ما يريد، ولا ينكشف أمره إلّا بعد أنْ يكون الضررُ قد وقع.

لماذا يقع بعض الناس في شِباك الاحتيال مع كثرة التحذير منه؟

ليس وقوعُ الإنسان ضحيةً للاحتيال ناشئًا من الجهل وحده، ولا من غفلةٍ عارضةٍ، بل هو حاصلٌ من اجتماع أمورٍ في النفس، من تعجُّلٍ في التصرّف، وتأثّرٍ بالعاطفة، وثقةٍ في غير موضعها، وخوفٍ يُربِك النظر السليم.

فالإنسانُ في الغالب لا يُؤتى من جهة قلّة العلم، بل يُؤتى من الجهة التي تضعُف فيها نفسُه عند الامتحان.

ووجْه ذلك أنّ المحتال لا يتوجّه إلى عقل الضحية ليحاورَه، بل يتوجّه إلى موضع الضعف فيها ليحرِّكه. والإنسانُ مهما كان حذرًا يحمل في نفسه قابليةً للتأثُّر في بعض الأحوال، ولا تظهر هذه القابليةُ إلّا عند البلاء. فيأتي المحتال، فيستغلّ هذا الموضع،

(١) سورة فاطر، الآية:٦.

لا بكثرة كلام، بل بحسن اختيار المدخل.

وقد نبّه القرآنُ الكريم إلى هذه الحقيقة حين قال سبحانه: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[1]، فهي تميلُ مع الرغبة، وتضعُف عند الطمع، وتضطرب مع الخوف، وتُسارِع عند الإغراء.

ومن هنا كان من أسباب الوقوع في المصائد الحديثة أنّ المحتال لا يسلك طريقًا واحدًا، بل يتلوّن بحسب حال مَن يخاطبه. فتارةً يدخل من باب الشفقة، فيُظهِر الحاجة ليحرّك الرحمة، وتارةً يَدخل من باب الطمع، فيَعِد بما يُغري، وتارةً يَدخل من باب الخوف، فيُلوّح بالتهديد، وتارةً يدخل من باب الأُلفة، فيتشبَّه بصديقٍ أو جهةٍ مألوفة.

والجامعُ بين هذه الطرق كلّها أنّها لا تخاطب التثبُّت، بل تُثير الاندفاع، ولا تدعو إلى التروّي، بل تستعجلُ القرار.

فإذا اجتمع ضعْف النفس مع سرعة التصديق، ومع غياب التثبُّت، كان السقوط قريبًا ولو كثرتِ التحذيرات؛ لأنّ التحذير ينفع مَن استعدّ له، أمّا مَن غلبتْه حالته عند الابتلاء، فإنّه ينسى ما علِمه، ويقع فيما كان يحذِّر منه.

وفي جميع الصور، لا يكون وقوع الإنسان ضحيةً؛ لأنه يجهل؛ بل لأنه يطمئنّ بسرعةٍ، ويأمن من غير تثبُّتٍ. وهذه الطمأنينة السريعة ليستْ خُلُقًا محمودًا، بل هي تهاونٌ في موضع الاحتياط،

(١) سورة يوسف، الآية:٥٣.

وقد نهى القرآنُ الكريم عن مثل ذلك حين قال عزّ وجل: ﴿قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾[١]؛ فإنّ الوقاية المأمور بها لا تقتصرُ على دفع الأذى الظاهر، بل تشمل التيقُّظ، وحسن النظر، وعدم التسليم لكلّ ما يُعرَض؛ إذ لا يُصان المرءُ ولا أهله إلّا بشيءٍ من التحفّظ المشروع الذي يمنع تسلُّل الشرّ في صورةٍ مألوفةٍ.

وممّا يعين على الوقوع في الخطأ شدّة العجلة؛ فإنّ العجلة باب الزلَل. فالإنسان إذا خاف فوات ماله، أو طمع في نفعٍ قريبٍ، اشتغل ذهنُه بطلب الخلاص السريع، وترك التأمّل والنظر.

وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذه الصفة بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾[٢]، وليس المرادُ مجرّد المبادرة، بل ترك التثبُّت، والتصرُّف قبل وضوح الأمر.

ومن أسباب الغفلة أيضًا أنّ الإنسان يأنس بالمظاهر المألوفة، فإذا رأى صورةً توحي بالاطمئنان، أو سمِع خطابًا منسَّقًا، مال قلبه إلى التصديق، وغفل عن احتمال الخديعة؛ مع أنّ المكر قد يأتي في صورةٍ لينةٍ، وكلامٍ حسنٍ.

وقد نبّه القرآنُ الكريم إلى هذا المعنى بقوله سبحانه: ﴿وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾[٣]، فإنّ الغرور إنّما يقع حين يُؤخَذ الإنسانُ بالظاهر، ويترك الفحص عمّا وراءه.

(١) سورة التحريم، الآية:٦.
(٢) سورة الإسراء، الآية:١١.
(٣) سورة آل عمران، الآية:٢٤.

ثـمّ إنّ كثيـرًا مـن النـاس يقعـون فريسـةً؛ لأنّهـم يسـتحيون مـن السـؤال، أو يأنفـون مـن إظهـار الشـكّ، فيختـارون الانقيـاد بـدل أنْ يقـول أحدهـم كلمـةً يسـيرة:

هل هذا صحيح؟ وهل يستقيم؟

فالحيـاء إذا وُضِـع فـي غيـر موضعـه انقلـب ضعفًـا، وصـار بابًـا يُؤتـى منـه، فيأخـذ صاحـب الخديعـة مـن الإنسـان مـا يشـاء مـن غيـر معارضـةٍ ولا مراجعـةٍ.

ومن اللافت أنّ أكثر مَن ابتُلوا بذلك يقولون بعد الوقوع:

كنتُ أشعر أنّ في الأمر شيئًا غير سويٍّ!

وهـذه الكلمـة بعينهـا قـد أشـار إليهـا القـرآنُ الكريـم فـي موضـعٍ آخـر بقولـه سـبحانه: ﴿فَإِنَّهَـا لَا تَعْمَـى الْأَبْصَـارُ وَلَكِـنْ تَعْمَـى الْقُلُـوبُ الَّتِـي فِـي الصُّـدُورِ﴾[1]، أيْ إنّ التنبيـه كان حاضـرًا، والإشـارة لـم تكـن خافيـةً، ولكـنّ القلـب إذا مـال مـع الهـوى أعـرض عمّـا يُنـذِره.

ويُضـاف إلـى ذلـك أنّ صاحـب الخديعـة يعمـل علـى إشـاعة سـكونٍ كاذبٍ فـي نفـس مَـن يخاطبـه، فيدفعـه إلـى قبـول مـا لا يقبلـه فـي حالِـه المعتـادة؛ فالإنسـان إذا كان ثابـت الحـال متنبِّهًـا لا يُقـدِم علـى أمـرٍ مشـكوكٍ، أمّـا إذا جـاءه الـكلامُ فـي وقـتِ قلـقٍ أو خـوفٍ أو اسـتعجالٍ، قَبِلـه مـن غيـر تثبّـتٍ.

(١) سورة الحج، الآية:٤٦.

وهـذا شـبيهٌ بمـا حـكاه القـرآن الكريـم عـن مدخـل الشـيطان إلـى الإنسـان بقولـه جـلّ شـأنه: ﴿فَوَسْـوَسَ إِلَيْـهِ الشَّـيْطَانُ﴾[1]، فـإنّ الوسوسة لا تعمـل إلّا إذا وُجـد لهـا مدخـلٌ، ولا يُؤتـى الإنسـان إلّا مـن بـابٍ تُـرِك موارِبًـا، ولـو كان صغيـرًا.

ومـن الأسـباب أيضًـا الاغتـرار بالعلـم والعقـل؛ فـإنّ الإنسـان قـد يتوهّـم أنّـه أبعـد النـاس عـن الخديعـة، وأنّ التنبيـه موجَّـهٌ إلـى غيـره، وأنّ المحتـال لا يقـدر عليـه. وهـذا الوهـمُ مـن أخطـر أبـواب السـقوط؛ لأنّـه يُسـقِط الحـذر قبـل وقـوع الخديعـة.

وقـد نبّـه القـرآنُ الكريـم إلـى هـذا المعنـى بقولـه عـزّ وجـل: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُـمُ الْحَيَـاةُ الدُّنْيَـا﴾[2]، فـدلّ علـى أنّ الخديعـة لا تختـصّ بالجاهـل، بـل قـد يقـع فيهـا مَـن اغتـرّ بنفسـه، ورأى أنّـه فـي مأمـنٍ منهـا.

ولهـذا يُشـاهَد أنّ بعـض مـن يقـع فـي هـذه المواطـن يكـون مـن ذوي الشـهادات، أو مـن أهـل التجربـة، أو ممّـن يُشـار إليـه بالعقـل والـرأي، غيـر أنّ المحتـال لا يدخـل عليهـم مـن جهـة التفكيـر، بـل مـن مواضـع الضعـف فـي النفـس؛ فيُثيـر خوفًـا علـى ولَـدٍ، أو قلقًـا علـى مـال، أو خشـيةً علـى سـمعةٍ، أو اضطرابًـا علـى رزقٍ. وكلّ نفـسٍ لهـا بـابٌ إذا طُـرق اضطـرب معهـا النظـر، وضعُـف معهـا التثبّـت.

ومـن الأسـباب كذلـك أنّ القلـوب إذا لـم تُعـوَّد السـكون والتأمّـل،

(١) سورة طه، الآية: ١٢٠.
(٢) سورة لقمان، الآية: ٣٣.

ولم تُربَّ على التوقُّف عند الخبر، اندفعت مع كلّ نداءٍ، واطمأنّت إلى كلّ دعوًى، وخافتْ من كلّ تهديدٍ، فتنقاد من حيث لا تشعر.

وقد أشار الكتابُ العزيز إلى اختلاف الناس في هذه الجهات بقوله سبحانه: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ اللَّهِ﴾[1]، فليس الناس سواءً في حسن النظر، ولا في التثبُّت، ولا في ضبط النفس.

ومن ضعُف في هذه الأمور كان أقرب إلى الوقوع في الخديعة، وإن كثر حوله التحذير، واتّسع عنده العلم.

(١) سورة آل عمران، الآية:١٦٣.

لافتة

السّتر والغيرة في زمن العرض الرقميّ

لـم يعُـدِ التعـرّي عـن السِّـتر فـي هـذا الزمـان ناشـئًا عـن غفلـةٍ عارضـةٍ أو سـهوٍ طـارئٍ، بـل غـدا واقعًـا متعمَّـدَ الإيجـاد، تُنتهَـك فيـه قيمـةُ الحيـاء، ويُتعامَـل معهـا كأنّهـا شـيءٌ يُضحَّـى بـه فـي سـبيل الـرواج والانتشـار، حتـى كأنّ الإنسـان لـم يعُـد يُبصـر فـي السِّـتر قيمـةً معتبَـرةً، ولا فـي الحُرمـة وزنًـا، ولا فـي الغيـرة معنًـى قائمًـا، مـع أنّ القاعـدة التـي قرّرهـا الشـرعُ هـي السـتر لا الإبـداء، كمـا قـال تعالـى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾[1].

فقـد دخـل النـاسُ فـي طـورٍ جديـدٍ مـن التعامـل مـع بيوتهـم وأعراضهـم، فصـار الرجـلُ يرفـع الكاميـرا إلـى حيـث لا يجـوز الرفـع، ويفتـحُ علـى النـاس مـا كان شـرعًا وعرفًـا وحيـاءً يُمنَـع حتـى الحديـث عنـه، فكيـف بعَرضـه وتداولـه ونشـره؟! وقـد جعـل القـرآنُ الكريـم وظيفـةَ النظـر الغَـضَّ، لا هتـكَ السـتر، فقـال سـبحانه: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾[2].

وليـس الخطـرُ منحصـرًا فـي الصـورة نفسـها، بـل فـي المبـدأ الـذي اسـتقرّ فـي الأذهـان؛ إذ لـم يعـدْ البيـتُ يُنظَـر إليـه بوصفـه حريمًـا مُحرَّمًـا،

(١) سورة النور، الآية: ٣١.
(٢) سورة النور، الآية: ٣٠.

بل جرى التعاملُ معه على أنه منصّةٌ إلكترونيّةٌ، ولم تعُدِ الزوجة تُعامَل على أنّها حرمةٌ مصونةٌ، بل صارت مادّةً معروضةً، ولم تعُد الخلواتُ خلواتٍ يُراعى فيها الستر، بل تحوّلتْ إلى موادّ قابلةٍ للنشر والتداول. ثمّ تجاوزَ الأمر ذلك إلى عَرض الضحكات، والتلفّظ بالألفاظ النابية والفاحشة، بل حتى ما يجري بين الزوج وزوجته ممّا كان العقلُ والشرعُ والحياءُ يمنع من إظهاره، فصار كلُّ ذلك يُعرَض كما تُعرَض السِّلع، وكأنّ الشرف لم يعُدْ أمرًا قائمًا بين العبد وربّه، بل غدا أمرًا يُقاس بعدد الإعجابات وكثرة المتابعين.

وهذا التحوُّل ما كان ليحدثَ لولا أنّ الحياء جرى نحرُه بالتدريج، حتى صار الصمتُ عنه دليلًا على التكيُّف، والحديث عنه دليلًا على التخلُّف؛ والسببُ في ذلك أنّ الحياءَ هو الحدّ الفاصل الذي يمنع هذا الانفلات؛ فإذا زالَ لم يبقَ ما يَضبط السلوكَ ولا ما يردع عن التعرّي، وعلى هذا المعنى جاء البيانُ النبويُّ الجامعُ في قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا لم تستحِ فافعل ما شئتَ»[1].

وكأنّ الغيرةَ على العرض صارتْ عندهم تخلُّفًا، وهتكه عُدَّ تحضّرًا! فأيّ انقلابٍ انقلبت المعايير به إلى هذا الحدّ؟!

فالذي كان بالأمس يخفيه الرجلُ حياءً، ويستحيي من ذكره

(١) مستدرك الوسائل، للطبرسي، ج ٨، ص٤٦٦.

غيرةً، صار اليوم يرفعُه بيده، ويبتسم له؛ لا لأنّه تجاهل حكمَ الشرع وحده، بل لأنّه لم يعدْ يشعرُ بقيمة السِّتر في ذاته، مع أنّ السِّتر محبوبٌ في نفسه، ومقصودٌ لذاته، كما دلّ عليه قولُ الإمام الصادق عليه السلام حين سُئِل عن قول الله عزّ وجل: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، فقال: «هو الجماعُ، ولكنَّ اللهَ ستّيرٌ يحب السّتر، فلم يُسمِّ كما تسمّون»[1].

فإذا كان ربُّ العالمين قد وصف نفسَه بأنّه ستّيرٌ يحبّ السِّتر، فكيف يَهوْن على الإنسان أنْ يهتك ما أحبّ اللهُ ستره، وأنْ يُظهر بيده ما تعمّد الشارعُ إخفاءه؟! وأيّ وجهٍ يبقى للاحتجاج بعد ذلك، وقد نُسِب الحياء والستر إلى الله تعالى، ثم جُعِل هتكه عنوانًا للتقدُّم والتحضُّر؟!

والأشدّ مرارةً أنّ هذا الانهيار لا يقتصر أثرُه على كشف ستر الآخرين، بل ينتهي إلى إسقاط الرجولة عن صاحبها؛ إذ ليستِ الرجولة عنوانًا جسديًّا، ولا حدّةَ صوتٍ، ولا كثرةَ أتباعٍ أو حضورٍ اجتماعيٍّ، بل حقيقتُها صونُ الحرمة، وحراسةُ الشرف، والقيامُ على شؤون الأهل قيامَ من يرى نفسه مسؤولًا عنها شرعًا وعرفًا.

ومن هنا اقترنتِ الرجولةُ في منطق الشريعة بالغَيرة باعتبارها حفظًا للحدود التي أوجبها اللهُ عزّ وجلّ، وقد ورد هذا المعنى صريحًا على لسان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه الإمامُ الصادق عليه السلام، قال:

---

(١) الكافي، ج٥، ص٥٥٥.

«كان إبراهيمُ عليه السلام غيورًا، وأنا أغيرُ منه، وجَدَعَ اللهُ أنفَ من لا يغارُ من المؤمنين والمسلمين»[١]، وهذا ليس بيانًا خُلُقيًّا مجرّدًا، بل هو تقويمٌ واضحٌ لموقفٍ عمليٍّ؛ فإنّ ذهاب الغيرةِ ليس نقصًا في الخُلُق فحسب، بل خللٌ في تحمّل المسؤوليّة الشرعيّة.

ومن هنا جاء إنكارُ أمير المؤمنين عليه السلام على من أضاع هذا الأصل، فقال محتجًّا: «أما تستحيون، ولا تغارون على نسائكم؟ يخرُجنَ إلى الأسواق، ويزاحمنَ العُلوج»[٢]، فدلّ ذلك على أنّ التفريط في الغيرة ليس أمرًا عارضًا، بل علامةُ تهاونٍ في حفظ الحرمات، وخروجٍ عن مقتضى الرجولةِ التي اعتبرها الشرعُ شرطًا في القوامة والرعاية، لا مجرّد عنوانٍ عرفيّ خالٍ عن المضمون الشرعيِّ.

وقد كانت الغيرةُ تُحرِّك القبائل، وتُسفَك لها الدماء، وتُهدَم دونها الدور، ولم يكن الرجلُ يُلام على شدّته فيها؛ لأنها حمايةٌ لا اعتداءٌ، وتربيةٌ لا قسوةٌ، وكرامةٌ لا عنفٌ.. واليوم أُريد منها أنْ تتبدّد في مشهدٍ مُلتقَطٍ عابرٍ، ثم يُقال لمن يعترض: لا تُهوِّل الأمرَ، إنما هو مجرد (محتوى)!

وهذا (المحتوى) هو نفسُه الذي يخرق السِّتر، ويهتك الخصوصيّة، ويحوِّل الحرمةَ التي كانتْ تُستَر في غرَفٍ مغلقة إلى مشهدٍ عامٍّ يراه القاصي والداني، ويُعاد نشرُه وتداوله وحفظه، حتى يصيرَ أثره أبقى من صاحبه. ومع كلّ إعادة نشرٍ، تتآكل الغيرةُ شيئًا فشيئًا، ويؤول الحياءُ

(١) المصدر نفسه، ج٥، ص٥٣٦.
(٢) المصدر، ج٥، ص٥٣٧.

إلى الخمود، ويستيقظ في الناس معنًى غريبٌ هو أنّ الشرف يمكن أنْ يتحوّل إلى إعلانٍ، وأنّ الحياء يمكن أنْ يضمحلّ تحت سطوة (الترند).

ويا خسارةَ من باع عزَّ نفسه على مواقع هتك السِّتر! فالكرامةُ إذا بِيعت مرةً، لا تُشترى بعد ذلك بسهولةٍ، والشرف إذا انكسر اليوم، لا يعودُ غدًا كما كان، والحياءُ إذا جُرِّد الإنسانُ منه بقي ساقط السِّتر، وكلّ بابٍ بعده يُفتَح من غير مانعٍ ولا رادعٍ.

ويا لوعةَ الإسلام إذا صار العِرضُ مشهدًا، والشرفُ موضوعًا للتداول، والرجال متفرِّجين على بيوتهم، وهي تُستباح برضاهم، وتُنشر بيدهم، ثم يبحثون بعد ذلك عن معنى الرجولة في غير موضعه.

إنّها ليستْ أزمةَ مقطعٍ مرئيٍّ، بل هي أزمةُ مفهومٍ وهُويّة وغيرة، أزمةُ رجلٍ نسي أنّ الشرف لا يُكال بمكاييل الشهرة والرواج، وأنّ السِّتر لا يُقاس بالمشاهدات وعدد الإعجابات، وأنّ الغيرة ليستْ شعورًا عاطفيًّا طارئًا، بل هي جزءٌ من فطرته، فإذا زالتْ زال معها ما يبقى للرجل من معنًى.

لماذا صار هتكُ السِّتر بيدِ أهله؟

إنّ السؤالَ عن سبب هتك السِّتر بيدِ أهله لا يُجاب عنه بجوابٍ واحد؛ لأنّ هذه الظاهرة لم تنشأ فجأةً، ولم تُفرَض على الناس من الخارج، بل تكوّنتْ عبر تراكُم عوامل داخليّة جرت في المجتمع، حتى صار هتك السِّتر أمرًا طبيعيًّا في نظر بعض

الناس، بل بلغ الحالُ أنْ صار بعضهم يدافع عنه، مع يقينه أنّه لا يتلاءم مع أصل الفطرة، ولا مع ثقافة الحياء، ولا مع طبيعة البيوت في دينٍ جعل السِّتر مبدأً لا مظهرًا، ومن تلك العوامل:

أولًا: أنّ الناس اختلط عليهم معنى الخصوصيّة؛ فحين تحوّل الهاتفُ إلى شريكٍ يوميٍّ في جميع تفاصيل الحياة، صار الإنسانُ يتوهّم أنّ ما يلتقطه بيده هو ملكه وحدَه، وأنّ الصورة ما دامت في هاتفه فهي محصّنة، ولم ينتبَه إلى أنّ لحظةً واحدةً من الاندفاع كافيةٌ لأن تنقل الخصوصيّة إلى العلن، وأنّ المِلك الرقميّ ليس ملكًا حقيقيًّا؛ لأنّه معرَّضٌ للانتشار بمجرَّد ضغطةٍ، وأنّ ما يُلتقَط لا يعود مِلْكَ صاحبه، بل يُصبِح مشاعًا بين الناس.. فكانتِ النتيجةُ أنّ البيوت انفتحتْ بأيدي أصحابها من غير قصدٍ في بادئ الأمر، ثم من دون قدرةٍ لاحقًا على ضبط ما نُشِر.

ثانيًا: أنّ المجتمع دخَل مرحلةً من التساهُل مع كشف ما يجب ستره بحجّةِ العفويّة، حتى صار الإنسانُ يبرِّر نشر ما لا يصحّ نشرُه بأنّه لم يتعمَّد الإساءة، وكأنّ الخطرَ لا يكون إلّا مع القصد، مع أنّ العقلَ والشرع لا يقفان عند النيّة وحدَها، بل ينظرانِ إلى ما يترتّب على الفعل من أثرٍ. فصارتِ العفويّة ذريعةً لتبرير كلّ ما يُصوَّر، ويُنشَر، وباسمها جرى التغاضي عن سترٍ كان الرجلُ يستحي أنْ يطّلع عليه واحدٌ، فكيف إذا صار مكشوفًا أمام آلاف الغرباء عبر الشاشات؟!

ثالثًا: أنّ موجات (الترند) زرعتْ في النفوس وهمًا مفادُه أنّ الظهور صار ضرورةً، وأنّ من لا يُظهِر نفسه فكأنّه خارج عن زمنه، ومع هذا الوهم، صار ضغطُ الناس أقوى من صوت الحياء في داخلهم، فكلّما رأى الإنسانُ غيرَه يكشف بيته، ويعرض شرفَه، ضعُفت مقاومتُه شيئًا فشيئًا، حتى انتهى به الأمرُ إلى أنْ يظنّ أنّه متخلِّفٌ إنْ لم يفعل مثلَهم. وهكذا انقلبتِ الأمور؛ فصار السِّتر يُرى نقصًا، والحياء يُحسب عيبًا، وحفظ العِرض والشرف يُصوَّر على أنّه تخلُّفٌ عن التطوُّر، وما كان هذا الانقلابُ ليقع لولا أنّ ضابط القِيم أُزيح جانبًا، وحلّ محلَّه ضابط التفاعل والظهور.

رابعًا: أنّ بعض الناس لم يعُد يميّز بين الحياة العامةِ والحياة الخاصّة؛ فكما يَنشر طعامَه ورحلته ومكتبه وسيارته، صار ينشُر صُور أهله وعِرضه كما يَنشر صور سائر شؤونه، دون أنْ يشعر أنّ هناك فرقًا بارزًا بين ما يجوز إظهارُه وما يجب حفظه.

لقد تلاشى الحدُّ الفاصلُ بين العامِّ والخاصّ، لا لاختلالٍ في الدِّين ولا لتغيُّرٍ في أحكامه؛ بل لأنّ الإنسان تنقَّل بين وسائل العَرض والتداوُل حتى لم يعُدْ يشعر بخصوصيَّته، فإذا فقد الشعور بالخصوصيّة، فقَد معها قيمةَ ستر العِرض والشرف.

خامسًا: أنّ الاعتبار العرفيّ للحياء تراجَعَ ؛ فبعد أنْ كان الحياءُ عنوانَ كمالٍ ورجولةٍ ومروءةٍ، صار يُقدَّم في الإعلام والموادّ الساخرة، وكأنه تحجُّرٌ وتشدّدٌ، بينما يُقدَّم هتكُ الستر على أنّه

جرأةٌ، وكأنّ حفظ العِرض وصَون الشرف صار عِبئًا على صاحبه لا وِسامًا يعلو به.. ومع هذا التزييف المستمرِّ، بدأ بعضُ الناس يخجل من الغَيرة، ولا يخجل من هتك ستر البيتِ، وكأنّ معيار الذوق العامِّ هو الذي يُحدِّد الشرف لا الدِّين ولا الفطرة.

سادسًا: أنّ زمن غلَبة الظاهر جعل الإنسانَ يُقوِّم الأشياء بالظهور؛ فصار يقبل أنْ يكشف من عورات بيته ما لا يقبله الشرعُ، ولا يقرّه العقلُ والعُرف، ما دام ذلك يمنحه شعورًا بالقيمة والاعتداد بالنفس. ومع الوقت تحوّل استجلابُ أنظار الناس إلى إدمانٍ خفيٍّ، يبحث فيه الإنسان عن نظرةٍ من الناس تعطيه إحساسًا بأنه موجودٌ، حتى لو كانتْ كُلفة هذا الظهور هي خصوصيّة بيته وحرمة زوجتِه. وهنا تقع الكارثةُ حين يُصبح الإنسانُ محتاجًا إلى الناس أكثر من حاجته إلى القيام بحفظ حُرمته وستر بيته.

ولهذا كلّه، لم يعدْ هتكُ حرمة البيت مؤامرةً من الخارج، بل أصبح انهيارًا داخليًّا تدريجيًّا في التصوُّر السائد عند بعض الناس إلى الحياء، وفي شعورهم بثقل الكرامة، وفي تقديرهم لمعنى الغَيرة.

ولو وقف الإنسانُ مع نفسه وقفةَ صدقٍ لعرف أنّ ما ينشُره اليوم قد يندم عليه غدًا، وأنّ ما يراه محتوًى في هاتفه، يراه الآخرون كشفًا وفضيحةً، وأنّ الستر إذا تهاوى في لحظةٍ، قد يحتاج سنواتٍ ليُرمَّم.

فليستِ القضيّة قضيّة مقطعٍ أو مشهدٍ، بل قضيّة وعيٍ بالقيمة؛ لأنّ البيوت إذا هُتك سترها بأيدي أهلها، فلن يبقى للحياءِ بابٌ يُسدُّ، ولا للغيرة موضعٌ يُحفَظ، ولا للبيت احترامٌ يُرى، وسيأتي يومٌ يقف فيه الإنسانُ مع نفسه متسائلًا: كيف انتهى بنا الأمرُ إلى هذا؟ فلا يجد في النهاية جوابًا يحمّله للغير، بل يكتشف أنّ الخلل بدأ من داخله، وأنّنا لم نُغلَب، بل غَلبنا أنفسَنا.

الخاتمة

وهنا تُطوى صفحاتُ هذا الكتاب، لا على جهة الاكتفاء بما قيل، ولا على معنى الفراغ من الغاية التي كُتِبت من أجلها هذه اللافتات، فإنّ التِّيه الذي كان مدار البحث ليس أمرًا عارضًا يزول بزوال ظرفه، ولا حالةً محدودة ببيئة دون أخرى، بل هو مسارٌ يتكرّر كلّما ضعُفت المراجعة، وغلبتِ العادةُ، واطمأنّت النفسُ إلى ما أَلِفتْه وإنْ كان على خلاف الصواب. وما هذه اللافتات إلّا محاولاتُ تنبيهٍ وتذكيرٍ، ووقوفٌ عند مواضع الخلَل، خشيةَ أنْ يُؤخذ الإنسانُ على غفلةٍ، أو يُساق باسم التغيير، أو يُخدع بزخرف الكلام، أو يركن إلى نفسه قبل أنْ يعرضها على المحاسبة.

وقد بان للقارئ -مع ملاحقة هذه المباحث- أنّ الانحراف في أكثر وجوهه لا يبتدئ من تمرّدٍ ظاهرٍ ولا من موقفٍ صريحٍ، بل يبدأ من تهاونٍ يسيرٍ يُستصغَر، أو تسويغٍ ذهنيٍّ يُتسامَح فيه، أو سكوتٍ في موضعٍ يجب فيه البيان، أو جهلٍ اختير طريقًا لا عذرًا. ثم لا يلبثُ هذا المسلك أنْ يتراكم حتى يصير حالًا ثابتًا، يُدافِع عنه صاحبُه، ويُخاصم مَن يُنكره، ويستغرب الرجوع عنه. كما اتّضح أنّ كثيرًا ممّا يُلقى على فساد الزمان إنّما يجد مدخله من داخل النفس، فإذا صلح الحكم في الباطن، وسَلِم النظرُ، سهُل على الإنسان أنْ يعرف الخطأ خطأً، والصواب صوابًا وإنْ خالفه

الناس أجمعون.

ولم يكنِ المقصود من هذا الكتاب الإكثارَ من المواعظ، ولا الإطناب في سرد الشواهد، ولا حمل القارئ على انفعالٍ عابرٍ، بل بيان أنّ العقل السليم، والفطرة التي لم تُطمَس، والنصوص الشرعية إذا أُخذ كلٌّ منها في موضعه، ولم يُعطَّل واحدٌ منها لحساب الآخر، كانتْ كافيةً في حفظ الإنسان من كثير ممّا ضلّ به غيرُه. وأنّ الإعراض عن السؤال، أو هجر الكتاب، أو استبدال البيان بالحدّة، أو تقديم رضا الخلق على رضا الخالق، لا يَصنع لصاحبه إلّا تعلُّلًا ضعيفًا لا يَثبُت عند المحاسبة، ولا يُغني عنه شيئًا إذا كُشِف الغطاء.

ويظهر من مجموع هذه اللافتات أنّ الخلَل الغالبَ في حال الإنسان اليوم لا يرجع إلى عدم وصول العلم، ولا إلى انعدام الكلام، بل إلى ضعف التثبُّت في الأخذ، واختلاط الجهة التي يُرجَع إليها، وقلّة التمييز بين ما ينبغي قبولُه وما يجب ردُّه. فكثيرًا ما يُردَّد القول من غير فهمٍ لمقصوده، وتُرفَع الشعارات من غير التفاتٍ إلى ما تجرّ إليه، وتُمارَس الأفعالُ حتى تُؤلَف، وتُعدّ أمرًا طبيعيًّا، مع أنّها في أصلها مخالِفةٌ للفطرة، أو متعدّيةٌ على الحق، أو مفرِّطةٌ فيما أُوكل إلى الإنسان من أمانةٍ.

ومن هنا، فإنّ هذه الخاتمة لا يُراد بها إغلاق باب الكلام، بل إرجاعه إلى القارئ ليكون هو محلّ الامتحان في ما قرأ، فإنْ

وجد أثر ذلك في تصحيح نظره، ومحاسبة نفسه، وحفظ لسانه، وتسديد موقفه، وحسْن اختياره، فقد بلغ الكتابُ غايته. وإنْ بقي الكلامُ محصورًا في الصفحات، لا يتجاوزها إلى العمل، كان علمًا لم يُنتفَع به، ومعرفةً لم يُعملْ بها، وذلك هو الخُسران الذي نُبِّه عليه في كتاب الله عزّ وجل.

وأسأل الله عزّ وجلّ أنْ يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه، نافعًا لمن طالعه، باعثًا على مراجعة النفس لا على مخاصمة الناس، وإلى اليقظة لا إلى المِراء، وأنْ لا يجعلنا من الذين يُحسِنون القول ويُسيئون الفِعل، ولا من الذين يعرفون الحقَّ، ثم يتركونه، بل من الذين إذا تبيّن لهم الصواب اتّبعُوه، وإذا ظهر لهم الخطأ رجعوا عنه، إنّه سميعٌ مجيبٌ.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلام على محمدٍ وآله المعصومين الطاهرين.

سطّره بيده الضعيفة، مستمدًّا العون من الله

مهدي الموسوي الجابري

النجف الأشرف

في ١٨ / رجب / ١٤٤٧هـ

الموافق ٨ / كانون الثاني / ٢٠٢٦م

المحتويات

المقدمة..... ٥

الباب الأول: لافتات فكرية

خديعة الخاطر..... ١٣
تعمُّد ترك السؤال عن الحكم..... ٢١
هجر قراءة الكتب والتوجُّه نحو مواقع التواصل يورث الجهل..... ٢٤
انتقال الناس من اللقاء المباشر إلى التواصل عبر الشاشات..... ٢٧
تبدُّل مفهوم القوّة..... ٣٣
ازدواج الحرّيّة في الفكر الغربيّ ومعيارها في الإسلام..... ٣٧
تطبيعُ الشذوذِ والانحراف..... ٤٦
الجهل المعذور والصمت المُدان..... ٥٥
غربةُ الحقّ وقلّةُ أهلِه..... ٦٤
مخلوقاتٌ على هامشِ الفطرة..... ٧٠
أجيالٌ تصنع قدوتها من الوهم..... ٧٨
العجز عن رؤية الأمر على حقيقته عندما يكون الإنسانُ واقعًا في دائرته..... ٨١
خالِفْ تُعرَف..... ٨٧

الباب الثاني: لافتات خُلقية

البُهتانُ المكتوب..... ٩٧

التديُّن المزيّفُ وصناعة التشهير..... ١٠١
خلط الصراحة بإيذاء الناس..... ١٠٦
تحويل الخطأ المتكرِّر إلى أمرٍ مألوفٍ..... ١١٠
التوسُّع في الأعذار حتى تذوب المسؤوليّة..... ١١٣
الخلط بين اللِيْن والتنازل..... ١١٦
الانشغال بعيوب الناس عن عيوب النفس..... ١١٩
طلب الكمال من الآخرين مع التفريط في التزام النفس..... ١٢٣
استبدال راحة الضمير براحة النفس..... ١٢٦
تقديم السلامة على الاستقامة..... ١٢٩
تأجيل التوبة بحجّة الأمل..... ١٣٢
غربةُ المتمسِّكين بالأخلاق والقِيَم..... ١٣٦
الحياء تحت المقصلة..... ١٦٠
الاستهانة بالصغائر تجرّ إلى الكبائر..... ١٦٩
النصبُ والاحتيالُ الإلكتروني..... ١٧٣
السّتر والغيرة في زمن العرض الرقميّ..... ١٨٣
الخاتمة..... ١٩٢

تم بحمد الله

صدر للمؤلف

١- الإلحاد على طاولة التشريح العلمي: ثلاثون عالمًا من علماء الغرب يثبتون وجود الله، في أربعة أجزاء.

٢- محاضرات في منهجية التصدّي للشبهات الفكريّة والعقديّة.

٣- سحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكذوبة اخترعها اليهود وسوّقها السلفيّون.

٤- المرشد إلى العقيدة الحقّة، دروس تمهيدية في علم العقيدة الإسلامية.

٥- أسرار عاشوراء، حوارات فكرية حول أحداث كربلاء.

٦- موسوعة دلائل الحق، أسئلة وردود في العقيدة الإسلامية، في عشرين جزءًا.

٧- إجابات وافية لثلاثة أسئلة شائعة حول الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف.

٨- نظرات في آية المباهلة.

٩- الدسائس التاريخية والثقافية في شبهة تسمية أبناء الإمام علي عليه السلام بأسماء الخلفاء وأبناء الطلقاء.

١٠- خذوا ولاية عليّ عليه السلام من القرآن.

١١- فتوى هدم قبور أئمة البقيع: عرض ونقد.

١٢- مقالات عقائدية في الرد على شبهات المخالفين.

١٣- مودّة أهل البيت عليهم السلام أصل قرآني وفريضة إسلامية.

١٤- مرشد السائلين إلى فهم القرآن الكريم (جزئين).

١٥- كسر قيود الشك، حوارات صادمة مع الملحدين.

١٦- دفاع عن الإمام الحسن عليه السلام.

١٧- تحقيق كتاب رسالة الجواب المقنع المحرّر.

١٨- تحقيق كتاب إقامة البرهان.

١٩- مفاهيم خلقية في فكر الإمام الحسن عليه السلام.

٢٠- وجها لوجه مع العلمانية.

٢١- موسوعة الإمام الحسن عليه السلام في القرآن الكريم (٤ أجزاء).

٢٢- رسالة في نقض منهج إنكار حجية خبر الواحد ومآلاته في الفكر الحديث.

٢٣- إسلام الثقلين - تفنيد دعوى الاقتصار على القرآن والعقل وإهدار السنة.

٢٤- أسطورة زواج الإمام الحسن ع بمائتين وخمسين امرأة - دراسة رجالية تاريخية

وله غير ذلك من المؤلّفات والبحوث العقديّة التي تربو على العشرات، منها ما طُبع، ومنها ما هو في طور الإعداد والتحقيق.